جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

# الفِرار اللغوي
# عند أبي حيان الأندلسيّ
## ت745هـ

أطروحة تقدم بها

**سليم مجدي عاجل محمد الكعبي**

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

في اللغة العربية وآدابها

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتورة

**أفراح عبد علي كريم الخياط**

1446 هـ

2024 م

﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الذاريات: الآية 50

# الإهداء

إلى منبع الفخر والاعتزاز، ومن رباني وعلمني وأخذ بيدي وأنار لي طريق الحياة، ولم ينسني عند الدعاء، أطال الله عمره وحفظه ورعاه

أبي الغالي

إلى من جعل الله تعالى الجنة تحت قدميها، وملاكي في الحياة، ومن كان دعاؤها وما يزال سر نجاحي، نبع الحكمة والفرحة والنعمة والإلهام

أمي الغالية

إلى الّذين هم ملاذي ورمز فخري واعتزازي، ومن ذقت في كنفهم طعم السعادة والحب، وسندي في الحياة

إخوتي: صبار، نصير، جميل، ياسر، أم قاسم

إلى من جعلها الله تعالى سكناً لي وجعلني سكناً لها، ومن وقفت معي وما تزال تشاركني همومي، ورفيقة الكفاح في مسيرة حياتي

نصفي الثاني، أم جعفر

إلى بذرتيّ الفؤاد وأمل الغد فلذتيّ كبدي وروحي التي بين جنبيّ

ولديّ: جعفر و زينب

إلى إخوة جمعني بهم ميدان العمل، فكانوا عنواناً للإخلاص والمودة والوفاء وكان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

زملائي وأصدقائي

إلى جميع من علّمني حرفاً وأرشدني إلى الصواب طوال مسيرتي الدراسية

هذا بعض من الوفاء لكم

**سليم**

# شكر وامتنان

من دواعي العرفان بالجميل، أتقدم بالشكر والامتنان الكبيرين إلى أستاذتي وملاذي الدكتورة أفراح عبد علي كريم الخياط، على جهودها المضنية في تقويم الباحث وبحثه، فنعم العالمة العاملة جزاها الله تعالى خير جزاء المحسنين.

ويطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى قسم اللغة العربية طلبة وأساتيذ، وأخص بذلك الأستاذ الدكتور ليث قابل الوائليّ، على رعايته الأبوية لطلبة الدراسات العليا، طوال مدّة تسنّمه رئاسة قسم اللغة العربية في كليتنا.

وبوافر من الاحترام والتقدير أسجل شكري العميق إلى أساتيذي الأفاضل كلّ من الدكتور سلام موجد خلخال الزبيديّ، والدكتور محمد حسين علي زعين البغدادي، والدكتور عادل نذير بيري الحساني، والدكتورة جنان منصور الجبوري، والدكتور خالد عباس السّياب، والدكتور مكي محي عيدان الكلابيّ، والدكتور نجاح فاهم العبيدي، والدكتور حسن عبد الغني الأسدي، الّذين أغدقوا عليّ بعطفهم وكرمهم وآرائهم السديدة ومقترحاتهم الرشيدة، فلم يبخلوا بنصح أو مشورة ساعدت في إثراء موضوع البحث.

وحرصاً مني على إعطاء كلّ ذي حقٍّ حقه، يطيب لي أن أسجل شكري وامتناني إلى إخوتي وزملائي وأخص بالشكر والامتنان منهم (نافع عراك زغير الإمارة، وقصي ثعبان الأسديّ، وعماد طالب الخزعليّ، وكريم سوادي الجبوريّ، وضياء عباس الهلالي) إقراراً مني بفضلهم.

**الباحث**

إقرار المشرف

أشهد إنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ( الفرار اللغوي عند أبي حيان الأندلسيّ ت745هـ) التي قدمها الطالب( سليم مجدي عاجل محمد الكعبي )، قد جرى تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

الأستاذ المساعد الدكتورة

أفراح عبد علي كريم الخياط

( المشرفة )

/ / 2024 م

بناء على التوصيات المتوافرة، أرشّح هذه الأطروحة للمناقشة

الأستاذ الدكتورة

جنان منصور كاظم الجبوري

رئيس قسم اللغة العربية

/ / 2024 م

## إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد إنّنا اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ( الفِرار اللغوي عند أبي حيان الأندلسي ت745هـ ) التي قدمها الطالب ( سليم مجدي عاجل محمد الكعبي ) في جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، وناقشناه في محتوياتها وفيما يتعلق بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( جيد جداً ).

الأستاذ الدكتورة

جنان منصور كاظم الجبوريّ

عضواً

الأستاذ الدكتور

مكي محي عيدان الكلابيّ

رئيساً

الأستاذ الدكتور

مؤيد جاسم محمد حسين الخفاجيّ

عضواً

الأستاذ الدكتور

ماجد محسن راشد الشجيريّ

عضواً

الأستاذ المساعد الدكتورة

علياء نصرت حسن الربيعيّ

عضواً

الأستاذ المساعد الدكتورة

أفراح عبد علي كريم الخياط

عضواً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور

هادي شندوخ حميد السعيديّ

العميد

١٤/ ٤/ ٢٠٢٠

# المحتويات

# المحتويات


| الموضـــــــوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| المقدمـة | أ ـ ت |
| التمهيد ( الفرار اللغوي: مفهومه، ألفاظه، طرائقه وأساليبه) وفيه ثلاثة محاور: | 1 ـ 12 |
| الأول: الفرار اللغوي (المفهوم والمصطلح) | 2 |
| الثاني: ألفاظ الفرار اللغوي عند أبي حيان الأندلسي | 5 |
| الثالث: طرائق الفرار اللغوي وأساليبه عند أبي حيان الأندلسي | 8 |
| **الفصـل الأول : الفرار الصوتي** | 13 ـ 59 |
| **توطئة** | 13 |
| **المبحث الأول: الفرار بين الصوامت** | 15 ـ 32 |
| الفرار بالإدغام | 22 |
| الفرار بإدغام صوت النون في (أتحاجّونّي) | 23 |
| الفرار بإدغام صوت النون في (أتعداننني) | 26 |
| الفرار بإدغام صوت النون في (هذان واللذان) | 26 |
| الفرار بالحذف | 27 |
| الفرار بحذف صوت الهاء في (يوجهه) | 29 |
| الفرار بحذف صوت النون في (إنّا وإنّنا) | 30 |
| الفرار بحذف صوت الباء في (الدوابّ) | 31 |
| الفرار بحذف صوت الشين في (أهشّ) | 31 |
| الفرار بحذف صوت الراء في (يضارّ) | 32 |
| **المبحث الثاني : الفرار بين الصوائت** | 33 ـ 48 |
| الفرار بالتسكين | 36 |
| الفرار بتسكين المضموم | 38 |
| الفرار بتسكين الدال المضمومة في (يَعِدُهم) | 38 |
| الفرار بتسكين اللام المضمومة في (كليات) | 38 |
| الفرار بتسكين التاء المضمومة في (بعولتُهنّ) | 39 |
| الفرار بتسكين السين المضمومة في (الرسُل) | 39 |

| | |
|---|---|
| الفرار بتسكين العين المضمومة في (خادِعُهم) | 40 |
| الفرار بتسكين الهاء المضمومة في (لهُوَ قائم) | 40 |
| الفرار بتسكين المفتوح | 41 |
| الفرار بتسكين الجيم المفتوحة في (شَجَرَ) | 41 |
| الفرار بتسكين التاء المفتوحة في (تسعةَ عشر) | 42 |
| الفرار بتسكين الهمزة المفتوحة في (امرأَتان) | 43 |
| الفرار بالاستبدال الحركي | 44 |
| الفرار باستبدال الضمة بالكسرة | 44 |
| الفرار بكسر الصاد المضمومة في (صُوركم) | 44 |
| الفرار بكسر الغين المضمومة في (الغُيُوب) | 45 |
| الفرار باستبدال الكسرة بالفتحة | 45 |
| الفرار بفتح النون المكسورة في (أتعداننني) | 45 |
| الفرار باستبدال الضمة بالفتحة | 45 |
| الفرار بفتح اللام المضمومة في (ظُلُمات) | 45 |
| الفرار بفتح الراء المضمومة في (سُرُر) | 46 |
| الفرار باستبدال الكسرة بالضمة | 46 |
| الفرار بضم الواو المكسورة في (لوِ استطعنا) | 46 |
| الفرار بالتحريك | 47 |
| الفرار بتحريك الراء الساكنة بالفتح في (مرْدفين) | 48 |
| الفرار بتحريك الميم الساكنة في (قم الليل) | 48 |
| **المبحث الثالث : الفرار بين الصوامت والصوائت** | 49 ـ 59 |
| الفرار بين الهمزة والألف | 52 |
| الفرار بإبدال الألف همزة في (ولا الضالين) | 52 |
| الفرار بإبدال الألف همزة في (جان) | 53 |
| الفرار بإبدال الألف همزة في (واللذان) | 53 |
| الفرار بإبدال الألف همزة في (خطاياكم) | 54 |
| الفرار بإبدال الهمزة ألفاً: | 55 |
| الفرار بإبدال الهمزة بالألف في (بل ادّارك) | 55 |
| الفرار بإبدال الهمزة بألف في (تزاور) | 56 |
| الفرار بإبدال الهمزة بألف في (أئن) | 56 |

| | |
|---|---|
| الفرار بين الهمزة والياء | 57 |
| الفرار بإبدال الياء بالهمزة في (ضياء) | 57 |
| الفرار بإبدال الهمزة بالياء في (ثم ائتوا) | 58 |
| الفرار بين الهمزة والواو | 58 |
| الفرار بإبدال الهمزة بالواو في (وإياك) | 58 |
| الفرار بإبدال الهمزة بالواو في (أول) | 59 |
| **الفصل الثاني : الفرار النحوي** | 122 - 60 |
| **توطئة** | 60 |
| **المبحث الأول : الفرار بين الأسماء** | 80 - 62 |
| الفرار بين الأسماء المعربة | 64 |
| إعراب لفظ الجلالة خبراً للمبتدأ فراراً من إيقاعه صفة | 65 |
| تقديم خبر كان على اسمها فراراً من اللبس | 66 |
| إعمال اسم الإشارة في الحال فراراً من إضمار كان | 68 |
| الفرار بين الأسماء المبنية | 69 |
| الإضمار فراراً من التكرار والإطالة | 69 |
| القول بضمير الشأن فراراً من اتحاد اسمين لفظاً ومعنى | 71 |
| الإضمار فراراً من دخول واو الحال على المضارع المثبت | 73 |
| بناء الظرف لغير تضمن فراراً من الجمع بين المتضمِن والمتضمَن | 74 |
| بناء (حذام) لاجتماع العلمية والتأنيث والعدل فراراً من القول بالبناء للشبه بالحرف أو تضمن معناه | 76 |
| تذكير أحد جزئي العدد المركب فراراً من اجتماع علامتي تأنيث على لفظ واحد | 77 |
| عدم جواز حذف أحد مفعولي (ظنّ) فراراً من التباس المتعدي إلى مفعولين بما يتعدى إلى مفعول واحد | 79 |
| المفعول معه لا يكون إلا مع الفعل اللازم فراراً من التباسه بالمفعول به: | 80 |
| **المبحث الثاني : الفرار بين الأفعال** | 100 - 81 |
| إعمال وتعدية الفعل فراراً من القطع | 85 |
| فتح أحرف المضارعة مع الثلاثي وضمها مع الرباعي فراراً من كثرة الاستعمال | 88 |
| حذف حرف العلة في المضارع المعتل عند الجزم فراراً من التباسه بالمرفوع | 90 |
| حذف الفعل عند تكرار أو حصر مصدره فراراً من الجمع بين العوض والمعوض | 92 |
| تشبيه (ليس) بـ(ما) فِراراً من التناقض في زمن خبرها | 95 |

| | |
|---|---|
| عمل (عسى) تامة فراراً من الفصل بينها وبين ومعمولها بأجنبي | 97 |
| **المبحث الثالث: الفرار بين الحروف والأدوات** | 101 - 122 |
| أولاً: الفرار في الحروف والأدوات الأحادية | 103 |
| (الباء) بمعنى (على)، أو للاستعانة فراراً من الحكم بزيادتها: | 103 |
| زيادة الاسم فراراً من زيادة حرف الجر (الكاف) | 105 |
| الحكم بإعراب حرف (الكاف)في (كذا) وزيادتها فراراً من دعوى التركيب فيها | 107 |
| حذف (واو) الحال فراراً من اجتماعها مع حرف العطف | 109 |
| (الواو) للقسم لا للعطف فراراً من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار | 111 |
| ثانياً: الفرار في الحروف والأدوات غير الأحادية | 114 |
| منع تركيب (لا) النافية للجنس مع اسمها النكرة الموصوف فراراُ من جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً | 114 |
| (ما) معربة فراراً من الإطلاق عليها أنها زائدة | 118 |
| منع تقدم الفعل الناقص أو المتعدي لمفعولين على الأداة (إلّا) فراراً من مجيء معمولين بعدها | 120 |
| **الفصل الثالث : الفرار الدلالي** | 123 - 176 |
| **توطئة** | 123 |
| **المبحث الأول : الفرار بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية** | 126 - 142 |
| (الاستواء) بدلالات مجازية فراراً من نسبته بدلالته الحقيقية إلى الذات الإلهية | 129 |
| (الأكنّة) بدلالات مجازية فراراً من نسبتها بدلالتها الحقيقية إلى الله تعالى | 131 |
| (الإغواء) بدلالات مجازية فراراً من نسبته بدلالته الحقيقية إلى الله تعالى | 133 |
| (العِلْم) بدلالات مجازية فراراً من نسبته بدلالته الحقيقية إلى الله تعالى | 135 |
| (جَعَل) بدلالات مجازية فراراً من نسبته بدلالته الحقيقية إلى الله تعالى | 137 |
| (نُسَبّح) بدلالته الحقيقية ولا يحمل على المجاز فراراً من الجمع بين المجاز والحقيقة بلفظ واحد | 139 |
| (تبوء بإثمي وإثمك) بدلالات مجازية فراراً من دلالة التركيب الحقيقية | 141 |
| **المبحث الثاني : الفرار بين الدلالة العامة والدلالة الخاصة** | 143 - 158 |
| تخصيص دلالة (الويل) بـ(التكرار) فراراً من التوهم | 146 |
| تخصيص دلالة (الإيمان) بـ(الصلاة) فراراً من التوهم | 148 |
| تخصيص دلالة (القنوت) بـ(الصلاة) فراراً من التكرار | 150 |

| | |
|---|---|
| تخصيص دلالة (العَظَمة) فراراً من التعميم | 152 |
| تخصيص دلالة (المحصنات) بدل تعميمها فراراً من التوهم | 154 |
| تخصيص دلالة (التزيين) بدل تعميمها فراراً من التناقض | 156 |
| **المبحث الثالث : الفرار بظواهر دلالية أخر** | 159 ـ 173 |
| الفرار بين الدلالة المطلقة والدلالة المقيدة | 159 |
| إطلاق دلالة ( كلمات) بدل تقييدها فراراً من التناقض | 160 |
| تقييد دلالة (الهدى) بدل إطلاقها فراراً من التوهم: | 162 |
| إطلاق دلالة (الإيمان) بدل تقييدها فراراً من الحصر | 164 |
| الفرار بين دلالتين متضادتين | 166 |
| دلالة (البعض) على ما دون النصف فراراً من إيقاعها على الأكثر | 169 |
| (إنْ) الشرطية بمعنى (إذا) فِراراً من دلالة ما بعدها على المستقبل | 171 |
| **الخاتمـة والنتائج** | 175 ـ 177 |
| **المصادر والمراجع** | 178 ـ 204 |
| ملخص الأطروحة باللغة الإنجليزية | a -- c |

# المقدمة

# مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد ﷺ، وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

وبعد:

قام هذا البحث على دراسة ظاهرة من الظواهر اللغوية، التي تظهر جمال اللغة ودقتها، وتآلف أصواتها، وتناسق ألفاظها، وبيان دلالتها، ألا وهي ظاهرة الفِرار اللغوي.

وقد قام البحث بالتعريف بهذه الظاهرة ثم دراستها دراسة تطبيقية عبر مصنفات العالم اللغوي الكبير أبي حيان الأندلسي (ت745هـ).

ومما دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع: خدمة للغة العربية، اللغة التي يُفهم بها مراد الله سبحانه في كتابه الذي ختمت به سائر الكتب السماوية، وكذلك الرغبة في التعرف على ظاهرة الفِرار اللغوي التي بدت جلية في مصنفات علماء اللغة العربية، كما أن هذه الظاهرة لم تنل حظها من الدراسة عند الباحثين، فلم تلق عناية من الدارسين في مجال دراسة اللغة رغم أهميتها وكثرة ورودها في مصنفات علماء العربية فلم يعثر الباحث ـ في حدود اطلاعه ـ على مؤلف يخصها بالدراسة ويتحدث عنها إلا الدكتور صالح كاظم عجيل في بحثه (الفرار اللغوي في كتاب سيبويه)، والدكتور عمر بورنان في بحثه (الفرار اللغوي)، ورغم أنّ البحثين فتحا المجال للباحثين لإشباع الظاهرة دراسة إلا أنّه لم نجد من الباحثين من قام بدراسة هذه الظاهرة دراسة تطبيقية في مدونات واحد من علماء العربية.

وقد هدف البحث إلى وضع نواة للتأصيل والتقعيد لهذه الظاهرة وإفرادها بالبحث وعدّها باباً من أبواب الدراسات اللغوية بشكل يتيح دراستها والوقوف على ضوابطها في التعامل اللغوي عن طريق إبرازها عند العالم اللغوي الكبير أبي حيان الأندلسيّ (ت745هـ)، بمعرفة ألفاظها، وتتبع الطرق والأساليب التي ترد عليها هذه الظاهرة وما تضفيه من ثروة تعبيرية للغة العربية.

وقد سلك البحث منهجاً متكاملاً حوى المنهج الوصفي والاستقرائي، إذ اعتمد المنهج الوصفي متمثلاً في وصف ظاهرة الفرار اللغوي، ثم ألحق بهذا الوصف استقراء الظاهرة في مدونات أبي حيان الأندلسيّ، وتصنيفها بحسب مستويات اللغة.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ونتائج.

أما المقدمة: فكان الكلام فيها عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره والهدف منه، وخطة البحث والمنهج الذي سارت عليه وأهم الصعوبات التي واجهت البحث.

وعُني التمهيد بالتعريف بمفهوم الفِرار اللغوي ومصطلحه، والألفاظ التي ترد بها ظاهرة الفرار اللغوي، وطرق التعبير عنها وأساليبها.

ودرس الفصل الأول الفرار اللغوي على مستوى الأصوات، فكان المبحث الأول: الفرار بين الصوامت، والمبحث الثاني: الفرار بين الصوائت، والمبحث الثالث: الفرار بين الصوامت والصوائت.

وتضمن الفصل الثاني الفرار اللغوي على المستوى النحوي، فجاء المبحث الأول: الفرار بين الأسماء، والثاني: الفرار بين الأفعال، والثالث: الفرار ين الحروف والأدوات.

أما الفصل الثالث فدرس الفرار اللغوي على المستوى الدلالي، وجاء المبحث الأول: الفرار بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، والثاني: الفرار بين تعميم الدلالة وتخصيصها، والثالث: الفرار بظواهر دلالية أخر شملت الفرار بين الدلالة المطلقة والدلالة المقيدة، والفرار بين الدلالات المتضادة.

ثم خُتم البحث بخاتمة ضمّت أهم النتائج التي توصل إليها البحث عبر معالجته لهذه الظاهرة.

ولم يدرس البحث المستوى الصرفي لأسباب منها: تداخل المستوى الصوتي مع المستوى الصرفي في أغلب ظواهره كالإدغام، والإبدال وغيرهما التي درسها الفصل الأول.

ومنها قلة الأمثلة التطبيقية لظاهرة الفرار في مدونات أبي حيان موضع البحث والتي تُصنف ضمن المستوى الصرفي قياساً بالأمثلة التي تتناول مستويات اللغة الأخرى.

وكذلك وجود دراسة تداولت موضوع الفرار اللغوي على المستوى الصرفي فقط، بعنوان (الفرار اللغوي في العربية، دراسة صرفية)، قامت بها الباحثة انتصار محمد بستان، في كلية الآداب/ جامعة بابل لعام 2022م.

أما أبرز الصعوبات التي واجهت البحث فتمثلت في انتقاء المادة المدروسة من الكم الهائل لمؤلفات أبي حيان الأندلسيّ، إذ عمد الباحث إلى تتبع الظاهرة في ستة وعشرين جزءاً من مصنفاته، توزعت على (ارتشاف الضرب من لسان العرب) بخمسة أجزاء، و(البحر المحيط في التفسير) بعشرة أجزاء، و(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، أحد عشر جزءاً من مجموع ثمانية عشر جزءاً.

وجاءت الصعوبة الأخرى في تداخل الظاهرة مع ظواهر لغوية أخرى، منها ظاهرة العدول اللغوي، وظاهرة أمن اللبس، والتي ابتعد البحث عن هذه الظواهر ملتزماً بالظاهرة موضع البحث.

وآخراً وبعد شكر الله تعالى، الشكر موصول لقسم اللغة العربية في كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة كربلاء بجميع أساتيذه؛ لدعمهم الكامل لإنجاز البحث، نسأل الله تعالى أن ينتفع به مريدو العربية فهو جهد المقل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه سميع مجيب.

**الباحث**

# التمهيد

## الفعل اللغوي:

## مفهومه، ألفاظه، طرائقه وأساليبه

# التّمهيد

## الفِرار اللغوي: مفهومه، ألفاظه، طرائقه وأساليبه

عُرفت اللغة العربية بمجموعة كبيرة من الظواهر اللغوية التي شاعت وانتشرت بين نصوصها، في مدونات علمائها، واتخذها اللغويون أداة للتحليل اللغوي، وسبر أغوار اللغة وتذوق النصوص اللغوية المختلفة، ومن هذه الظواهر: الفرار اللغوي.

فالبحث يرصد ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية التي طالما تكررت في كتب اللغويين سواء أكانت على المستوى اللغوي عامة أم على مستويات اللغة خاصة، إلا أنها لم تنل حظاً من البحث والدراسة كما نالت غيرها من الظواهر اللغوية الأخرى مع أنها تمثل جانباً من الجوانب اللغوية البارزة.

فالناظر في أيّما كتاب لغوي من كتب علماء العربية لاسيما مصنفات العالم اللغوي الكبير أبي حيان الأندلسيّ (ت745هـ)، ومنها: (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، و(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، و(البحر المحيط في التفسير) وغيرها من مصنفاته، يجد ألفاظاً مثل: (فرّ)، ومشتقاته (يفرّ، وفراراً)، أو (هرب)، ومشتقاته، وغيرهما من الألفاظ التي تدلّ على أن هناك انحرافاً أو خروجاً أُريد لما قعدوه أو قنّنوه وأصّلوه في اللغة، على مستوياتها المختلفة، وأن هناك ظاهرة عرفها متكلم العربية ألا وهي الابتعاد عن نطق بنية أو أسلوب واللجوء إلى آخر لأسباب سيعرض البحث جانباً منها.

فظاهرة الفِرار واحدة من الظواهر اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، تصورها اللغويون ليستقيم عندهم ما قعدوه وليطرد لديهم ما قننوه، فأضفوا بظلال آرائهم على العربي الفصيح وكأنه يبدّل ويقلب ويحذف ويسكّن عن قصد ووعي، فتكلموا بلسانه على أنّه يفرّ من هذا النطق ويلجأ إلى غيره،

ويكره هذا التعبير فيجنح عنه، وتصوروا لما فُرَّ منه عللاً، وجعلوا لما فُرَّ إليه أحكاماً.

وبعد استقصاء موارد الفِرار اللغوي في مصنفات أبي حيان الأندلسيّ، تبيّن أن ما يُفرُّ منه ويُفرُّ إليه يقع في اللغة بمستوياتها: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وإن كان ما يقع في مستوى معين أكثر مما يقع في مستوى آخر، وسيعرض البحث هذه الظاهرة مستقصياً مواردها في مستويات اللغة المختلفة، وذلك بعد التعرف على مصطلح الفِرار في اللغة والاصطلاح، وأساليب التعبير عنه ومسوغاته.

**أولاً: الفرار اللغوي (المفهوم والمصطلح):**

بداية أي تحرك وراء أي مصطلح يقتضي طرق أبواب المعجمات اللغوية قديمها وحديثها؛ للإحاطة بالمنطلقات الأساسية التي عن طريقها يمكن تحسس اتصاله بالاستعمالات اللغوية عموماً وظواهرها خصوصاً.

والفِرار في المعنى اللغوي: من فَرّ فلان يفِرّ فِراراً، بكسر الفاء في المضارع: إذا راغ وهرب فهو فارّ، والرجل الفَرّ: الفارّ من القوم، ورَجُلٌ فَرُورٌ، وفَرُورَةٌ، وفَرَّار، غَيرُ كَرَّار،[1] يقول الخليل (ت170هـ): ((الفِرار والمَفرّ لغتان، وقيل: بل المَفرّ: المَهْرَب، وهو الموضِع الّذي يُهرب إليه، ورَجُلٌ فَرُورٌ وفَرُورةٌ من الفِرار))،[2] وتفارّوا، أي تهاربوا، وفرس مِفَر بكسر الميم يصلح للفِرار عليه، والمَفرّ: الفِرار.[3]

---

[1] ينظر: جمهرة اللغة: 124/1 مادة: (فرر) وتهذيب اللغة: 125/15 مادة: (فرّ) ومعجم متن اللغة: 381/4 مادة: (ف ر ر)

[2] العين: 255/8 مادة: (فر)

[3] ينظر: الصحاح: 780/2 مادة: (فرر) ولسان العرب: 51/5 مادة: (فرر)

وأمّا فَرّ يفُرّ، بضم الفاء في المضارع: إذا كشف عن أمر ما، فَفَرّ الدّابة يَفُرّها بالضم فرّاً كشف عن أسنانها ليَنْظُرَ إليها، وفُرّ فلان عمّا في نفسه، أي: فتشه واستَنْطِقْه ليدُلّ بنُطْقه على ما في نفسه، وأفْرَرْتُ رأسَه بالسّيف إذا شققته أو فلقته.[1]

وتقود محاولة تتبع مضامين كلمة الفرار في المعجمات اللغوية إلى استنتاج مفاده أن مادة (ف، ر، ر) وما يمكن أن يشتق منها محصور بين دلالتين، الأولى: متمثلة في الانكشاف وما يقاربه من الكشف عن شيء ما، والأخرى التي تهمنا في هذا البحث وهي الهروب والروغان والابتعاد.

وفي المعنى الاصطلاحي: لم يذكر اللغويون قدامى ومحدثون ـ بحدود علم الباحث ـ تعريفاً لمصطلح الفِرار اللغوي، إلّا من لدن الدكتور صالح كاظم عجيل في بحثه: (الفِرار اللغوي في كتاب سيبويه)، إذ عرّف ظاهرة الفِرار اللغوي بأنها: ((ظاهرة تصورها اللغويون حين يهرب فيها العربي الفصيح من نطق يستثقله، فيلجأ إلى ما يستخفه، أو من نطقٍ مُلبس، فيأمن معه، أو قبيح؛ فيتجنبه، أو كلام طويل فيختصره، أو يجري فيها اللغوي إلى صنعة أو يجنحُ عنها)).[2]

ويُلحظ من التعريف أنه استمد معنى المصطلح من التعريف اللغوي، وكذلك راعى فيه جميع المستويات اللغوية، الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي بقوله (من نطق يستثقله فيلجأ إلى ما يستخفه، أو من نطق مُلبس فيأمن معه، أو قبيح فيتجنبه أو يجري فيها اللغوي إلى صنعته أو يجنح عنها).

---

[1] ينظر: تهذيب اللغة: 126/15 مادة: (فرّ) ومقاييس اللغة: 439/4 مادة: (فرّ) والمعجم الوسيط: 680/2 مادة: (فر)

[2] الفِرار اللغوي في كتاب سيبويه: 369

وكذلك يلحظ من التعريف أنه تنبه إلى علل الفرار اللغوي، ومنها الفرار من الثقل إلى الخفة، ومن المُلبِس إلى ما يأمن معه، ومن القبيح إلى الحسن، وكذلك مما يخرج فيه عن قواعد اللغة إلى ما يرجع فيه إليها.

وكذلك من العلاقة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي يتبيّن أن الفِرار الذي يتفق مع هذا البحث ودلالته هو الذي يحمل معنى الميل والانحراف والتجاوز والابتعاد، إذ أن الفِرار عن الشيء يستوجب الفِرار إلى شيء آخر؛ أي أن الفرار ابتعاد وانحراف إلى طرف على حساب طرف آخر فلابد أن يكون في الفرار طرفان طرف مفرور عنه هو الأصل وطرف مفرور إليه هو الفرع وذلك بآليات وإجراءات لغوية معللة بمسوغات لغوية منطقية.

وقد تحدث الدارسون عن إمكانية التغيير والابتعاد عن الصور الأصلية في الاستعمال اللغوي مع استصحاب تلك الصور الأصلية لاعتبارات يقتضيها السياق أو يحبذها المنشئ ذاته لواحدة من عديد الحاجات التي تتراءى له، فالتفاعل الحاصل بين المنشئ واللغة هو الذي أتاح طرقاً مختلفة في الصياغة يسلكها المتكلم الذي أكسب اللغة مرونة أكبر عبر عملية الخلق اللغوي، عبّر عنه الدكتور تمّام حسّان بقوله: ((هذا التفاعل الذي أطلق النحاة عليه مصطلحي (التغيير)، و(التأثير)، وحين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه الصور وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ... إلخ، وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها ... إلخ، اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد

معينة، وحين رأوا أن الجملة لا تبدوا دائماً على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلا نمطياً تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار ... ))[1]

فالفِرار اللغوي: ظاهرة لغوية تعتمد على عملية تعدد تؤدي بالكلام المألوف الموافق للاستعمال اللغوي وضوابط اللغة إلى الخروج إلى غير المألوف في اللغة صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً حتى يوصف أحياناً بالغرابة واللحن والخطأ نتيجة الخلط بين الاستعمالات اللغوية أو الفهم للأنماط الاستعمالية للغة التي ثبت استعمالها، وكذلك يحوّل النمط اللغوي الأصل الذي وافق الاستعمال والقاعدة إلى نمط آخر قد يوافق الاستعمال إلّا أنه قد ينتهك عنصرا أو أكثر من عناصر القاعدة اللغوية.

**ثانياً: ألفاظ الفرار اللغوي عند أبي حيان الأندلسي:**

استعمل أبو حيان الأندلسي لظاهرة الفِرار اللغوي ألفاظاً عديدة إلى جانب الفعل (فرّ) ومشتقاته (فرّ، يفرّ، فِراراً)، منها (هرب) ومشتقاته، وكذلك صيغة (لِئلّا) مؤدية معنى الفِرار ذاته في سابقاتها، كما في الأمثلة الآتية:

**(فـرّ) ومشتقاته:** من أكثر الألفاظ التي استعملها أبو حيان لتؤدي إلى ظاهرة الفرار اللغوي الفعل (فرّ) ومشتقاته، نحو قوله معللا إحدى القراءات القرآنية لقوله تعالى: ﴿**وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ**﴾ [التوبة: 42]، إذ قال: (( لَوِ اسْتَطَعْنا، بضم الواو، فرّ من ثقل الكسرة على الواو وشبهها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين)).[2]

ومما رد به على كلام سيبويه في إعمال الفعل في معموله: ((وعلى هذا الحد تقول: ضربت وضربني عبد الله، تضمر في ضربني كما أضمرت في

---

[1] الأصول: 14

[2] البحر المحيط: 424/5

ضربوني))،[1] أي: تجعل عبد الله بدلاً من الضمير المستكن في ضربني، ويفسره البدل، إذ قال أبو حيان: ((وهذا الذي ذكره لا يخلو أن يكون فيه تهيئة وقطع، وذلك مما يفر النحويون منه؛ لأن ضربني مهيأ أن يعمل في عبد الله، وهو قد قطع عنه)).[2]

وكذلك وصفه لأقوال المفسرين لمعنى الاستواء في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ**﴾[البقرة: 29]، فقال: ((وهذه التأويلات كلها فرار عمّا تقرر في العقول من أن الله تعالى يستحيل أن يتصف بالانتقال المعهود في غيره تعالى، وأن يحل فيه حادث أو يحل هو في حادث))،[3]

**(هرب) ومشتقاته:** وقد استعمله أيضا أبو حيان ليؤدي معنى الفرار اللغوي، نحو قوله في إحدى قراءات قوله تعالى: ﴿**وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ**﴾ [الأنعام: 80]، فذكر قراءات لـ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ ثم قال: ((وقرأ باقي السبعة بتشديد النون، أصله أتحاجّونَنِي، فأُدغِمَ هروباُ من استثقال المِثْلَينِ متحركين فخُفِّفَ بالإدغام ولم يُقرأ هناك بالفكّ وإن كان هو الأصل)).[4]

وكذلك علل أبو حيان القراءات التي وردت لـ﴿**قُمِ اللَّيْلَ**﴾ في قوله تعالى: ﴿**قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ **[المزمل: 2]**، فجاءت القراءات ((بكسر الميم على أصل التقاء الساكنين ... وبضمها إتباعا لحركة القاف، وقُرئ بفتحها طلباً للتخفيف

---

(1) كتاب سيبويه: 78/1

(2) التذييل والتكميل: 127/7

(3) البحر المحيط: 217/1

(4) المصدر نفسه: 569/4

... والغرض بالحركة الهروب من التقاء الساكنين فبأي حركة تحرك حصل الغرض)).[1]

ومن استعماله للفعل (هرب) ومشتقاته ليؤدي الفرار اللغوي قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المؤمنون: 117]، إذ قال: ((ومن ذهب إلى أنّ جواب الشرط هو (لا برهان له) هروباً من دليل الخطاب من أن يكون ثمّ داع له برهان، فلا يصح)).[2]

**صيغة (لِئلّا)**: المؤلفة من لام الجر، و(أن) المصدرية الناصبة للمضارع، و(لا) سواء أكانت نافية أم زائدة،[3] وهي من الألفاظ التي استعملها أبو حيان لتعطي معنى الفرار اللغوي التي اعتمده البحث، نحو قوله في حذف الألف الأخيرة من لفظ الجلالة (الله) في الخط، إذ قال: ((وحذفت الألف الأخيرة من (الله) لِئلّا يُشكِل بخط (اللّاه) اسم الفاعل من : لها يلهو، وقيل: طُرحت تخفيفاً، وقيل: هي لغة فاستُعمِلتْ في الخط))،[4] فوصف إسقاط الألف في لفظ الجلالة في الخط دون اللفظ فراراً لغوياً على مستوى الأصوات مستعملاً (لئلا) ومعللاً ذلك بأنه فرار من التوهم.

ومن استعماله لهذه الصيغة مؤدية للفرار اللغوي تعليله لبناء الفعل الماضي على السكون حال اتصاله بضمائر الرفع المتحركة إذ قال: ((كما فعلوا ذلك بنحو: (ضَرَبْتُ) لما تنزل منزلة الجزء من الفعل في لأنّه لا يفصل منه سكنوا آخر الفعل لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة، فكذلك فعلوا في

---

(1) البحر المحيط: 312/10

(2) المصدر نفسه: 589/7

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 8/4 والنحو الوافي: 284/4

(4) البحر المحيط: 28/1

ضَرَبْنَ))،[1] فاستعمل (لئلا) للتعبير عن الفرار اللغوي الصوتي تجنباً لتوالي المتحركات المستهجن في العربية.

ومنه أيضاً قوله في كراهة اجتماع ضميرين أحدهما رفع والآخر نصب يرجعان لشيء واحد، فقال: ((لم أقل: ضَرَبْتُني؛ لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد، أحدهما رفع والآخر نصب، وهما لشيء واحد، فصار الفاعل كالمفعول))،[2] فوصف أبو حيان منع استعمال (ضَرَبْتُني) فراراً لغوياً معللاً ذلك المنع بكراهة اجتماع ضميرين يرجعان لشيء واحد كما منع (ضربَ زيدٌ زيداً) فراراً من التوهم، مستعملاً صيغة (لئلا).

ومنه أيضاً قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ**﴾[الأنعام: 108]، إذ قال: ((المراد بتزيين العمل: تزيين المأمور به لا المنهي عنه، ويُحمل على الخصوص وإن كان عاماً لئلا يؤدي إلى تناقض النصوص))،[3] فخصص دلالة التزيين بدل تعميمها مستعملاً صيغة (لئلا) فراراً من تناقض النصوص القرآنية القائلة بتزيين الله تعالى الإيمان للإنسان وتكريهه للكفر، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ**﴾ [الحجرات: 7]، وكذلك إضافة التزيين إلى الشيطان، نحو قوله تعالى: ﴿**وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ**﴾ [النمل: 24].

**ثالثاً: طرائق الفرار اللغوي وأساليبه عند أبي حيان الأندلسي:**

اعتمد أبو حيان الأندلسي طرائق وأساليب مختلفة للتعبير عن ظاهرة الفرار اللغوي، وأكثرها طريقتان:

---

[1] التذييل والتكميل: 142/2

[2] التذييل والتكميل: 112/6

[3] البحر المحيط: 612/4

**الأولى:** ويتكلم فيها عن مستعمل اللغة، ويصف إيثاره نطق كلمة بطريقة ما، أو استعماله للفظ دون آخر، ويعبر عن ذلك بأنه فرار لغوي، نحو قوله يصف إحدى القراءات للفعل (أَهُشُّ) بضم الهاء وتخفيف الشين، في قوله تعالى: ﴿**قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي**﴾ [طه: 18]، فقال: ((لكن فرّ من قراءته من التضعيف لأنّ الشين فيه تفش فاستثقل الجمع ين التضعيف والتفشي))،[1] فوصف القراءة بتخفيف الشين بالفرار اللغوي معللاً ذلك للثقل الحاصل من نطق الشين مضعّفة مع صفة التفشي التي تتصف بها.

ومنه أيضاً قوله في استعمال الضمير وهو معرفة، بدل تكرار الاسم النكرة، فقال: ((ضمير النكرة معرفة إذا فسرتْه نكرة متقدمة عليها لنيابتها مناب المعرفة، نحو: لقيت رجلاً فضربته؛ لأنه نائب مناب: فضربت الرجل، فأضمروه فراراً من التكرار))،[2] فعلّل لذلك الإضمار بأنّه فرار لغوي من التكرار.

**والأخرى:** يتكلم أبو حيان فيها عن تعليلات اللغويين وتفسيرات المفسرين، ثم يصف تلك التعليلات والتفسيرات بأنها فرار لغوي، نحو قوله في زيادة حرف الكاف في إعراب قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: 11]، فقال: ((وقد تزاد إن أمن اللبس مثاله ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، أي: ليس مثله شيء، ولا يجوز إلّا أن تكون زائدة؛ لأنه يقتضي إثبات مثل الله، ولا مثل له تعالى)).[3]

ثم ذكر إعراب أحد معربي القرآن الكريم،[4] فقال: ((ومن الناس من جعل (مثل) في الآية زائدة، وزعم أن (مثل) تزاد، ومنه قول العرب: مثلك يفعل هذا، تريد: أنت تفعل هذا، وهذا ليس بشيء، فر من زيادة الحرف إلى زيادة

---

(1) البحر المحيط: 322/7

(2) التذييل والتكميل: 305/11

(3) المصدر نفسه: 259/11

(4) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 673/2

الاسم))،[1] فوصف أبو حيان القول بزيادة كلمة (مثل) في النص القرآني بأنه فرار لغوي، إذ فرّ من زيادة حرف الباء إلى القول بزيادة الاسم (مثل).

وقوله في تأويلات المفسرين لقوله تعالى: ﴿**إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكون مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ**﴾ [المائدة:29]، بعد أن عدد التأويلات قال: ((وهذا التأويل فِرار من إثبات إرادة الشر لأخيه المؤمن))،[2] فعلّل أبو حيان تفسيراتهم بأنّها فرار لغوي.

أمّا **حياة أبي حيان الأندلسي ومصنفاته**، فلم يتعرض التمهيد للحديث عنهما؛ لأنهما كانا ميدانيين رحبين لدراسات مستفيضة، يرى البحث أنها فصّلت فيهما وأسهبت حتى أنه لم يبق ما يمكن إضافته، ولعلّ من أهم تلك الدراسات ما قدمته الدكتورة خديجة الحديثيّ (أبو حيان النحوي) الذي نالت به شهادة الدكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة عام 1964م تناولت فيه حياة أبي حيان وآثاره في النحو واللغة والتفسير والحديث والفقه والقراءات والتاريخ والتراجم والنقد والبلاغة والشعر وغير ذلك كما تناولت منهجه النحوي وآراءه.

ومن تلك الدراسات (منهج أبي حيان النحويّ الأندلسيّ في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب) قدمه: مزيد إسماعيل نعيم لنيل شهادة الدكتوراه في كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام 1978م.

ومنها ما قدمه الدكتور عبد العزيز علي مطلك الدليميّ بعنوان (الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط) نال به شهادة الدكتوراه في كلية الآداب جامعة بغداد عام 1992م.

---

[1] التذييل والتكميل: 259/11

[2] البحر المحيط: 231/4

ومنها (المسائل النحوية والصرفية في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ) قدمته: فوزية آدم محمد الهوساويّ لنيل شهادة الماجستير في كلية اللغة العربية جامعة أم القرى المملكة السعودية عام 2002م.

وكذلك ما قدمه الدكتور حيدر غضبان محسن الجبوري بعنوان (الأصوات المفردة عند أبي حيان الأندلسي في ضوء الدراسات القديمة والحديثة) نال به شهادة الماجستير في كلية التربية جامعة بابل عام 2003م.

ومنها (التعليل النحوي عند أبي حيان الأندلسيّ عبر كتابه تذكرة النحاة) قدمته زينب النور عبد الرحمن النور لنيل شهادة الماجستير في كلية اللغة العربية جامعة أمدرمان الإسلامية عام 2005م.

وكذلك (تعدد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان النحويّ) قدمه ماهر سلام عبده عبد الله لنيل شهادة لماجستير في كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام 2009م.

ومن الدراسات التي درست أبا حيان، ما قدمه الدكتور أحمد خضير عباس بعنوان (أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط) ونال به شهادة الدكتوراه في كلية الآداب جامعة الكوفة عام 2010م.

ومنها (مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان) قدمه أحمد محمد بن يحيى الزهرانيّ لنيل شهادة الدكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة أم القرى المملكة السعودية عام 2011م.

و(قواعد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ) قدمته إخلاص عبيد عبد الله لنيل شهادة الماجستير في كلية التربية جامعة القادسية عام 2017م.

ومنها أيضاً (الجهود الصوتية عند أبي حيان الأندلسي تفسير البحر المحيط أنموذجاً) بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه للباحثة رحمة كزولي في كلية الآداب واللغات جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر عام 2018م.

كل ذلك وغيره من الدراسات فضلاً عما كتبه الباحثون من ملخصات من حياته التي استهلوا بذكرها بحوثهم المنشورة في المجلات والدوريات، كل ذلك أغنى الحديث عن حياة أبي حيان في هذه الدراسة لأنها لا تلأنّ إلا إعادة وتكراراً.

# الفَصْلُ الأوّلُ: الفِرارُ الصَّوتِيُّ

## توطئة

## المبحث الأول: الفِرار بين الصوامت

## المبحث الثاني: الفِرار بين الصوائت

## المبحث الثالث: الفِرار بين الصوامت والصوائت

**توطئة:**

تعامل علماء اللغة مع مستويات الدراسة اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية على أنها جزء لا يتجزأ من نظام لغوي متكامل، يمثل الدرس الصوتي العنصر الرئيسي فيه، إذ يشكل الصوت اللغوي الركيزة الأساسية التي قامت عليها الدراسات اللغوية.

وتتطلب دراسة اللغة صوتياً معرفةً وإلماماً بنظامها الصوتي، فلكل لغة من اللغات نظام صوتي يختلف عن النظم الصوتية التي تمتاز بها لغات أخرى سواء من ناحية حجم النظام؛ أي عدد الوحدات الصوتية التي يتألف منها، أم من ناحية البنية الصوتية التي يستند إليها.

والأصوات في تشكيلها للكلمات تتراكب وفق منطق معين وخاص جداً، وأي دراسة للغة تقتضي دراسة تحليلية لمادتها الصوتية وعناصرها التكوينية للكشف عن خصوصية البناء الداخلي ومنطقه، فربما كان أكثر مستويات الدراسة اللغوية حاجة إلى التحليل الصوتي هي المفردة، فجل التغيرات التي تحدث في البنية المفردة قائمة على علل صوتية توجهها وتتحكم في توجيهها وضبطها بهدف تحقيق بنية صوتية منسجمة تكون أسهل أداءً من البنية التي يقتضيها الوضع اللغوي.

ولمّا كان لكل صوت من هذه الأصوات سماته الخاصة التي تميزه عن غيره فإنّ طبيعة اللغة واتصال أصواتها يقتضيان تأثير هذه الأصوات بعضها ببعض، ونلحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع لهذا التأثير، فالتقاء الأصوات بالتجاور مثلاً في البنية المفردة في سياق معين لا تقبل في كل مرة جميع حالات التأليف والتجاور مع بعضها بحسب الشكل الذي يقتضيه الوضع اللغوي بل تهدف في أحيان كثيرة إلى البحث عن استقرارها في التأليف

بهدف خلق بنية صوتية منسجمة مما يتطلب في كثير من الأحيان الخروج عن القواعد ما دام السياق ذاته يأبى ذلك التجاور، ونزوعاً للتيسير في الأداء يستعين مستعمل اللغة بمجموعة من الظواهر الصوتية لتحقيق ذلك، وسيحاول البحث في هذا الفصل دراسة ظاهرة فِرار مستعمل اللغة من نطق صوت معين إلى نطق صوت آخر من بنية الكلمة في سياقات مختلفة من غير أن تخرج هذه الظاهرة عما أورده أبو حيان الأندلسي في مدوناته موضع البحث والتي أرجعها إلى عوامل ومسوغات متعددة.

وسيكون فصل الفِرار الصوتي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الفرار بين الصوامت.

المبحث الثاني: الفرار بين الصوائت.

المبحث الثالث: الفرار بين الصوامت والصوائت.

# المبحث الأول: الفِرار بين الصوامت

صنّف علماء الأصوات المحدثون الأصوات اللغوية على أساس النطق بها بحسب اصطلاحهم على قسمين: صامتة وصائته[1]، وهو تصنيف يوجد إلى جانب تصنيفات أُخرى، مثل تصنيف الأصوات إلى أصول وفروع، وتصنيفها بحسب المخارج والصفات، مما ليس هذا هو موضع الحديث عنه.

وقد اختلف علماء العربية قدامى ومحدثون في تسمية هذين القسمين، فسماها الخليل (ت175هـ): (الحروف الصحاح)،[2] تقابلها (الحروف الجوف)،[3] أو(اللينة)،[4] وتابعه في التسمية الأخيرة سيبويه (ت180هـ)[5].

واصطلاح المعاصرين الذي مرّ؛ له مسوغاته عند الدكتور غانم قدوري الحمد، فبعد عرضه لكثير من التسميات السابقة للقدماء والمحدثين، رجح مصطلحي الصامتة والصائتة (المصوتة) معللاً سبب هاتين التسميتين بميزة إنمازت بها أصوات اللين، أشار إليها المبرد (ت285هـ)[6]، وابن جني (ت392هـ)[7]، وهي قابلية الصوائت على المدِّ، وافتقار الصوامت إلى هذه الميزة، ففضل هذين المصطلحين لأنّهما يتميزان بالدلالة الصوتية المحضة،[8] ولأن المتقدمين من علماء العربية استعملوها أيضاً.

---

(1) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: 78

(2) ينظر: العين : 57/1 (المقدمة)

(3) ينظر: المصدر نفسه: 57/1 (المقدمة)

(4) ينظر: المصدر نفسه: 352/3 مادة: (هل)

(5) ينظر: كتاب سيبويه: 435/4

(6) ينظر: المقتضب: 61/1

(7) ينظر: الخصائص: 124/3

(8) ينظر: المصوتات عند علماء العربية: 404

ويعتمد تصنيف الأصوات على (( كيفية مرور الهواء في مخرج الصوت، والمجرى الذي يتخذه بعد ذلك إلى الخارج ))[1]، فقسموا الأصوات إلى صائتة (vowels) وصامتة (consonnes) وعدوا الصوت صائتاً إذا كان النفس الذي يؤدي إلى إصداره يجري طليقاً لا يعترضه عائق حتى خروجه بحرية من الفم،[2] وعدوه صامتاً إذا صادف النفس الذي يؤدي إلى إصداره عائقاً في نقطة ما يعترض طريقه حتى خروجه من الفم[3].

وعبّر الدكتور إبراهيم أنيس عن هذا التقسيم بقوله:((وأساس هذا التقسيم هو الطبيعة الصوتية لكل من القسمين، فالصفة التي تجمع بين كل أصوات اللين (vowels)، هي أنه عند النطق بها يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه، فتضيق مجراه، كما يحدث مع الأصوات الرخوة، أو تحبس النَّفَس فلا تسمح له بالمرور، كما يحدث مع الأصوات الشديدة، فالصفة التي تختص بها أصوات اللين هي كيفية مرور الهواء في الحلق والفم، وخلو مجراه من حوائلَ وموانِع))[4].

أمّا ما ذهب إليه الدكتور كمال بشر في قوله: (( ينبني التقسيم إلى هذين القسمين على طبيعة الأصوات وخواصها، بتركيز الاهتمام في ذلك على خاصيتين مهمتين، هما: أوضاع الأوتار الصوتية، وطريقة مرور الهواء في الحلق والفم أو الأنف))،[5] فيمكن أن يحمل على بيان أثر الأوتار الصوتية في

---

(1) ينظر: المصوتات عند علماء العربية: 15

(2) ينظر: الأصوات اللغوية: 28 وعلم الأصوات، الدكتور كمال بشر: 150 و151

(3) ينظر: علم الأصوات، الدكتور كمال بشر: 174 وعلم الأصوات، برتيل مالبرج: 85 و86

(4) الأصوات اللغوية: 26

(5) علم اللغة العام/ الأصوات: 91

تكوين النغمة الحنجرية التي تكون بداية لنطق هذه الأصوات، على أن ذلك لا يعدُّ أساساً لتقسيم الأصوات إلى صامتة وصائتة، فاهتزاز الوترين (الجهر) صفة للصوائت تشترك معها فيها مجموعة من الصوامت في حين يأخذ الوتران وضعاً يكونان فيه متباعدين عن بعضهما مع ترك فتحة مناسبة بينهما في نطق الأصوات الأخرى (المهموسة).

فأساس التقسيم شكل ممر الهواء بعد تجاوزه منطقة الحنجرة؛ أي في الحلق والفم، أما وضع الوترين، فتتولد من اهتزازهما نغمة صوتية تسمى (الجهر)، وإذا تباعدا ومرَّ الهواء عبرهما دون تحريكهما فهنا ينعدم أثرهما في عملية إصدار الأصوات.

ومن ذلك فإن تعريف الصائت هو: ((الصوت المجهور الذي يحدث في تكوينه أن يندفع الهواء في مجرى مستمر عبر الحلق والفم، وعبر الأنف معهما أحياناً، دون أن يكون ثمة عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضييق لمجرى الهواء من شأنهِ أن يحدث احتكاكاً مسموعاً )).[1]

والصامت هو: ((الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في نطقه أن يعترض مجرى الهواء اعتراضاً كاملاً، كما في الباء، أو اعتراضاً جزئياً من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع، كما في حالة الثاء والفاء مثلاً )).[2]

---

[1] علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي): 124 وينظر: الوجيز في فقه اللغة: 146 وعلم اللغة العام/ الأصوات: 92

[2] علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي): 124 وينظر: الوجيز في فقه اللغة 146 وعلم اللغة العام/ الأصوات: 93

ويضيف بعض المحدثين خاصية أخرى إلى الصوائت تعد أساساً في تمييزها عن الصوامت وهذه الخاصية هي قوة الوضوح السمعي مقارنةً بالمصوتات.[1]

والصوامت في أي لغة لها الصدارة في التشكيل اللغوي، فهي تمثل النسبة الأعلى من الأصوات مقارنة مع الصوائت، والعربية تمتلك عددا كبيراً منها، لذا نجد الدراسات العربية القديمة وجّهت عنايتها إلى هذا النوع من الأصوات، والدليل على ذلك أنّ أول معجم عربيّ وصل إلينا وهو معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) جاء مرتباً على وفق مخارج الحروف انطلاقا من أقصى الحلق، وهو يرى أنّ عدد الأصوات في العربية: تسعة وعشرون حرفا: منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحيازاً ومدارج، وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف والهمزة،[2] وتابعه سيبويه (ت180هـ) فقال: (( فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً....)).[3]

وعدها أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) أيضا تسعة وعشرين حرفا، خلافاً للمبرد في قوله أن الهمزة ليست منها،[4] معتمداً ـ في أن الهمزة ليست منها ـ على قول المبرد: ((اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية وعشرون لها صور، والهمزة لا صورة لها))،[5] فالمبرد يرى أن الهمزة متغيرة الصورة إذ إنها تكتب على حسب تسهيلها ألفاً أو ياءً أو واواً.

---

(1) ينظر: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي): 124 ومحاضرات في اللسانيات: 132

(2) ينظر: العين:41/1

(3) كتاب سيبويه: 431/4 وينظر: سر صناعة الإعراب: 41/1 وأسرار العربية: 419 والممتع في التصريف: 663/2

(4) ارتشاف الضرب: 4/1

(5) المقتضب: 192/1

ويرى الدكتور خليل العطية أن المبرد لم يُسقط الهمزة، وإنما من نقلوا عنه فهموا قوله: (والهمزة لا صورة لها) على غير وجهه، لأنه أراد شبه الهمزة بألف (كتاب)،[1] فالمبرد عنده الهمزة مثل الألف.

وكان الفرّاء (ت207هـ) أول من عدّ حروف العربية ثمانية وعشرين، فقال:((تقول: ا ب ت ث ثمانية وعشرون حرفا فتكتفي بأربعة أحرف من ثمانية وعشرين))[2]، وقد تابعه بعض العلماء في رأيه الذي لم يعد الألف حرفا من حروف المعجم، لأنه جرس بلا حرف، يريد أنه ساكن لا يتصرف في الإعراب، وعده الحرف الزائد على الثمانية والعشرين.[3]

وظاهر الخلاف بين القدماء أنهم لم يفرقوا بين الهمزة والألف المدية، في حين فرق المحدثون بينهما فالهمزة عندهم صوت شديد انفجاري لا هو بالمهموس ولا بالمجهور، مخرجه من الحنجرة، على حين أن الألف عندهم صوت مجهور مخرجه بحسب الدراسات الحديثة من وسط اللسان.[4]

ولهذا اتفق أغلب المحدثين على أن عدد حروف العربية ثمانية وعشرون حرفاً، موافقين لما ذهب إليه الفراء ومن حذا حذوه.[5]

وصنف علماء العربية الأصوات وفقاً لمعيارين، هما: المخرج، والصفة، أما الأصوات من حيث المخرج فقد ذكر أبو حيان الأندلسي الخلاف القائم بين المتقدمين منهم في عدد المخارج ورجح إحداها، فقال: ((المخارج ستة عشر

---

[1] ينظر: جهود الكوفيين في علم الأصوات: 40

[2] معاني القرآن، الفراء: 368/1

[3] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 100 وهمع الهوامع: 69/2 والمصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء: 49

[4] ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 20 ـ 25

[5] ينظر: العربية الفصحى: 35 ودروس في علم أصوات العربية: 40 ومناهج البحث في اللغة: 116 والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 41 والمحيط: 25/1

خلافاً لقطرب والجرمي والفراء وابن دريد في زعمهم أنها أربعة عشر، ومحل الخلاف وهو مخرج اللام والنون والراء، فمذهب هؤلاء انه مخرج واحد ومذهب الجمهور أنها ثلاثة مخارج، وهو الصحيح لتباينها عند الاختبار )).[1]

ومذهبه متابع لرأي الجمهور في عد مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً وهو الرأي الذي ذهب إليه سيبويه وغيره من علماء العربية، (( ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً))،[2] إذ خالف الخليل الذي عدها تسعة أحياز، أو ثمانية مدارج .[3]

أمّا عند قطرب (ت 206هـ) والفراء (ت207هـ) والجرمي (ت225هـ) وابن كيسان (ت 299هـ) وكذلك ابن دريد (ت 311هـ) فهي أربعة عشر مخرجاً.[4]

وقد رتّب أبو حيان الأندلسي مخارج الأصوات ترتيباً تصاعدياً ابتداءً بأقصى الحلق وانتهاءً بالشفتين فالخيشوم،[5] فمخرج الهاء والهمزة والإلف عند القدماء من أقصى الحلق؛ ومخرج العين والحاء من وسطه؛ ومخرج الغين والخاء من أدناه،[6] في حين أنّ الهاء والهمزة عند المحدثين حنكيان، والعين والحاء حلقيان، والغين والخاء طبقيان،[7] أو حنكيان، وقصّيان.[8]

---

[1] ارتشاف الضرب: 1/ 5

[2] كتاب سيبويه: 433/4 وينظر: الأصول في النحو: 400/3 وأسرار العربية: 419 والمقرب: 355

[3] ينظر: العين: 57/1 ـ 58 (المقدمة)

[4] ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: 24

[5] ينظر: النكت الحسان: 276-278 وارتشاف الضرب: 5/1-11 .

[6] ينظر: العين: 57/1-58 وكتاب سيبويه: 433/4.

[7] ينظر: دراسة الصوت اللغوي:142.

[8] ينظر علم اللغة العربية: 151

وتشكل أصوات اللام والنون والراء المجموعة التي سمّاها الخليل بـ(الذلقية)؛ لأن مبدأها من ذلق اللسان، وهو تحديد طرفي اللسان،[1] وهي عند المحدثين لثوية[2]، يقول أبو حيان في مخارج اللام و النون و الراء :(( ومذهب الجمهور أنها ثلاثة مخارج وهو الصحيح لتباينها عند الاختبار)).[3]

أما في مخارج الأصوات الأخرى يقول سيبويه: ((ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف، ومن أسفل موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف، ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد)).[4]

ويقول أيضاً: ((ومن بين طرفي اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، والدال، والتاء، ومن بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد. ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال، والثاء ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء، ومما بين الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو)).[5]

وهناك ظواهر لغوية تحدث للأصوات الصامتة قد أشبعها اللغويون دراسة؛ فما يحصل بين الأصوات الصامتة من إدغام أو إبدال أو حذف، ما هو إلّا تغيير صوتي سببه فِرار مستعمل اللغة من نطق إلى آخر، وهذا الفرار بين الصوتين على أساس الاتفاق في المخرج أو الصفة أو الاثنين معاً، ومن أمثلة

---

(1) ينظر: العين: 58/1 (المقدمة)

(2) ينظر: علم اللغة العربية: 151

(3) ارتشاف الضرب: 5/1

(4) كتاب سيبويه: 433/4

(5) المصدر نفسه: 433/4

الفرار الصوتي الذي أورده أبو حيان الأندلسي في مصنفاته موضع البحث، الآتي:

**الفِرار بالإدغام:**

الإدغام ظاهرة صوتية يلجأ إليها الناطق فراراً من الثقل وطلباً للخفة واختصاراً للجهد العضلي الذي يبذله، وهذا ما عبر عنه سيبويه بالخفة، إذ قال: ((اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وإن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك))[1]

والإدغام:((إدخال شيء في شيء))،[2] يقال: أدغم الرجل اللجام في فم الفرس، أي: أدخله فيه[3] ، وللعلماء في تعريفه أقوال كثيرة، منها ما ذكره سيبويه كما مر، ومنها ما ذكره غيره بأنه: وصل صوت ساكن بصوت مثله متحرك من غير أن يفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كصوت واحد، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة.[4]

---

(1) كتاب سيبويه: 417/4

(2) القاموس المحيط : 112/4

(3) ينظر: جمهرة اللغة: 670/1

(4) ينظر: كتاب سيبويه: 158/2 والمقتضب: 208/1 والأصول في النحو: 405/3 وشرح المفصل: 121/10 وشرح الشافية: 234/3-250 والممتع: 631/2 وحاشية الصبان: 366/4

فالإدغام ـ إذن ـ وصل صوت ساكن بصوت متحرك، دون سكتة، أو وقفة، وذلك ليرتفع اللسان بهما رفعة واحدة، وفي هذا فرارٌ من الثقل ووصولاً بالنطق إلى أقصى درجات الخفة والسهولة.

والإدغام نتيجة طبيعية لتأثر الأصوات بعضها ببعض في المتصل من الكلام، وإن تجاور الصوتين المتقاربين أو المتماثلين في كلمة واحدة، أو في كلمتين متجاورتين، يولد ثقلا على اللسان مما يدفع مستعمل اللغة للفِرار من الثقل باللجوء إلى هذه الظاهرة.

وقد اختلف المحدثون في تسمية عملية التأثر بين الصوتين المدغمين، فمنهم من أطلق على إدغام الأول في الثاني: (التأثر الرجعي)، وعلى إدغام الثاني في الأول: (التأثر التقدمي)، ومنهم من أطلق على الأول: (المدبر) وعلى الثاني: (المقبل).[1]

والصوتان المدغمان إمّا أن يتفقا صفة ومخرجاً، فيكون (إدغام المتماثلين)، أو أن يتفقا مخرجاً، ويختلفا صفة، فيحدث (إدغام المتجانسين)، أو أن يتقاربا مخرجاً أو صفة، أو مخرجاً وصفة، فيحدث ما يسمى (إدغام المتقاربين).[2]

ومما جاء من الفرار الصوتي بآلية الإدغام بين الأصوات الصامتة في مصنفات أبي حيان الأندلسي الآتي:

**ـ فرار بإدغام صوت النون بمثله في (أتُحَاجُّونِّي):**

وقد ذكر ذلك أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ**﴾ [الأنعام: 80]، فذكر قراءات بتشديد النون في

---

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، الدكتور إبراهيم أنيس: 180و181 والتطور اللغوي التاريخي: 29

(2) ينظر: دراسات في فقه اللغة: 216 و217

﴿**أَتُحَاجُّونِّي**﴾، ثم عدّ تلك القراءات من الفرار الصوتي من الثقل الذي يشعر به من ينطق بفك النون، إذ قال: ((وقرأ باقي السبعة بتشديد النون، أصله أتحاجّونَنِي، فأُدغِمَ هروباُ من استثقال المِثْلَينِ متحركين فخُفِّفَ بالإدغام ولم يُقرأ هناك بالفكّ وإن كان هو الأصل))[1].

ووجه الإدغام في ﴿**أَتُحَاجُّونِّي**﴾، اتحاد صوتي النون في المخرج ـ أي مخرج النون ـ فكلاهما يخرجان من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا متصلا بالخيشوم وتحت اللام قليلاً، يقول أبو حيان: ((المخرج التاسع : وهو للنون في طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا متصلاً بالخيشوم وتحت اللام قليلاً))[2]، متوافقا مع غيره من القدامى،[3] أما المحدثون فالنون عندهم تمثل وحدة صوتية تتفرع عنها صور صوتية، أي أن النون الساكنة أصل والنون المتحركة فرع عنها وهي من المخرج نفسه مع شيء من التغيير يعتريها، فالنون الساكنة عند المحدثين: ((صوت انفي . . . يتم نطقه عن طريق اتصال طرف اللسان باللثة اتصالاً محكماً يمنع مرور الهواء من الفم، مع خفض الطبق ليفتح المجرى الأنفي فيمر منه الهواء محدثاً نوعاً من الحفيف . . . )).[4]

وجاز في ﴿**أَتُحَاجُّونِّي**﴾، الوجهان: الإدغام، والإظهار، الإدغام في النص القرآني، وحجة من أدغم مماثلة الصوتين فكلاهما من جنس واحد، والنطق بالمتماثلين ثقيل، فيفرون بالإدغام من الثقل إلى الخفة، وحجة من يفك الإدغام في غير النص القرآني أنه قد أتى بالكلام على أصله فوفاه حق لفظه وإن كان فيه ثقل.

---

(1) البحر المحيط: 569/4 وينظر: السبعة في القراءات: 261 والحجة في القراءات السبع: 143

(2) ارتشاف الضرب: 6/1

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 405/2 والأصول في النحو: 400/3 وسر صناعة الإعراب: 7/2

(4) المصطلح الصوتي عند علماء العربية: 66 وينظر: المدخل إلى علم اللغة: 66 وأصوات اللغة: 66

وما ذكره الأندلسي لا يختلف عن نظرة علم اللغة الحديث وإن كان كلامه عاماً لم يذكر فيه التبدلات الصوتية التي مرت لتقارب الأصوات فتدغم ببعضها، فذكر علة الثقل بالإظهار والخفة بالإدغام، فقال: (( فأُدغِمَ هروباُ من استثقال المِثْلَينِ متحركين فخُفِّفَ بالإدغام ولم يُقرأ هناك بالفكّ وإن كان هو الأصل))[1]، إذ يذهب المحدثون إلى أن الأصوات مرت بأطوار ومراحل حتى جاز لها أن تندمج معاً تظهر بالكتابة الصوتية كما يأتي:

(أتحاجّونَنِي) بالإظهار: ص ح/ص ح/ص ح ح ص/ص ح ح/ص ح/ص ح ح

(أتحاجّونّي) بالإدغام: ص ح/ص ح/ص ح ح ص/ص ح ح ص/ص ح ح

فالكتابة الصوتية تظهر التحول الذي حصل للعبارة بإسقاط مقطع قصير عبر حذف الصائت القصير ودمج الصامت مع المقطع الطويل الذي سبقه ليكونا معاً مقطعاً طويلا مغلقاً، فأصبحت العبارة بالإدغام بخمسة مقاطع بعد أن كانت بستة بالإظهار، وهذا ما يؤيد أن الفرار بالإدغام يولد اقتصاراً بالجهد الصوتي بعكس الإظهار.

ومن المواضع التي ذكر فيها أبو حيان الإدغام وسيلة للفرار من اجتماع الأمثال هو اجتماع نون الوقاية مع أفعال التعجب التي آخرها نون، فقال: ((إذا كان آخر أفْعَلَ نوناً، ولقي نون الوقاية، نحو: ما أحسنَني! وما أليَنني! فيجوز فيه الفك والإدغام، أمّا الفكّ فلكونهما غير لازمين؛ لأنهما من كلمتين، وأمّا الإدغام فكراهة اجتماع المثلين))[2]

---

[1] البحر المحيط: 569/4

[2] التذييل والتكميل: 247/10

**ـ الفرار بإدغام صوت النون بمثله في (أتعدانِنِي)**

ومن المواضع التي علل فيها أبو حيان الأندلسي الإدغام بأنه فِرار صوتي أيضاَ تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي**﴾ [الأحقاف: 17]، فذكر قراءة الجمهور (أتعدانِنِي)، بنونين، الأولى مكسورة، وقراءة مجموعة من القرآء بإدغام نون الرفع بنون الوقاية، وقراءة آخرين بفتح النون الأولى، فقال: ((كأنّهم فرّوا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف ففتحوا كما فرّ من أدغم))[1]، فعدّ أبو حيان اللجوء إلى الإدغام فراراً للقارئ من ثقل نطق النون الأولى متحركة ثم الانتقال إلى نطق الأخرى ففر القارئ بإدغام صوت النون مخففاً.

**ـ الفرار بإدغام صوت النون بمثله في (هذان)، و(اللذان)**

ومما وجه به أبو حيان الأندلسي الفِرار بالإدغام تعليله لقراءة من قرأ كلمة (هذان) التي وردت في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا**﴾ [طه: 63]، وقوله تعالى: ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ** ﴾ [الحج: 19]، وكلمة (اللذان) التي وردت في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا**﴾ [النساء: 16]، فقال أبو حيان: ((وقرأ بعضهم هاذأنّ، واللذأنّ بالهمز، وتشديد النون فراراً من التقاء الساكنين))[2]

فوجه أبو حيان القراءة بالتشديد وقلب الألف همزة بأنّها فرار صوتي من التقاء الساكنين الألف الساكنة مع النون في آخر الكلمة عند الوقف، فلو كانت

---

[1] البحر المحيط : 442/9 وينظر: السبعة في القراءات: 597

[2] ارتشاف الضرب: 975/2 وينظر: السبعة في القراءات: 435 والحجة في القراءات: 242

عند الوصل فلا يلزم كل ذلك لأنّ النون مكسورة في الكلمتين، ففرّ القارئ من التقاء الساكنين ـ بحسب تعليل أبي حيان ـ إلى الضغط على صوت النون بجعله مشدداً فضلاً على إبدال الألف همزة.

**الفِرار بالحذف:**

يمثل الحذف الصوتي ظاهرة لافتة لما له من قيمة في إضفاء سمة التشكيل الصوتي على بناء الكلمة العربية وتلوين المقاطع الصوتية لتعدد أنواعها ليفضي هذا التعدد إلى الانسجام الصوتي، أو ما يسمى بالتراص الحرفي.[1]

ومما يجدر ذكره أن الأصوات في العربية ليست سواء في تعرضها للحذف، فأكثر الأصوات تعرضاً له هي أحرف العلة (الألف والواو والياء)، وحذفها من آخر الكلمات يبدو أكثر من حذفها في أوائلها أو حشوها، مما يدلل على أن موقع الصوت في الكلمة عامل هام في تعرضه للحذف.

وتتبع ظاهرة الحذف الصوتي في العربية يكشف شمولها الأصوات بنوعيها الصامتة والصائتة، وقد يقع في الأصوات الصامتة في بداية الكلمة أو في وسطها أو نهايتها، ويقع الحذف في الصوامت عندما يأتي صامتان متتابعان فيحذف أحدهما، وقد أشار علماء العربية إلى وقوع الحذف في المتماثلين لعلة صوتية كالتخفيف أو الوقف أو كثرة الاستعمال، يقول ابن عصفور: ((فإن كان أحد المثلين في أول الكلمة فإنه لا يخلو من أن يكون الثاني إذ ذاك زائداً أو

---

[1] ينظر: أثر سيبويه الصوتي في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني: 11

غير زائد، فإن كان زائداً لم تدغم نحو: (تتذكّر)؛ لأنك إذا استثقلت اجتماع المثلين حذفت الثاني فقلت : (تذكّر)، لأنه زائد وليس في حذفه لبس)).[1]

وقد علل ابن عصفور ذلك بقوله : ((فإن قال قائل: فلأي شيء لم يُدغم في (تتذكر)، وأمثاله؟ فالجواب أن الذي منع من ذلك شيئان: أحدهما أن الفعل ثقيل، فإذا أمكن تخفيفه كان أولى، وقد أمكن تخفيفه بحذف أحد المثلين، فكان ذلك أولى من الإدغام الذي يؤدي إلى جلب زيادة، والآخر أنك لو أدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمزة الوصل)).[2]

ويفهم من نص ابن عصفور أن الحذف الصوتي الذي يلجأ إليه المتكلم يعد وجهاً من وجوه التخفيف الذي يلجأ إليه العربي مفضلاً إياه على الإدغام، معللاً ذلك بأنّ الإدغام يؤدي إلى جلب زيادة على الكلمة.

والتخفيف بالحذف يكون بتغير البناء المقطعي للمفردة، إذ الحذف سواء كان في الصوامت أو الصوائت يؤدي إلى تغير البنية المقطعية للكلمة، كماً ونوعاً.

وهنا لا بد من الإشارة إلى رموز المقاطع الصوتية ومختصراتها وهي: ( ص ) رمز للصوت الصامت، و( ح ) رمز للصوت الصائت القصير (الحركة)، و( ح ح )، رمز للصائت الطويل (صوت المد)، وأنماط المقاطع هي:[3]

1. المقطع القصير المفتوح، ورمزه: ( ص ح )

2. المقطع القصير المغلق، ورمزه: ( ص ح ص )

---

[1] الممتع في التصريف: 635

[2] المصدر نفسه: 637

[3] ينظر: المدخل إلى علم اللغة: 104 والمدخل إلى علم أصوات العربية: 200

3ـ المقطع الطويل المفتوح، ورمزه: ( ص ح ح )

4ـ المقطع الطويل المغلق بصامت، ورمزه: ( ص ح ح ص )

5ـ المقطع القصير المغلق بصامتين، ورمزه: ( ص ح ص ص )

6ـ المقطع الطويل المغلق بصامتين، ورمزه: ( ص ح ح ص ص )

ومما رصده البحث من الفرار الصوتي بحذف صوت صامت من الكلمة في مصنفات أبي حيان الأندلسي موضع البحث، سواء أكان الحذف من درج الكلمة أم من طرفها، وكان السياق أو في البناء الصوتي للمفردة ما يدل على المحذوف، الآتي:

**ـ الفرار بحذف صوت الهاء في (يوجّهه):**

مما وقع الحذف الصوتي فيه في درج الكلمة وصف أبي حيان الأندلسي لإحدى القراءات في قوله تعالى: ﴿**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ**﴾ [النحل: 76]، فذكر قراءات لـ﴿ **يُوَجِّهْهُ**﴾، منها: توجهْهُ، بهاءين، وبتاء الخطاب، ومنها: يُوجّهةُّ، بالياء والهاءين، ومنها: يُوجَّهْ، بهاء واحدة ساكنة والفعل مبني للمفعول، ومنها: يُوجِّهُ، بكسر الجيم وهاء واحدة مضمومة.[1]

فقد علل أبو حيان القراءة بهاء واحدة بأنه فرار صوتي بحذف الهاء لصعوبة التضعيف على القارئ فقال: ((فإنّ الهاء التي هي لام الفعل محذوفة

---

[1] ينظر: البحر المحيط: 571/6 والنشر في القراءات العشر: 223/1

فراراً من التضعيف، لأنّ اللفظ به صعب مع التضعيف)).[1] ففرّ القارئ من صعوبة التضعيف إلى خفة الحذف.

**ـ الفرار بحذف صوت النون في (إنّا وإنّنا):**

من مواضع الفرار الصوتي بالحذف في درج الكلمة أيضا وصف أبي حيان لقراءة لفظتي (إنّا وإنّنا) اللتين وردتا في مواضع كثيرة من القرآن الكريم،[2] فقال: (( وإنّا وإنّنا لغتان لقريش ... من قال إنّنا أخرج الحرف على أصله، لأن كناية المتكلمين نا، فاجتمعت ثلاث نونات، ومن قال إنّا استثقل اجتماعها فأسقط الثالثة وأبقى الأولتين))،[3] فعبّر أبو حيان عن قراءة أو لغة الحذف بالإسقاط، معللاً إسقاط النون بالثقل من اجتماع الأمثال. وورود اللغتين (إنّا، وإنّنا) بإثبات النون وحذفها في القرآن الكريم يعزز قول أبي حيان باستعمال اللغتين من قبل العرب في كلامهم.

وقد اختُلف في أيٍّ النونات قد حُذفت، نون الحرف المشبه بالفعل، أم نون الضمير، فرجح أبو حيان أنّ النون المحذوفة النون الثانية من (إنّ) للفرار من الثقل باجتماع الأمثال إلى التخفيف بحذف أحد الأمثال.[4]

---

[1] البحر المحيط: 571/6

[2] ينظر: سورة البقرة: الآيات: 14 و70 و119 و156 وسورة النساء: 105 و163 وسورة آل عمران: 16 و193 وسورة هود: 62 وسورة طه: 45 وسورة فصلت: 5 وسورة الزخرف: 49

[3] البحر المحيط: 176/6

[4] ينظر: المصدر نفسه: 176/6

**ـ الفرار بحذف صوت الباء في (الدّوابّ):**

ومما وقع فيه الحذف الصوتي في طرف الكلمة حذف الصامت (الباء) في كلمة (الدوابّ) في قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ**﴾ [الحج: 18]، فجاءت إحدى القراءات لكلمة (الدوابّ) بتخفيف الباء فعلل أبو حيان ذلك الحذف بأنه فرار صوتي بقوله: ((ولا وجه لذلك إلا أن يكون فراراً من التضعيف))،[1] إذ فرّ القارئ من ثقل التضعيف إلى خفة الحذف.

**ـ الفرار بحذف صوت الشين في (أهشّ):**

ومن مواضع الفرار الصوتي بحذف الصوت الصامت من طرف الكلمة ما ذكره أبو حيان من حذف صوت الشين من الفعل (**أَهُشُّ**) في قوله تعالى: ﴿**قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى**﴾ [طه: 18]، فجاءت إحدى القراءات بضم الهاء وتخفيف الشين؛ فراراً من الجمع بين صفة التفشي للشين وتثقيلها بالتضعيف ـ على حد قول أبي حيان ـ إذ قال: ((لكن فرّ من قراءته من التضعيف لأنّ الشين فيه تفشٍّ، فاستثقل الجمع بين التضعيف والتفشي))،[2] فوصف أبو حيان القراءة بحذف الشين من طرف الكلمة بأنه فرار صوتي معللاً إياه بأنه فرار من ثقل التضعيف إلى خفة الحذف، مضيفاً إلى ثقل التضعيف ثقل صفة التفشي الذي يتصف به صوت الشين.

---

[1] البحر المحيط: 494/7 و30/9

[2] المصدر نفسه: 322/7

**ـ الفرار بحذف صوت الراء في (تضارّ)**

ومما وقع فيه الحذف في طرف الكلمة حذف صوت الراء من كلمة (يضارّ)، وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ**﴾ [البقرة: 282]، فذكرَ أبو حيان قراءة لـ((ولا يضارَّ)) بإسكان الراء وتخفيفها معللا ذلك بقوله: ((حذف الراء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر وهو الراء ... ))[1]

وعند عرض أحد هذه الأمثلة للفرار الصوتي بحذف صامت من بنية الكلمة، يؤيد ما جاء به علماء العربية من تعليلهم لفرار المتكلم ولجوئه للحذف لخفته وابتعاده عن الإدغام لثقله.

فمثال كلمة (يضارّ):

( يُضارَّ) بالتشديد : ص ح / ص ح ح ص / ص ح

( يُضار) بالحذف : ص ح / ص ح ح ص

فيكون الفرار الصوتي طلباً للخفة بحذف الصوت الصامت (الراء) من طرف الكلمة لتكون بمقطعين، وابتعاداً عن الثقل بالتشديد بثلاثة مقاطع.

---

[1] البحر المحيط: 502/2

# المبحث الثاني: الفِرار بين الصوائت

وهي التي سمّاها أبو حيان أصوات المد واللين، إذ قال: (( واللينة، الألف، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها)).[1]

ولابد من التفريق بين (الواو والياء) المديتين في (يدعو ويرمي) وغير المديتين في (وعد ويترك)، فالمديتان حركتان خالصتان، وغير المديتين أشباه حركات، وقد فرق القدامى بين ذلك،[2] وكلاهما – المدية وغير المدية – تختلفان عن الأصوات الأخرى باتساع مخرجها وحرية مرور الهواء عند النطق بها، يقول أبو حيان: ((والجمهور على أنّ الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء، فالحروف قبل الحركات، وقيل عكس ذلك، وقيل ليس الحركات مأخوذة من الحروف ولا الحروف مأخوذة من الحركات، وجمعه بعضهم)).[3]

يتضح من ذلك أنّ أصوات المد الثلاثة، يتمخض منها ثلاث حركات من جنسها هي الفتحة والضمة والكسرة. فيكون مجموع أصوات المد (ستة) ثلاثة طوال، وثلاثة قصار، فإذا أشبعت الفتحة صارت ألفا، وإذا أشبعت الضمة صارت واوا، وإذا أشبعت الكسرة صارت ياء، على أن تكون الثلاثة الأخيرة مسبوقة بحركات من جنسها.[4]

---

[1] ارتشاف الضرب: 11/1

[2] ينظر: كتاب سيبويه: 435/4 والمقتضب: 221/1 والأصول في النحو: 260/3 والمنصف: 224و338 وشرح التسهيل: 43/1

[3] ارتشاف الضرب:11/1.

[4] ينظر: كتاب سيبويه: 406/2 والمقتضب:194/1 والأصول في النحو: 404/2 وسر صناعة الإعراب:18/1

ومعنى ذلك أنّه لا فرق بين الحركات وأصوات المد سوى في الكمية الصوتية، فإذا طال زمن النطق بالحركة صارت مدا، وإذا قصر زمن النطق بصوت المد رجع إلى الحركة.

ودرس علماء اللغة المحدثون الأصوات من حيث تقسيمها إلى صائتة (vowels) وصامتة (consonnes) فعدوا الصوت صائتاً إذا كان النفس الذي يؤدي إلى إصداره يجري طليقا لا يعترضه عائق حتى خروجه بحرية من الفم،[1] وعدوه صامتاً إذا صادفت النفس الذي يؤدي إلى إصداره عائقاً في نقطة ما يعترض طريقه حتى خروجه من الفم.[2]

والصوائت مصطلح لغوي اقترحه بعض اللغويين العرب، ترجمة لمصطلح (vowel) الانجليزي، و(voyelle) الفرنسي،[3] فأطلق الدكتور إبراهيم أنيس عليها مصطلح (أصوات اللين)، قائلاً: ((وأصوات اللين ما اصطلح القدماء على تسميته بالحركات من فتحة وضمة وكسرة، وكذلك ما سموه بألف المد وواو المد وياء المد)).[4]

وعرف الدكتور كمال بشر مصطلح (الصائت)، بأنه ((الصوت المجهور الذي يحدث في أثناء النطق به أن يمر الهواء حراً طليقاً دون أن يقف في طريقه أي عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقا من شأنه أن يحدث احتكاكاً)).[5]

---

[1] ينظر: الأصوات اللغوية، الدكتور إبراهيم أنيس: 28 وعلم الأصوات، مالبرج: 61

[2] ينظر: علم الأصوات، الدكتور كمال بشر: 174 وعلم الأصوات، مالبرج: 85 و86

[3] ينظر: علم اللغة العام، الأصوات: 73 ودراسة الصوت اللغوي: 114 وعلم الأصوات العام: 79 و80

[4] الأصوات اللغوية: 28

[5] علم اللغة العام، الأصوات: 74

واستعمل الدكتور رمضان عبد التواب مصطلح (الأصوات المتحركة)، قائلا: ((والأصوات المتحركة في العربية الفصحى ما سماه نحاة العرب بالحركات، وهي الفتحة والضمة والكسرة، وكذلك حروف المد واللين كالألف في (قال)، والواو في (يدعو)، والياء في (القاضي)،)).[1]

واستعمل محمد المبارك مصطلح (حروف العلة والمد)، قائلاً: ((الحركات هي في الحقيقة حروف مد قصيرة))،[2] ثم علل التسمية بقوله: ((إنّ حروف العلة أو المد عرضة للتبدل والحذف ... وذلك دليل على صحة تسمية النحاة لها (حروف العلة)، فهي من الكلمة موطن الضعف ومحل الاعتلال ولعل هذا هو السبب في حذفها في الرسم العربي القديم)).[3]

وسمّاها الدكتور غالب فاضل المطّلبي بأصوات المد واللين موضحاً ((أن مصطلح أصوات المد واللين أو أصوات المد قد استقر عند اللغويين العرب للدلالة على الألف والواو والياء بوجه عام، وإن كان لا يمنع من الإشارة بهذا المصطلح إلى الحركات؛ بسبب أن اللغويين العرب عدوا هذه الحركات أبعاضاً لأصوات الألف والواو والياء)).[4]

وبالنظر إلى هذه المصطلحات المتداولة عند اللغويين لا نجد أنها تتفق مع المفاهيم الصوتية الحديثة لهذه المجموعة من الأصوات فمصطلح حروف العلة مثلاً لا يقابل الصوائت؛ لأن العلة في العربية هي المدة وأنصاف الصوائت، بينما الصوت الصائت هو ما يُحرك أو يُمد.

---

(1) المدخل إلى علم اللغة: 42

(2) فقه اللغة وخصائص العربية: 56

(3) المصدر نفسه: 57

(4) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: 17

ومصطلح حروف اللين لا يقابل أيضا الصوائت؛ لأنه يدل على الواو والياء في سياق صوتي مقيد بما يسبقهما، ومصطلح الأصوات الطليقة مصطلح غير متداول وغير واضح الدلالة، ومصطلح الأصوات المتحركة لا يحمل دلالة صوتية بقدر ما يحمل دلالة نحوية.

وبالأخذ بالأرجح اعتمد البحث مصطلح الصوائت؛ لأنه يقدم ترجمة علمية دقيقة للمصطلح الغربي (vowel) وهو يحمل معنى لغويا صوتيا صرفيا حديثا يختلف عن المعنى اللغوي لمصطلح حروف العلة، ولأن علماء العربية المحدثين اعتمدوا في تحليلاتهم اللغوية على كثير من الحقائق الصوتية التي توصل إليها اللغويون الغربيون عبر إفادتهم من المختبرات العلمية وفي تحليلاتهم الصوتية، وبذلك أصبح هذا المصطلح الأكثر تداولاً في الدراسات اللغوية الصوتية الحديثة.

وقد يلجأ العربي في لغته إلى الفرار الصوتي بين الصوائت مرة بتسكين المتحرك، أي إسقاط الصائت القصير، ومرة بالاستبدال الحركي أي استبدال الصائت القصير بصائت قصير آخر، ومرة بتحريك الساكن؛ أي بإضافة صوت صائت قصير بعد الصوت الصامت.

وقد كان لأبي حيان الأندلسي في مدوناته آراءٌ في الفرار الصوتي بين الأصوات الصائتة توزعت على النحو الآتي:

**الفِرار بالتسكين:**

لمّا كانت الحركات قد أخذت حيزاً واسعاً من البحث عند علماء العربية كذلك السكون الذي جُعل مخالفاً لها أخذ الاهتمام نفسه، وقد تناولوه وعرضوا لكثير من مشكلاته على مختلف المستويات اللغوي، ويقصد بالتسكين قطع

الحركة، يقول السهيليّ: ((السكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي ينقطع، فلذلك سمي جزما اعتباراً بانجزام الصوت وهو انقطاعه، وسكوناً اعتباراً بالعضو الساكن))،[1] وعبر سيبويه عن التسكين بالجزم،[2] وسماه المبرد الوقف.[3]

فالتسكين إذاً هو إسقاط الحركة؛ أي حذف الصوت الصائت القصير تخفيفاً للثقل النطقي، فغايته تخفيف الأداء وتسهيل النطق، ويمثل التسكين ظاهرة لافتة لما له من قيمة في إضفاء سمة التشكيل الصوتي على بناء الكلمة العربية وتلوين المقاطع الصوتية ليضفي هذا التعدد إلى الانسجام الصوتي، وإن كان ((حذف الحركات قليل في اللغة العربية)).[4]

ومفهوم التسكين عند القدماء يطلق على صوتي اللين(الواو والياء) الساكنين ويطلق عليها أصوات المد، والحقيقة أن أصوات المد لا تسكن لأنها حركات طويلة، يقول ابن جني: ((فقد أريتك في ذلك أشياء: أحدهما استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها)).[5]

ويتأثر البناء المقطعي بإسكان المتحرك أو حذف الصوت الصائت القصير المعروف بالحركة وإن تنوعت علل الإسكان سواء توالي المتحركات أم الثقل وصعوبة الانتقال من حركة إلى أخرى تخالف معها شكل النطق، ليميل

---

(1) نتائج الفكر في النحو: 67

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 223/2

(3) ينظر: المقتضب: 4/1

(4) التطور النحوي للغة العربية: 68

(5) الخصائص: 77/1 و78

الأداء النطقي إلى التخفيف بتقليل عدد المقاطع، فضلاً عن الانسجام في تشكيلها والتخفيف من تتابع المقاطع المتشابهة.

وقد جاء في مدونات أبي حيان موضع البحث تصريح بالفرار الصوتي بآلية التسكين تنوع بين تسكين المضموم وتسكين المفتوح نعرضها على النحو الآتي:

**ـ تسكين المضموم:**

**ـ الفرار بتسكين الدال بدل ضمّها في ﴿يَعِدُهُمُ﴾:**

ومما جاء من تسكين المضموم قراءة ﴿**يَعِدُهُمُ**﴾، في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا**﴾ [النساء: 120]، بتسكين الدال بدلاً من ضمها، وقد علّل أبو حيان ذلك بذكر آلية التخفيف مصداقاً للفرار الصوتي المتحقق بسبب توالي الحركات فقال: ((وما يَعِدْهُم، بسكون الدال، خُفّفَ لتوالي الحركات))،[1] فتوالي الحركات واحدة من أكثر العلل التي يفرّ بسببها القارئ من نطق إلى آخر.

**ـ الفرار بتسكين اللام بدل ضمها في (كِلْيات):**

ومما جاء من تسكين المضموم أيضاً جمع (كِلْية) على (كِلْيات)، إذ قال أبو حيان: ((وتمنع الضمة قبل الياء، مثال ذلك: كِلْيات في جمع كِلْية، تسكن العين وتفتحها ولا يجوز ضمها إتباعا لحركة الفاء لأن ذلك يؤدي إلى قلب الياء التي هي لام واواً لانضمام ما قبلها، فلما كان الإتباع يؤدي إلى ما ذكرناه من

---

[1] البحر المحيط: 73/4 وينظر: المحتسب: 199/1

التعبير رفضوه))[1] معللا ذلك أبو حيان بأنه فرار صوتي بقوله: (( ولكنّهم لم يتكلموا بها إلا كِلْيات فراراً من أن يصلوا إلى ما يستثقلون)).[2]

فعدّ أبو حيان تسكين عين الكلمة فراراً صوتياً من الثقل الذي يحصل لو نُطقت بالضم على الأصل، فضلاً عمّا ذكر من تغييرات تحصل للكلمة لو نُطقت بضم اللام من قلب الياء واواً لضم ما قبلها، ولأجل كل ذلك رفضوا مجيء اللام مضمومة في (كِلْيات)، والإتيان بها ساكنة.

**ـ الفرار بتسكين التاء بدل ضمها في (بُعُولَتُهُنَّ):**

وقد فرّ كذلك من ثقل حركة الضمة إلى السكون من قرأ ﴿**وَبُعُولَتُهُنَّ**﴾، في قوله تعالى: ﴿**وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا**﴾ [البقرة: 228]، إذ قرأ بسكون التاء (بُعُولَتْهُنَّ)، فعلّق أبو حيان على تلك القراءة بأنها فِرار صوتي من ثقل توالي الحركات، فقال: ((وبعولتْهن، بسكون التاء، فراراً من ثقل توالي الحركات))،[3] فكان ثقل توالي الحركات مما علل به أبو حيان الفرار الصوتي بتسكين التاء في ﴿**وَبُعُولَتُهُنَّ**﴾، بدل ضمها.

**ـ الفرار بتسكين السين بدل ضمها في (الرُّسُلِ):**

ومما وصف به أبو حيان بأنه فرار صوتي بتسكين المضموم قراءة (بالرُّسُلِ) في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ**﴾ [البقرة: 87]، إذ قُرِئَتْ: (بالرُّسْل)، بتسكين السين بدل ضمها، وكذا إن أضيف

---

[1] التذييل والتكميل:48/2 – 49

[2] المصدر نفسه: 50/2

[3] البحر المحيط:458/2 وينظر: المحتسب: 374/1 والنشر في القراءات العشر: 214/2

إلى ضمير جمع، نحو: رُسْلِهم، ورُسْلِكم، ورُسْلِنا، وكل ذلك فرار من ثقل توالي أربع متحركات إلى التخفيف بإسكان السين منها.[1]

وقد وافق رأي ابن جني ما ذهب إليه أبو حيان، فقد أشار إلى أنّه يُخفّف إذا أضيف إلى حرفين مثل(رسْلهم)، و(رسْلكم)، ويثقل إذا أضيف إلى حرف أو لم يضف مثل (رسْلك)،[2] لأنّ ذلك مرتبط ببناء الكلمة وما تتصل به.

**ـ الفرار بتسكين العين بدل ضمها في (خادِعُهُم):**

وقد فرّ من الضمة إلى السكون من قرأ ﴿**خَادِعُهُمْ**﴾، في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ**﴾ **[النساء: 142]**، إذ وردت إحدى القراءات القرآنية بتسكين الدال (خَادِعْهُم)،[3] فاستثقل القارئ الانتقال من كسر الدال إلى ضم العين ففرّ إلى إسكانها، يقول أبو حيان: ((خادِعْهُم، بإسكان العين على التخفيف، استثقال الخروج من كسر إلى ضم))،[4] فذكر أبو حيان القراءة بتسكين العين بدل ضمها ذاكراً علة الفرار الصوتي بأنّه ثَقُل على القارئ الخروج من الكسر إلى الضم ففر إلى التسكين.

**ـ الفرار بتسكين الهاء بدل ضمها في (لهُوَ قائمٌ):**

وكذلك يُفرّ إلى تسكين المضموم بسبب توالي الحركات وذلك نحو قولهم: (لهُوَ قائمٌ)، إذ يسكّنون الهاء تخفيفاً من ثقل توالي المتحركات، يقول أبو حيان: ((ولذلك جاز في فصيح الكلام: لهْوَ قَائِمٌ، بتسكين الهاء تخفيفاً إجراء لها مجرى

---

[1] البحر المحيط:480/1 وينظر: النشر في القراءات العشر: 236/1

[2] ينظر: الخصائص: 76/1

[3] ينظر: البحر المحيط: 108/4

[4] المصدر نفسه: 108/4

عَضُد، فلو قلت: واللهِ لسنقوم، لأدى ذلك إلى توالي أربعة أحرف بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك مرفوض في كلامهم، ولذلك سكّنوا آخر الفعل في ضَرَبْتُ))،[1] إذ يفرّ القرّاء إلى تسكين الهاء بدل ضمها في (لهُوَ قائمٌ)، تخفيفاً من ثقل توالي الحركات.

**ـ تسكين المفتوح:**

**ـ الفرار بتسكين الجيم بدل فتحها في الفعل (شَجَرَ)**

ومما ورد في مدونات أبي حيان موضع البحث فرار بين الأصوات الصائتة بتسكين المتحرك بالفتح، تعليله لمن قرأ قوله تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾ [النساء: 65]، فذكر إحدى القراءات بتسكين الجيم في الفعل ﴿ **شَجَرَ**﴾، معللاً ذلك بأنّه فرار صوتي إذ قال: ((وكأنّه فرّ من توالي الحركات))[2] فعلّة توالي الحركات واحدة من أكثر العلل التي تجعل القارئ يفرّ منها إلى تسكين أحدها، فضلاً على العلل الأخرى كالثقل وغيره.

وليس بالضرورة أن يؤدي التسكين بالقارئ إلى الخفة، فقد يذهب التسكين بالقارئ إلى الثقل، ومنها ما جاء من قراءة الفعل بجيم ساكنة في الفعل (شَجَرَ) بعد أن كانت مفتوحة.

---

[1] التذييل والتكميل: 383/11

[2] البحر المحيط: 695/3

**ـ الفرار بتسكين التاء بدل فتحها في (تِسْعَةَ عَشَرَ):**

ومن ذلك أيضا قراءة العدد (تسعة عشر) في قوله تعالى: ﴿**عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ**﴾ [المدثر: 30]، بإسكان التاء في (تسعة) كراهة توالي الحركات، فقال: ((فراراً من الجمع بين خمس حركات على جهة واحدة)).[1]

إذ يكره الذوق العربي ثقل توالي المتحركات في الكلام، فيفرّ إلى صور من الإجراءات الصوتية للتخفيف من ذلك الثقل والتخلص من تلك الكراهة بتغيير في إحدى الحركات بالسكون.

والفرار من الحركة إلى السكون فرار صوتي، ينتج عنه تغير في البنية المقطعية للكلمة، فَجعْلِ القارئ كلمة ( شَجَرَ) مثلاً على مقطعين بتسكين الجيم، بعد أن كانت على ثلاثة مقاطع بفتحها، كما هو موضح في كتابتها مقطعياً:

(شَجَرَ) بفتح الجيم : ص ح/ ص ح/ ص ح

(شَجْرَ) بإسكان الجيم: ص ح ص/ ص ح

والتغير الذي أحدثته القراءة وإن كان فيها من الاختصار الصوتي من الناحية العددية للمقاطع إلّا أنه ثقيل من الناحية اللفظية، فالنطق بالمقطع القصير المفتوح أخف على المتكلم من النطق بالمقطع القصير المغلق، وعلّة توالي الحركات لا تشفع للقارئ الانتقال من الخفة إلى الثقل.[2]

ومن ذلك يتضح أن ليس كل تسكين يؤدي إلى الخفة، فقد أشار سيبويه إلى تحاشي إسقاط حركة الفتح في بعض المواطن إذا تتابعت الفتحات، فعلق بقوله: ((ولم يجئ هذا في النص؛ لأن الذين يقولون : كَبْد وفَخْذ لا يقولون في

---

[1] البحر المحيط: 332/10 و333

[2] ينظر: نظرية توالي المتحركات وأثرها في توجيه فكر العرب الصوتي:131

جَمَل: جَمْل))،[1] مما يؤيد أن الفرار بالتسكين لا يؤدي إلى التخفيف في كل المواطن وأن التعليل بالتخفيف لا يؤخذ على إطلاقه فالنسق الصوتي يأتي منسجماً أحياناً بإثبات الصوت الصائت، أي تحريك الصامت وليس بإسكانه، وقد ينسجم التعليل بالخفة في مواضع أخرى.

ولو كتبنا مقطعياً مثال تسكين التاء بدل فتحها في (تِسْعَةَ عَشَر)، لكانت على النحو الآتي:

(تِسْعَةَ عَشَر) بفتح العين: ص ح ص/ ص ح / ص ح / ص ح / ص ح ص

(تِسْعَةْ عَشَر) بتسكين العين : ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح / ص ح ص

فتكون النتيجة أن النطق بالعبارة بالتحريك بالفتح لحرف التاء على خمسة مقاطع، أما النطق بها بتسكين حرف التاء على أربعة مقاطع، بعد أن سقطت حركة المقطع الثالث وتم دمج صامته مع المقطع الثاني ليتحول من قصير مفتوح إلى قصير مغلق بصامت.

**ـ الفرار بتسكين الهمزة بدل فتحها في (امْرَأَتَانِ):**

وكذلك فرّ من توالي الحركات بتسكين المفتوح في قراءة (وامْرَأَتَانِ) بتسكين الهمزة بدلاً من فتحها، في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ لَمْ يَكونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ**﴾ [البقرة: 282]، فجاءت القراءة بتسكين الهمزة، فعلل أبو حيان تلك القراءة ذاكراً علة الفرار الصوتي بالتسكين وهي التخفيف من توالي الحركات، فقال: ((ويمكن أن سكّنها تخفيفاً لكثرة توالي الحركات))،[2]

---

[1] كتاب سيبويه: 204/4

[2] البحر المحيط: 729/2 وينظر: المحتسب: 147/1 و375

فجاءت القراءة بتسكين الهمزة في (وامْرَأَتَانِ)، فراراً من كثرة توالي الحركات لو قُرئت مفتوحة.

**الفِرار بالاستبدال الحركي:**

ونقصد به الفِرار الصوتي بالاستبدال الحاصل بين الصوائت القصيرة أو ما يسمى بالحركات الثلاثة (الكسرة، والضمة، والفتحة)، فقد يفرّ المتكلم من نطق حركة إلى نطق حركة أخرى مكانها لتعليلات صوتية.

وللاستبدال الحركي أثر واضح على صفات الأصوات الصامتة، إذ تضفي تغييرات على الجهاز النطقي يؤدي بالصوت الصائت إلى التحول من حالة إلى أخرى، كالذي يحدث في تحول الأصوات من حالة التفخيم إلى حالة الترقيق.

ومما ورد في مدونات أبي حيان الأندلسي من فرار صوتي بآلية الاستبدال الحركي أو الاستبدال في الصوائت القصيرة الآتي:

**ـ الفرار باستبدال الضمة بالكسرة:**

**ـ الفرار باستبدال ضم الصاد بكسرها في (صُوَرَكُم):**

وجاء ذلك عند أبي حيان عند ذكره لإحدى القراءات لـ﴿**صُوَرَكُمْ**﴾، بكسر الصاد بدل ضمها في قوله تعالى: ﴿**وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ**﴾ [غافر: 64]، فعلل أبو حيان قراءة كسر الصاد بدل ضمها بأنه فرار صوتي إذ قال: ((فراراً من الضمة قبل الواو استثقالاً)).[1]

---

[1] البحر المحيط: 269/9

واجتماع الضمة مع الواو يكون ثقيلاً على المتكلم فيلجأ المتكلم إلى الفرار بكسر الصاد المضمومة طلباً للخفة رغم أن الكسر أثقل من الضم، ولكن ليسهل الانتقال من الكسر إلى الواو.

**ـ الفرار باستبدال ضم الغين بكسرها في (الغُيُوب):**

وكذلك فر من استبدل الضمة بالكسرة من قرأ ﴿الغُيُوب﴾، بكسر الغين في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ**﴾ [المائدة: 109]، يقول أبو حيان: ((كأنّ من قال ذلك من العرب قد استثقل توالي ضمتين مع الياء ففرّ إلى حركة مغايرة للضمة مناسبة لمجاورة الياء وهي الكسرة)).[1]

**ـ الفرار باستبدال كسر النون بفتحها في (أتَعِدانِنِي):**

وجاء ذلك عند ذكره قراءة من فتح النون المكسورة في ﴿**أتَعِدانِنِي**﴾، في قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي**﴾ [الأحقاف: 17]، فذكر قراءة فتح النون فقال: ((بفتح النون الأولى، كأنهم فروا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف كما فرّ من أدغم ومن حذف)).[2]

**ـ الفرار باستبدال ضم اللام بفتحها في (ظُلُمَات):**

ومن الفرار الصوتي بالاستبدال الحركي من الضمة إلى الفتحة، ما جاء عندهم من استبدالها في كلمة (ظُلُمَات)، فيفرون إلى فتح اللام بدلاً من ضمها لخفة الفتحة كما يفرون إلى تسكينها، يقول أبو حيان: ((والتسكين عندهم

---

[1] البحر المحيط: 404/4 وينظر: السبعة في القراءات: 178 و179 ومعاني القراءات: 194/1

[2] البحر المحيط: 442/9 وينظر: النشر في القراءات العشر: 303/1

للتخفيف، وكذا الفتحة عندهم، عدلوا عن الضمة إليها تخفيفاً ... وهذا أدل دليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون إلى السكون)).[1]

والذي ذكره أبو حيان قد لا ينطبق على كل استبدال حركي فالذي ينطق (ظُلُمات) بتوالي حركة الضمة في فاء الكلمة وعينها أخف عليه من نطقها (ظُلَمات) باستبدال حركة الضمة في عين الكلمة إلى فتحة، ولعل ذلك مردّه إلى الانتقال من الضم إلى الفتح أثقل أحياناً من الانتقال من الضم إلى الضم.

**ـ الفرار باستبدال ضم الراء بفتحها في (سُرُرٍ):**

وكذلك فرّ إلى الفتح من فتح الراء في (سُرُرٍ) بدل ضمها في قوله تعالى: ﴿**مُتَّكِئِينَ عَلَى سُرُرٍ مَصْفُوفَةٍ**﴾ [الطور: 20]، إذ وصف أبو حيان قراءة الفتح بأنها فرار صوتي بآلية الاستبدال الحركي أو الاستبدال في الصوائت القصيرة فعلل القراءة بأنها: ((فِراراً من توالي ضمّتين مع التّضعيف))[2] فالقارئ استبدل الضمة على الراء بالفتحة فراراً من جمع توالي صوتين قصيرين متماثلين متمثلين بالضمة، مع تضعيف الصوت الصامت الراء، ففرّ إلى الفتحة لخفتها.

**ـ الفرار باستبدال كسر الواو بضمها في (لَوِ اسْتَطَعْنا):**

وجاء ذلك في قراءة (لَوِ اسْتَطَعْنا) في قوله تعالى: ﴿**وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ**﴾ [التوبة: 42]، إذ وردت القراءة بضم الواو بدلاً من كسرها، فعلل ذلك أبو حيان بأنه فرار صوتي بالاستبدال الحركي فقال: (( لَوِ اسْتَطَعْنا بضمِّ الواو، فرّ من ثقل الكسرة على الواو وشبَّهها بواو الجمع عند

---

[1] التذييل والتكميل: 49/2

[2] البحر المحيط: 570/9 وينظر: المحتسب: 200/2

تحريكها لالتقاء الساكنين))،[1] إذ يفرّ القارئ من ثقل الكسرة إلى الضم الذي هو أخف منه.

**الفِرار بالتحريك:**

ونقصد به تحريك الحرف الساكن؛ أي بإضافة صوت صائت إلى الكلمة، بعكس التسكين الذي قام على إسقاط الصوت الصائت، وتحريك الساكن هو إصلاح للبنية المقطعية في الدرس الصوتي الحديث.[2]

وقد علّل علماء العربية لتغيير السكون بالحركة تعليلات، منها لجوء المتكلم للتحريك من دون شعور أو تعمد؛ طلباً للانسجام الصوتي، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: ((الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، وهو اقتصاد عضوي في النطق يلجأ إليه المتكلم دون شعور أو تعمد، وليست هذه الظاهرة إلا الميل إلى الانسجام الصوتي بين الحركات المتجاورة)).[3]

ومن دواعي التحريك أيضاً أن يكون إرادة للتخفيف، فقد يحرك المتكلم ما كان ساكناً لثقله، فالثقل من مظاهر النظام الصوتي عسير النطق، قد يسلك المتكلم طرقاً للفرار من هذا الثقل منها التحريك إتباعاً لحركة الصوت الصامت المجاور له، كما سيمر في شواهد أبي حيان لأندلسي التي ورد الفرار الصوتي فيها بالتحريك:

---

[1] البحر المحيط: 424/5 وينظر: الحجة للقراء السبعة: 110/1 والمحتسب: 292/1

[2] ينظر: في الأصوات اللغوية: 243

[3] من أسرار اللغة: 253

**ـ الفرار بتحريك الراء بدل تسكينها في (مُرْدِفينَ):**

وقد جاء ذلك في تعليل أبي حيان لإحدى قراءات ﴿مُرْدِفينَ﴾، في قوله تعالى: ﴿**إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ**﴾ [الأنفال: 9].

إذ جاءت إحدى القراءات بفتح الراء وكسر الدال مشدّدة، فقال أبو حيان: ((وقد يجوز فتح الراء فراراً إلى أخف الحركات))،[1] فعبر أبو حيان عن القراءة بتحريك الراء بدل تسكينها في (مُرْدِفينَ) بأنه فرار صوتي إلى أخف الحركات وهي الفتحة، مما يدلل أن الفتحة أخف من السكون الذي هو عدم حركة.

**ـ الفرار بتحريك الميم بدل تسكينها في (قُمِ اللّيْلَ):**

وكذلك علّل أبو حيان القراءات التي وردت لـ﴿**قُمِ اللَّيْلَ**﴾، في قوله تعالى: ﴿**قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ **[المزمل: 2]**، إذ جاءت القراءات ((بكسر الميم على أصل التقاء الساكنين ... وبضمها إتباعا لحركة القاف، وقُرئ بفتحها طلباً للتخفيف ... والغرض بالحركة الهروب من التقاء الساكنين فبأي حركة تحرك حصل الغرض))،[2] فذكر أبو حيان جميع القراءات التي جاءت لـ(قُمِ اللّيْلَ)، ومنها كسر الميم، على أصل قاعدة التخلص من التقاء الساكنين بكسر الأول، وكذلك قراءة الضم وقراءة الفتح، معللاً جميع القراءات بأنها فرار من الثقل إلى الخفة.

---

[1] البحر المحيط: 279/5 وينظر: السبعة في القراءات: 304 والحجة في القراءات السبع: 169

[2] البحر المحيط: 312/10 وينظر: الحجة للقراء السبعة: 110/1 والمحتسب: 143/2

# المبحث الثالث: الفِرار بين الصوامت والصوائت

تمثل الفِرار الصوتي المتحقق بين الأصوات الصوامت والأصوات الصوائت بظاهرة الهمز، فقد يميل العربي إلى الفِرار من نطق الهمزة الصامتة محققة إلى تسهيلها إلى الألف أو الياء أو الواو الصوائت.

والهمزة أحد الأصوات العربية، مخرجه من أقصى الحلق عند القدماء،[1] وتعد من الأصوات التي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر من الأصوات الأخرى؛ إذ ينتج بسبب انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً، ثم انفراجه انفراجاً مفاجئاً.[2]

والظاهر أن بحسب هذه الأسباب مال مستعملو اللغة من بعض القبائل العربية إلى تخفيفها أو تبديلها إلى الألف أو الواو أو الياء، فراراً من تحقيقها بقصد تيسير عملية النطق.

وقد تعامل العرب مع الهمزة على ثلاثة أشكال، وذلك بتحقيقها أي النطق بها محققة، أو إبدالها صوتاً آخر، أو التخلص منها نهائياً.

أمّا ما سمّاه القدماء همزة (بين بين) فما هو إلا صوت جديد غير الهمزة وهو ما يسمى في الدرس الصوتي الحديث (المزدوج الصوتي)،[3]

وقد ذكر ابن يعيش أشكال نطق الهمزة بقوله: ((تخفيفها بالإبدال، والحذف، وأن تجعل بين بين، فالإبدال بأن تزيل نبرتها فتلين فحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها ... وأما الحذف بأن

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 434/4

(2) ينظر: في اللهجات العربية:68 والأصوات اللغوية: 77

(3) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 104

تسقطها من اللفظ البتة، وأما جعلها بين بين أي بين الهمزة والواو وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة)).[1]

وأمّا عن طبيعة مخرج الهمزة فيصفه سيبويه بقوله: ((نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً)).[2]

أما من حيث صفاتها فقد عدّها ضمن الحروف المجهورة،[3] ووافقه على ذلك ابن جني،[4] أما الخليل فقد نقل عنه ابن منظور أن الهمزة مع الواو والياء والألف تخرج من الجوف لا حيز لها ولا درج في مقابل بقية الأصوات التي وصفها بالصحيحة من حيث كانت لها أحياز ومدارج.[5]

وظاهرة الخلط بين الهمزة والألف بارزة عند بعض القدامى، فابن منظور ينتقل في الحديث من أحدهما إلى الآخر كأنهما حرف واحد،[6] على الرغم من التفريق بينهما عند سيبويه وابن جني، وعلل ذلك عبد الصبور شاهين بأن صورة الألف كانت ترمز من جهة إلى حرف المد أو كما سماه الفتحة الطويلة ومن جهة ثانية كانت ترمز إلى الهمزة،[7] وهذا الخلط كانت له انعكاسات في تصور القدماء للهمزة حيث أدخلوها في عداد الأصوات المجهورة.[8]

---

(1) شرح المفصل: 107/9

(2) كتاب سيبويه: 548/3

(3) ينظر: المصدر نفسه: 334/3

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب:69

(5) ينظر: لسان العرب: 13/1 (المقدمة)

(6) المصدر نفسه: 13/1 (المقدمة)

(7) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 33

(8) ينظر: المصدر نفسه: 33

أمّا التصور العلمي الحديث للهمزة فهي صوت انفجاري ينشأ عن انطباق فتحة المزمار انطباقاً لا يسمح بمرور الهواء، ثم يزول هذا الانطباق مخلفاً انفجاراً يتبدى للأذن البشرية في شكل صوت الهمزة.[1] ذلك مخرجها أما صفتها فقد عدها بعضهم من الأصوات المهموسة،[2] رغم أن هذا الوصف لم يحض بالقبول عند المشتغلين بالدراسات الصوتية، فالرأي الذي عليه أغلبهم أنها صوت بين المهموس والمجهور، فقسموا وظائف الحنجرة على ثلاثة أقسام: الانفتاح مع الذبذبة، وذلك في إنتاج الأصوات المجهورة، والانفتاح من غير ذبذبة عند إصدار الأصوات المهموسة، الاحتباس مع صوت واحد لا غير هو الهمزة.[3]

وقد اعتمد أبو حيان مصطلحات (تحقيق الهمز)،[4] و(الهمز)،[5] للدلالة على نطق الهمزة، و(التخفيف)،[6] و(التسهيل)،[7] و(تسهيل الهمزة بين بين)،[8] و(لا همز)،[9] للدلالة على إبدال الهمزة إلى صوت آخر كالألف أو الواو أو الياء، ولم يعتمد البحث جميع المواضع التي ذكرها بل كان الاعتماد على المواضع التي أشار فيها إلى لفظة الفِرار أو مشتقاتها عند ذكره لهذه الظاهرة.

---

(1) ينظر: أسس علم اللغة: 77

(2) ينظر: الأصوات اللغوية، الدكتور عبد القادر عبد الجليل: 123

(3) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 24

(4) البحر المحيط: 17/5

(5) المصدر نفسه: 287/5

(6) المصدر نفسه: 128/1

(7) المصدر نفسه: 175/1

(8) المصدر نفسه: 516/1

(9) المصدر نفسه: 287/5

ومن المواضع التي ذكرها أبو حيان والتي يفر فيها العربي في النطق بين الصوت الصائت والصوت الصامت ما جاء من الفِرار بين الهمزة والألف والهمزة والواو والهمزة والياء، ويمكن توزيعها على النحو الآتي:

**أولاً: الفرار بين الهمزة والألف:**

وقد جاء الفرار الصوتي بين الهمزة والألف على قسمين، فمرة يفرّ العربي من نطق الهمزة إلى الألف، ومرة يكون العكس؛ أي يكون الفرار من الألف إلى الهمزة، وعلى النحو الآتي:

**ـ الفرار بإبدال الألف همزة:**

**ـ الفرار بإبدال الألف همزة في (الضالين):**

ومما جاء من الفرار من الألف إلى الهمزة عند أبي حيان الأندلسي، ما جاء في ارتشاف الضرب في باب التقاء الساكنين، إذ قال: ((وربما فُرَّ من التقائهما بجعل الألف همزة في نحو [ولا الضالّين] ))،[1]

وقد ذكر ذلك أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَلَا الضَّالِّينَ**﴾ [الفاتحة: 7]، فذكر إحدى القراءات لها بقوله: ((ولا الضَّأْلِين، بإبدال الألف همزة فِراراً من التقاء الساكنين)).[2]

---

[1] ارتشاف الضرب: 717/2

[2] البحر المحيط: 52/1 وينظر: المحتسب: 305/2 والنشر في القراءات العشر: 47/1

**ـ الفرار بإبدال الألف همزة في (جان):**

وكذلك جاء عند أبي حيان فرار صوتي بجعل الألف همزة عند ذكره قراءة من همز الألف في كلمة (جان) في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ**﴾ [النمل: 10]، فقد ذكر أبو حيان قراءة الهمز فقال: ((جأن، بهمزة مكان الألف كأنه فرّ من التقاء الساكنين))،[1] وفي قوله تعالى: ﴿**وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ**﴾ [الرحمن: 15]، فقال: ((ولا جأنٌ بالهمز، فراراً من التقاء الساكنين)).[2]

والتوجيه الصوتي لهذه المسألة يتعلق بنظام المقطعية الصوتية فلجوء العربي إلى إقحام الهمزة لإعادة ترتيب المقاطع الصوتية والتخلص من صعوبة المقطع المتمثل بالتقاء الساكنين بحسب تفسير الأوائل، فأقحموا الهمزة للتخلص من طول المقطع وصعوبته.[3]

**ـ الفرار بإبدال الألف همزة في (اللذان):**

وذلك في توجيه أبي حيان قراءة (واللذان) بهمز الألف قبل آخر الكلمة وتشديد النون، أي (واللذأنّ)، والتي جاءت في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا**﴾ [النساء: 16].

---

[1] البحر المحيط: 213/8 وينظر: الحجة للقراء السبعة: 413/4 والمحتسب: 305/2

[2] البحر المحيط: 66/10

[3] ينظر: علم الأصوات، الدكتور كمال بشر: 511 و512

إذ وجه ذلك بأنه فرار صوتي بإبدال الألف همزة، فقال: ((وتوجيه هذه القراءة أنه لمّا شدد النون التقى ساكنان، ففرّ القارئ من التقائهما إلى إبدال الألف همزة)).[1]

وتصور التقاء الساكنين عند النطق بالنون مشددة أي النون الأولى الساكنة مع الألف الساكنة قبلها لا يسوغ إبدال الألف همزة بل يمكن التخلص من ذلك الالتقاء بطرق أخرى ومنها مد الألف، ولكن قد يكون ذلك المد مما يزيد من عدد مقاطع الكلمة بخلاف همز الألف.

**ـ الفرار بإبدال الألف همزة في (خطاياكم):**

وقد ورد الفرار الصوتي بإبدال الألف همزة عند أبي حيان عندما ذكر إحدى القراءات لـ(خطاياكم) في قوله تعالى: ﴿**وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ**﴾ [البقرة: 58]، فجاءت إحدى القراءات بهمز الألف الأولى.

وقد علل أبو حيان تلك القراءة بقوله: ((وتوجيه هذا الهمز أنه استثقل النطق بألفين مع أن الحاجز حرف مفتوح والفتحة تنشأ عنها الألف، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات فهمز إحدى الألفين ليزول هذا الاستثقال)).[2]

فقد تصور أبو حيان تعليلاً للفرار الصوتي بجعل الألف همزة، وهو وجود ثلاث ألفات، الأولى التي حوّلها القارئ إلى همزة، والثانية وهي الفتحة حركة الياء الفاصلة بين الألفين، والثالثة وهي الألف بعد الياء، فتصور اجتماع ثلاث ألفات مما سوغ للقارئ معها همز الألف الأولى.

---

[1] البحر المحيط: 560/3 وينظر: النشر في القراءات العشر: 248/2

[2] البحر المحيط: 361/1 وينظر: الحجة للقراء السبعة: 86/2

**ـ الفرار بإبدال الهمزة ألفاً:**

**ـ الفرار بإبدال الهمزة ألفاً في (بَلِ ادَّارَكَ):**

وكذا وجه أبو حيان إبدال الهمزة ألفاً بأنه فرار صوتي سببه الاستثقال، وذلك في إحدى قراءات (بَلِ ادَّارَكَ) في قوله تعالى: ﴿**بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ**﴾ [النمل: 66].

فذكر أبو حيان إحدى القراءات بإبدال الهمزة بالألف إذ قال: ((بل آدارك، بمدة بعد همزة الاستفهام، وأصله أأدرك، فقلب الثانية ألفاً تخفيفاً، كراهة الجمع بين همزتين))،[1]

وقد تصور أبو حيان التضعيف في الهمزة، فيكون الفرار الصوتي بآلية إبدال همزة الفعل إلى ألف سببه كراهة اجتماع همزتين معاً، ولتكون بذلك مدة.

وقد علّلوا لذلك بأنّ وجه المد لأجل الهمز أن حرف المد خفيّ، والهمز صعب، فزيد في الخفي ليُتمكن من النطق بالصعب،[2] فالهمز جاء لتقوية الصوت الضعيف الخفيّ؛ لأن الهمزة صوت صعب وصعوبته التي عنى بها وقفته الهوائية وانفجاره وشدته وبينيته بين الهمس والجهر،[3] فهي من تعطي لحرف المد الضعيف قوته.

وما ذُكر من تعليلات صوتية مردها الفرار من الثقل إلى الخفة بآلية إبدال الهمزة ألفاً قد تكون غير كافية من دون النظر إلى السياق اللغوي الذي وردت فيه.

---

[1] البحر المحيط: 262/8

[2] الإتقان في علوم القرآن: 272/1

[3] علم الأصوات، الدكتور كمال بشر: 288

**ـ الفرار بإبدال الهمزة ألفاً في (تَزاوَر):**

وكذلك الفرار من نطق الهمزة إلى نطق الألف فقد ورد في تفسير أبي حيان الأندلسي لكلمة ﴿**تَزَاوَرُ**﴾ في قوله تعالى: ﴿**وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ**﴾ [الكهف: 17].

فذكر أبو حيان من قراءاتها (تَزْوَارّ) على وزن (تَحْمَارّ)، وقراءة أخرى (تَزْوَئِرّ) بهمزة قبل الراء، فقال: (( تزوئرّ بهمزة قبل الراء على قولهم ادهأمّ واشعألّ بالهمز فِراراً من التقاء الساكنين والمعنى تزوغ وتميل))،[1] إذ يفر المتكلم من نطق الهمزة الساكنة ـ على حد تصور أبي حيان ـ والتي لحقها صوت مضعف الأول منه ساكن، فيقلب الهمزة ألفاً، وبذلك فقد فرّ القارئ من نطق الهمزة إلى الألف فراراً من التقاء الساكنين الألف والراء الأولى.

**ـ الفرار بإبدال الهمزة ألفاً في (أإنْ ذُكِّرتُم):**

وكذلك جاءت إحدى قراءات (أإنْ ذُكِّرتُم) في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ**﴾ [يس: 19]، بهمزتين الأولى همزة الاستفهام والثانية همزة (إن) الشرطية، فجاءت إحدى القراءات بهمزتين مفتوحتين، وأخرى بمدة قبل الهمزة المفتوحة، وما كانت المدة إلا فراراً من ثقل اجتماع الهمزتين، إذ قال أبو حيان: ((استثقل اجتماعهما ففصل بينهما بألف)).[2]

---

[1] البحر المحيط: 151/7 وينظر: السبعة في القراءات: 388 ومعاني القراءات: 106/2 و107

[2] البحر المحيط: 54/9

وفي اجتماع الهمزتين يقول سيبويه: ((واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإنّ أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما ... ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ))،[1] ويقول المبرد: ((وتحقيقهما إذا التقتا رديء جداً))،[2] ويقول أيضاً: ((واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا جميعاً)).[3]

**ثانياً: الفرار بين الهمزة والياء:**

**ـ الفرار بإبدال الياء همزة في (ضياء):**

ومما جاء فِراراً صوتياً بين الهمزة والياء ما ذكره أبو حيان في قراءة كلمة (ضياء) في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ**﴾ [يونس: 5]، بهمزة قبل الألف بدل الياء، ووجهت على أنه من المقلوب جعلت لامه عينا فكانت همزة، وتطرفت الواو التي كانت عينا بعد ألف زائدة فانقلبت همزة،[4]

وقد ضعّف أبو حيان ذلك الافتراض بقوله: ((القياس الفِرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف أحدهما فكيف يتخيل إلى تقديم وتأخير يؤدي إلى اجتماعهما ولم يكونا في الأصل)).[5]

---

(1) كتاب سيبويه: 548/3 و549

(2) المقتضب: 156/1

(3) المصدر نفسه: 158/1

(4) ينظر: البحر المحيط: 14/6 وينظر: السبعة في القراءات: 323 ومعاني القراءات: 167/2

(5) البحر المحيط: 14/6

**ـ الفرار بإبدال الهمزة ياء في (ثم ائتوا):**

وقد ورد عند أبي حيان الفرار بإبدال الهمزة ياء عند ذكره قراءة لـ(ثَمَّ ائتوا)، إذ أبدل الهمزة ياءً من قرأ (ثَمَّ ائتوا) في قوله تعالى: ﴿**فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى**﴾ [طه: 64]، فراراً من ثقل الهمزة إلى خفة الياء، إذ قُرئت (ثَمِّ ايتوا) بكسر الميم وإبدال الهمزة ياءً، معللا ذلك بأنه طلباً للخفة، إذ يقول: ((ثَمِّ ايتوا بكسر الميم وإبدال الهمزة ياءً تخفيفاً))،[1] ففر القارئ من ثقل الهمزة إلى الياء لخفتها.

**ثالثاً: الفرار بين الهمزة والواو:**

**ـ الفرار بإبدال الهمزة واواً في (إيّاك):**

وقد ذكر أبو حيان فراراً صوتياً بين الهمزة والواو في قراءة همزة (إياك) واواً في قوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ [الفاتحة: 5]، وذلك بقوله: ((وقد جاء ويّاك أبدل الهمزة واواً ... وهذا على العكس مما فروا إليه في نحو أشاح فيمن همز، لأنهم فروا من الواو المكسورة إلى الهمزة استثقالاً للكسرة على الواو، وفي ويّاك فروا من الهمزة إلى الواو)).[2]

فذكر أبو حيان العادة من الفرار في بعض القراءات من إبدال الهمزة واواً في (إيّاك)، إلا أنه عرض أقوالاً للفرار الصوتي في (أشاح) بتصور أن أصل الهمزة واواً مكسورة يفر المتكلم من تلك الواو المكسورة إلى إبدالها بالهمزة طلباً للخفة من الثقل.

---

[1] البحر المحيط: 351/7 وينظر: السبعة في القراءات: 420 ومعاني القراءات: 152/2

[2] البحر المحيط: 42/1 وينظر: معاني القراءات: 131/1 والمحتسب: 39/1 و40

**ـ الفرار بإبدال الهمزة واواً في (أوّل):**

وقد ذكر أبو حيان الفرار من ثقل الهمزة إلى خفة الواو عند كلامه عن وزن كلمة (أول)، فقال: (( وعند الكوفيين أفْعَل من وَأَلَ إذا لجأ، فأصله أوأل، ثم خفف بإبدال الهمزة واواً، ثم بالإدغام ... وقال بعض الناس: هو أفعل من آل يؤل، فأصله أأُول، ثم قُلب فصار أوأل أعفل، ثم خُفف بإبدال الهمزة واوا ثم بالإدغام)).[1]

فعلى كلا الفرضين لأصل كلمة (أول) كان هناك فرار صوتي من استثقال الهمزة إلى خفة الواو في النطق.

كل ذلك الانتقال من نطق الهمزة إلى نطق الألف أو الواو أو الياء يراه المحدثون أنه سقوط للهمزة تاركة وراءها حركتها فتحة أو ضمة أو كسرة، فتتصل حركة الهمزة المخففة بالحركة التي قبلها فتجتمع حركتان: حركة كانت قبل الهمزة وحركة الهمزة نفسها.[2]

وذلك التسهيل بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها بقصد التخفيف من ثقلها يقول عنه سيبويه: ((واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها)).[3]

---

(1) البحر المحيط: 279/1

(2) ينظر: الأصوات اللغوية: 78 والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 105

(3) كتاب سيبويه: 545/3

# الفصلُ الثاني: الفِرارُ النحوي

تمهيد

المبحث الأول: الفرار بين الأسماء

المبحث الثاني: الفرار بين الأفعال

المبحث الثالث: الفرار بين الحروف والأدوات

**توطئة:**

نظراً للغاية التي نشأ علم النحو من أجلها، وهي حفظ اللسان من اللحن، اهتمَّ النحويون بالقواعد التي تضبطه ونظروا في طبيعة النظام التركيبي والعناصر التي يتشكل منها من حيث الأسس التي تحكمها والمعاني التي تتمثل بها، وبعد أن لاحظوا أن هناك أنماطاً تركيبية معينة تتحكم في نظام اللغة التركيبي جرّدوا منها هيكلاً نظريًّا، يُعدُّ قواعد نحوية يقاس عليها، وتمثّل النظام المطرد في اللغة، بيد أن طبيعة اللغة الإنسانية التي لا تخضع للأحكام المطلقة واجهتم بأنماط أخرى باستعمالات لغوية مختلفة، فاللغة تعكس الطبيعة الإنسانية ولا تخضع للأحكام خضوعاً مطلقاً بل تعكس تلك الطبيعة بمظهر آخر يمثل الغموض المحير الذي لا يخضع لتفسير واحد، فقد لاحظ النحويون أن هناك استعمالات فيها بعض القضايا المحيرة في الفهم التي تقبل غير وجه، مما جعل طبيعة اللغة الإنسانية سبباً في تعدد أوجه التحليل أحياناً ومن ذلك ما وصف بظاهرة الفِرار اللغوي على المستوى النحوي، مع اختلافها دلالياً سواء أكانت على اطراد النحو أم كانت مما يقتضيه السياق أم المقام، مما يستدعي أنماطاً تعبيرية منحرفة ومختلفة عن الأنماط الأصلية وأثر ذلك في العلاقات الداخلية في التركيب.

والفرار النحوي يُعنى بالتغيير الحاصل في الاستعمال اللغوي أو ما أطّرد في الاستعمال وأقره النحويون، وهو ظاهرة لغوية يرصدها البحث ويحللها ويعللها ويفسرها ويدرسها في نصوص لغوية، وليس بالضرورة أن يؤدي ذلك الفِرار إلى فساد في اللفظ أو المعنى، أو تكون الظاهرة مدخلا للشذوذ، وإنما قد يكون الفرار النحوي مخالفاً لقاعدة ما يمكن أن يحكم عليها بالشذوذ أو يكون تغييراً غير مطرد.

فالفرار النحوي يحوّل النمط اللغوي الذي وافق الاستعمال والقاعدة إلى نمط آخر يوافق الاستعمال وقد ينتهك عنصرا أو أكثر من عناصر القاعدة النحوية.

والفِرار عن أصل وضع الجملة بواسطة حذف بعض عناصرها، أو إضمارها، أو الفصل بينها، أو تغيير الرتبة بالتقديم والتأخير فيها، أو التوسع في الإعراب، من باب (الفِرار النحوي) مع الإشارة إلى أن هذا الفرار يخضع لقيود في مقدمتها حصول الفائدة وتمام المعنى ووضوحه عند حصول الفِرار.

فالمنهج النحوي يهتم بنظرية العمل ويلجأ إلى التأويل والتقدير والتعليل في الغالب ويعالج ما يبتعد أو ينحرف عن الأصول النحوية التي قررها النحويون من صور الجملة الاسمية والفعلية وملحقاتهما ورتبة كل مكون من مكوناتهما ليعيد العبارة إلى أصولها.

وقد لزم ترتيب هذا الفصل أن يُقسّم على النحو الآتي:

المبحث الأول: الفرار بين الأسماء.

المبحث الثاني: الفرار بين الأفعال.

المبحث الثالث: الفرار بين الأدوات والحروف.

# المبحث الأول: الفرار بين الأسماء

يتضمّن الاسم المعرب منه والمبنيّ جوانب مهمّة من جوانب الفِرار على المستوى النحوي عند أبي حيان الأندلسي، ونحاول في هذا المبحث أن نجمع شتات هذا الجانب الذي يشمل الاسم في حالاتهِ الإعرابية الثلاث الرّفع والنصب والجر، وكذلك في حالة بنائه، إذ تنقسم الأسماء بحسب الإعراب والبناء على قسمين:

الاسم المعرب: هو الذي تتغير حركة آخره بتغير العوامل الداخلة عليه من رفع ونصب وجر،[1] أمّا الاسم المبني: فهو الذي يلازم حركة واحدة مهما تغيرت العوامل الداخلة عليه، فيكون في حالة الرفع، والنصب والجر ذا حركة واحدة لا تتغير.[2]

والاسم إنما دخله الإعراب لدخول العامل عليه ؛ لأنه كان قبل ذلك موقوفا غير معرب،[3] أما من حيث أصلية الإعراب في الأسماء فقد ذهب علماء العربية إلى أنه أصل فيها، يقول المبرد: ((الأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تتغير أبنيتها، إنما تحدث فيها الإعراب))،[4]

وهذا الذي يذهب إليه المبرد قائم على أساس التفريق بين التعريفين الاصطلاحيين للاسم والفعل، فالاسم ما دل على معنًى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.[5]

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 25 وأوضح المسالك: 1/ 105 وشرح ابن عقيل: 1/ 75

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 27

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 104

(4) المقتضب: 3/2

(5) ينظر: التعريفات: 24

وقد ذهب الزجاجي إلى أنّ ((الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ... وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف))[1].

ويقول الزجاجي في علّة ارتفاع الفاعل، وانتصاب المفعول به: ((إنما فعل ذلك للفرق بينهما، فإن قيل: هلا عكست الحال فكان فرقا أيضا؟ قيل: إنّ الذي فعلوه أحزم، وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرُفِع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون)).[2]

وفي تباين حركات الإعراب يقول السيرافيّ: ((إنّ الاسم لما كان هو المستحق للإعراب في أصل الكلام استحق جميع الحركات لقوته))[3].

وقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ الإعراب معنًى لا لفظ، وهو يحصل بالحركات، أو الحروف.[4]

من ذلك نجد أن العربية الفصحى قد احتفظت بظاهرة الإعراب، فهي من صفات العربية الموغلة في القدم، أي: إنّ الجذر الذي انحدرت منه العربية

---

[1] الإيضاح في علل النحو: 77 وينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 15/1 والخصائص: 36/1 ـ 38 وتسهيل الفوائد: 7

[2] مجالس العلماء: 172 وينظر: الخصائص: 1/ 50.

[3] شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 1/ 94.

[4] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 98 ـ 100 .

الأولى يدل على أنّ الإعراب سمة لغوية موروثة في لغة العرب، وليس شيئا جديدا نجم عن تطور، واحتكاك بلغة أخرى[1].

ومما يلاحظ أن نصوص الباحثين المعاصرين ركزت على ظاهرة الإعراب بوصفها اللفظي المتعلق بالحركة وعدمها، وهذا جزء من توصيف الإعراب بأنّه عكس البناء؛ لان الاسم المعرب ـ كما مرّ ـ ما تغيرت حركة آخره بتغير العوامل الداخلة عليه، في حين المبني ما لازم حركة واحدة، وإن تباينت العوامل الداخلة عليه، ويرى البحث أن البناء غالبا ما يكون في الأسماء الجامدة، أو ما جرى مجراها كالضمائر، أو تلك الأسماء التي نقلت من غير لغة العرب، وأمّا إن قيل إن بعض الأسماء المشتقة قد بُنيت، فالجواب على ذلك هو أن البناء فيها عارض، وإنما يكون الحكم بالنظر إلى الأصل، وإن كان البحث النحوي دأب على إدراجها في حيز المبنيات، كالمنادى ، واسم لا النافية للجنس، وما سواها.

**أولاً: الفِرار بين الأسماء المعربة:**

قسم النحويون الأبواب النحوية على أساس ما يحدثه العامل في المعمول فقالوا: باب المرفوعات، وباب المنصوبات، وباب المجرورات (المخفوضات)، وباب المجزومات، وقد جعلوا الأخيرين متجاورين، لأنهم جعلوا الجر (الخفض) في الأسماء يقابله الجزم في الأفعال، وكل ذلك قائم على ما عُرف بالهيمنة اللغوية، ((وهي سعة التصرف وتملك موضوع ما دون غيره، ومن ثم إحكام سطوته عليه والتأثير فيه تأثيراً بيناً)).[2]

---

[1] ينظر: في أصول النحو العربي : 133.

[2] ظاهرة الهيمنة في اللغة العربية: 253

ومن تتبع المدونة النحوية لأبي حيان الأندلسي نجد أن الفِرار النحوي على مستوى الأسماء المعربة قد وقع في المرفوعات من الأسماء إلى جانب المنصوبات منها، في حين لم يعثر الباحث في حدود بحثه على فرار قد وقع على مستوى المجرورات من الأسماء، وكما يأتي:

**ـ إعراب لفظ الجلالة خبراً للمبتدأ فِراراً من إيقاعه صفة:**

وقد ورد ذلك في تفسير أبي حيان لقوله تعالى: ((**وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ذلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ**)) {فاطر: 13}، إذ قال: ((ذلكم الله ربكم له الملك، وهي أخبار مترادفة والمبتدأ ذلكم، والله ربكم خبران، وله الملك جملة مبتدأ ... ))[1]

وقال النحويون بتعدد الأخبار إلا انّه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى واحد نحو: الرمان حلو حامض، وذهب إلى ذلك ابن يعيش بقوله: ((يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبر أو أكثر من ذلك، كما قد يكون له أوصاف متعددة فتقول: (هذا حلو حامض) تريد أنّه جمع بين الطعمين، كأنك قلت: هذا مر، فالخبر وان كان متعدداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى، لان المراد انّه جامع الطعمين وهو خبر واحد)).[2]

والى ذلك ذهب ابن عصفور[3]، وغيره من النحويين،[4] يقول أبو حيان: ((ففي جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف، منهم من أجازه مطلقًا سواء أكان الخبران فصاعدًا من قسم المفرد، أم من قسم الجمل، أم مركبًا منهما نحو:

---

(1) البحر المحيط: 21/9

(2) شرح المفصل: 99/1.

(3) ينظر: المقرب: 92-93

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 359/1 وهمع الهوامع: 108/1.

زيد كاتب شاعر ... ومنهم من قال: لا يقتضي إلا خبرًا واحدًا؛ فإن قضيته أكثر فلا بد من حرف التشريك نحو: زيد قائم ومنطلق))[1]

وقد أجاز سيبويه: (هذا رجل منطلق) أي أنهما خبران ولم يأت بحرف العطف،[2] كما أجاز بعض المتأخرين، تعدد الخبر من غير شرط أو تفصيل، يقول ابن هشام: ((والأصح جواز تعدد الخبر))[3].

وجاء ردّ أبي حيان لقول الزمخشري بجواز إيقاع لفظ الجلالة صفة لاسم الإشارة و(ربكم) خبر[4]، بأنه فرار نحوي، فقال أبو حيان: ((أما لأنّه صفة، فلا يجوز؛ لأنّ الله عَلَم والعلم لا يوصف به، وليس اسم جنس كالرجال فتُتَخيّل فيه الصفة))[5]، وقد كان غيره قد أعرب لفظ الجلالة خبراً و(ربكم) صفة،[6] كما أُعرِب (ذلِكُمُ): مبتدأ، و(اللهُ): لفظ الجلالة خبر أول، و(رَبُّكُمْ): خبر ثان، وجملة: (له الملك ... ) في محل رفع خبر ثالث لـ(ذلكم).[7]

**ـ تقديم خبر (كان) على اسمها فراراً من اللبس:**

الأصل في اسم كان وخبرها، هو المبتدأ والخبر، وما يجري على خبر المبتدأ من أوضاع من تقديم على المبتدأ وتعدد وحذف يجري على خبر كان، والأصل في خبر كان أن يكون مؤخراً عن اسمها، ولكنه يجوز تقديمه على

---

(1) ارتشاف الضرب: 1173/3

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 103/2

(3) أوضح المسالك: 161/1 وينظر : شرح قطر الندى: 170.

(4) ينظر: الكشاف : 605/3

(5) البحر المحيط: 21/9

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1108/2

(7) ينظر: إعراب القران الكريم: 1909/3

الاسم[1]، يقول ابن جني: ((ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها، تقول: كان قائماً زيد وقائماً كان زيد وكذلك ليس قائماً زيد وقائماً ليس زيد))[2].

ولمّا كانت هذه الأفعال متصرفة تصرف الأفعال الحقيقية ومشبهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير[3]، فقد ذكر النحويون أن حق خبر (كان) أن يكون متأخراً عنها وعن اسمها، لكنه يجوز توسيطه بينها وبين اسمها، أو تقديمه عليهما، وقد أشاروا إلى مواضع توسيط خبر (كان) وتقديمه جوازاً، ووجوباً.[4]

ومن أسباب وجوب أو جواز تقدم الخبر أو توسيطه بين الفعل الناقص واسمه ما ذكره أبو حيان: ((قال بعض المتأخرين: محل الفائدة ـ وهو الذي كان غير معلوم عند المخاطب ـ هو الخبر، والمعلوم عنده هو الاسم يعني في باب كان، ... وألزم بعضهم تقديم الخبر على هذا لئلا يلبس)).[5]

ومما ذكره: ((إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر، نحو: كان شريك هند أخوها، ووليها كان أبوها، فواجب في هذه المسألة تقديم الخبر أو توسيطه، وممتنع تأخيره لئلا يتقدم الضمير على مُفسر مؤخر رتبة ولفظًا)).[6]

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه: 56/1 والأصول في النحو: 88/1 وأوضح المسالك: 237/1 وشرح قطر الندى: 132 و133

[2] اللمع في العربية: 37

[3] ينظر: الجمل في النحو، الزجاجي: 54 وشرح المفصل: 97/7

[4] ينظر: ارتشاف الضرب: 1175/3 ـ 1180 وشرح ابن عقيل: 272/1 ـ 279 وشرح الأشموني: 230/1 ـ 234 وهمع الهوامع: 428/1 ـ 433

[5] التذييل والتكميل: 323/3

[6] المصدر نفسه: 172/4

**ـ إعمال اسم الإشارة في الحال فِراراً من إضمار كان:**

الأصل أن يكون عامل الحال لفظياً، كالفعل، أو ما شابهه، وقد أجاز النحاة أن تعمل المعاني كمعنى الإشارة، والاستقرار في الأحوال، يقول ابن عصفور (669هـ): ((إنما أعملت المعاني في الأحوال تشبيها بالظروف من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى ( في) لا على تقديرها))،[1] يقول ابن مالك (672هـ): ((وقد يضمر العامل في الحال جوازا لحضور معناه، أو تقدم ذكره في استفهام، أو غيره))[2].

وقد ذكر أبو حيان ذلك عند عرضه لعبارة (هذا بسراً رُطباً)، إذ قال: ((بل العامل في بسر (هذا)، بما فيه من معنى الإشارة، وقيل: حرف التنبيه))[3].

ثم عرض أقوال النحاة في العامل في (بسراً) ومنها قوله: ((وأجاز بعض أصحابنا تقدير كان الناقصة صلة لـ(إذا) أو لـ(إذ)، فإن تقدم الحال الأولى اسم إشارة نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، فقيل: العامل في (بسرًا) اسم الإشارة، وقيل حرف التنبيه)).[4]

ومنها: ((أفعل التفضيل هو العامل في الحالين، فـ(بسرًا) حال من الضمير المستكن في أطيب، و(رطبًا) حال من الضمير في منه))[5].

وجاء باستدلال من قال بإضمار (كان) فقال: ((واستدل على ذلك بمجيء الاسم المنصوب معرفة، فيقال: زيدٌ المحسنُ أفضل من المسيء)).[6]

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 1/ 335.

(2) تسهيل الفوائد: 111

(3) التذييل والتكميل: 111/9

(4) ارتشاف الضرب: 1588/3

(5) المصدر نفسه: 1588/3

(6) المصدر نفسه: 111/9

ثم عرض قول ابن مالك النحوي في كتابه شرح التسهيل فقال: ((وقال المصنف في الشرح: فيه إضمار ستة أشياء من غير حاجة، يعني إضمار إذا، وإذ، وكان أو يكون، والضمير المستكن في كان أو يكون))[1].

فعد أبو حيان الأندلسي القول بإعمال اسم الإشارة بدلا من إضمار (كان) ناقصة، فرارا نحوياً فقال: ((وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل في إذا وإذ، فيكون ما وقِع فيه شبيها بما فُرَّ منه))[2]، أي: لا يكون القول إلا بإعمال اسم الإشارة فرارا وتجنباً لجميع التقديرات بإضمار كان أو يكون فيصر تقدير العبارة (هذا إذا كان بسراً)، أو (إذ يكون بسرا)، أو يكون أفعل التفضيل قد عملت في إذ وإذا، إي على تقدير وإضمار أيضاً، وهو شبيه بما فرّ منه من تقدير كان ناقصة.

**ثانيا: الفرار في الأسماء المبنية:**

**ـ الإضمار فراراً من التكرار والإطالة:**

قسم النحويون الضمائر على أنواع عديدة، فقد قسموها على نوعين من حيث الانفصال والاتصال، وعلى ثلاثة أنواع من حيث الخطاب والغيبة والحضور، وعلى ثلاثة أنواع أيضا من حيث الحكم الإعرابي، فقالوا ضمائر رفع وضمائر نصب وضمائر جر، وبحسب الإفراد والتثنية والجمع قسموها على ثلاثة أنواع أيضا، فهناك ضمائر للمفرد، وضمائر للمثنى، وضمائر للجمع[3].

---

(1) التذييل والتكميل :112/9 وشرح تسهيل الفوائد: 344/2

(2) التذييل والتكميل : 112/9

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 6/2 و350 و351 وارتشاف الضرب: 911/2 والتذييل والتكميل: 128/2

فالمقصود بالضمير لدى النحويين هو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره، وهو من الأدوات الرابطة لأجزاء النص، يقوم مقام اللفظ الظاهر، فيُغني عن تكراره، ويصل الجُمَل بعضها ببعض، ويحيل ما هو لاحق على ما هو سابق، فيربط آخر الكلام بأوله.

وقد عدوا الضمائر من أعرف المعارف، يقول سيبويه: ((وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعدما تعلم أن من يُحَدَّثُ قد عرف من تعني وما تعني وأنك تريد شيئا يعلمه))[1].

وقد عبّر أبو حيان الأندلسي عن استعمال الضمير في الكلام بأنه فرار نحوي من التكرار، إذ قال: ((وضمير النكرة معرفة إذا فسرته نكرة متقدمة عليها لنيابتها مناب المعرفة، نحو: لقيتُ رجلاً فضربته؛ لأنه نائب مناب: فضربتُ الرجل، فأضمروه فراراً من التكرار))[2]

فعدّ أبو حيان الضمير في العربية اسما يتضمن الإشارة إلى متكلم أو مخاطب أو غائب يستعمل للكناية عنهم لغرض الإيجاز والاختصار ولتجنب التكرار وللفرار من الإطالة في الكلام.

وذكر أبو حيان ذلك أيضا عند تعليقه على البيت الشعري:

قضى كل ذي دين، فوفّى غريمه وعزّة ممطول مُعَنّى غريمُها[3]

---

[1] كتاب سيبويه: 6/2

[2] التذييل والتكميل: 305/11

[3] البيت للشاعر: كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، ينظر: ديوانه: 66 والبيت من شواهد: شرح شذور الذهب:541 وأوضح المسالك:172/2 وشرح ابن عقيل:158/2 وشرح الأشموني: 454/1 وهمع الهوامع: 127/3

فقال: ((أرادوا من هذا الإضمار الاختصار، فلم يقولوا: ضربني عبد الله وضربت عبد الله، وقالوا: ضربني وضربت عبد الله؛ لئلا يعرى الكلام من الاختصار، والضمير المنفصل بمنزلة زيد وعمرو في لأنّه اسماً ظاهراً))[1].

ثم قال: ((فلما كان إظهار الضمير في ممطول ونحوه يؤدي إلى مثل ما وقع الفرار منه ـ إذ كان هو اسماً منفصلاً كغريمها ـ تُرك))[2]

فعبّر أبو حيان عن الإضمار بأنه اختصار في الكلام وفرار من الإطالة، أما لو أظهر الشاعر الضمير في ممطول فيكون قد وقع فيما فرّ منه وهو الإطالة.

**ـ القول بضمير الشأن فِراراً من اتحاد اسمين لفظاً ومعنى:**

ضمير الشأن عند البصريين؛ ويسميه الكوفيون: الضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه مرجع يعود إليه، وهو ضمير يكون في صدر جملة بعده تفسر دلالته، وتوضح المراد منه، ومعناها معناه، وإنما سمي ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن، أي: للحال المراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة، وهذه التسمية أشهر تسمياته، كما يسمى: ضمير القصة؛ لأنه يشير إلى القصة؛ أي: المسألة التي سيتناولها الكلام، ويسمى أيضًا: ضمير الأمر، وضمير الحديث؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه.[3]

وجاء في البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ**﴾ [الأنعام: 3]، ((الظاهر أنّ هو ضمير عائد على ما عادت عليه

---

[1] التذييل والتكميل: 76/7

[2] المصدر نفسه: 76/7

[3] ينظر: الكافية في علم النحو: 34 وارتشاف الضرب: 946/2 والنحو الوافي: 250/1

الضمائر قبله وهو الله وهذا قول الجمهور))[1] وقد ورد في إعراب (هو الله) أنهما مبتدأ وخبر.[2]

والمبتدأ والخبر هما جزءا الجملة الاسمية ويطلق عليهما: المسند والمسند إليه)،[3] (( وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً)).[4]

وقد وقف النحويون عند علّة رفع المبتدأ والخبر، وذهبوا مذاهب شتى في ذلك، يقول أبو حيان: ((اختلفوا في الرافع للمبتدأ، فمذهب سيبويه[5]، وجمهور البصريين أن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر))[6]، وقد خلص أبو حيان إلى أن الذي يختاره هو تعليلهم بأنهما أي: المبتدأ والخبر (( يرفع كل منها الآخر ))[7].

وقد ذكر أبو حيان الضمير (هو) الوارد في النص القرآني بأنه ضمير شأن واصفاً ذلك بأنه فرار نحوي فقال: ((هو: ضمير الشأن، والله: مبتدأ، خبره ما بعده، والجملة مفسرة لضمير الشأن، وإنما فرّ إلى هذه لأنه إذا لم يكن ضمير الشأن، كان عائداً على الله تعالى فيصير التقدير الله والله فينعقد مبتدأ وخبر من اسمين متحدين لفظاً ومعنى لا نسبة بينهما إسنادية، وذلك لا يجوز)).[8]

---

(1) البحر المحيط: 433/4

(2) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 3/2 والتبيان في إعراب القرآن:479/1 وإعراب القرآن الكريم: 567/1

(3) ينظر: كتاب سيبويه 126/2 وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: 144

(4) كتاب سيبويه: 23/1

(5) ينظر: المصدر نفسه: 95/1

(6) ارتشاف الضرب: 28/2

(7) المصدر نفسه: 29/2

(8) البحر المحيط: 433/4

وقد جاء وصف أبي حيان للضمير بأنه ضمير شأن تجنباً من إعرابه مبتدأ وفِراراً من أن يكون المبتدأ والخبر اسمين متحدين لفظاً ومعنى بلا نسبة إسنادية بينهما.

**ـ الإضمار فِراراً من دخول واو الحال على المضارع المثبت:**

وقد ذكر ذلك عند أبي حيان عند تعليقه على البيت الشعري:

لن تراها ـ ولو تأملت ـ إلا .... ولها في مفارق الرأس طيباً[1]

والشاهد فيه: (ولها في مفارق ... )، إذ قدر النحويون جملة محذوفة بعد (واو الحال)، أي: وترى لها، و(ترى) جملة فعلية خبر للمبتدأ الضمير المنفصل (أنت)، والتقدير: وأنت ترى.[2]

ويأتي الحال جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر[3]، ويكون في هذه الجملة رابط يربطها بصاحب الحال، وهذا الرابط يكون على قسمين:[4] الأول: ضمير يعود على صاحب الحال نحو: جاء زيد يده على رأسه، والآخر: (واو) الحال، وتسمى (واو) الابتداء، وعلامتها صحة وقوع (إذ) موقعها، وإنما احتاجت الجملة الحالية إلى (الواو) دون الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ؛ لان جملة خبر المبتدأ مما لا يستغنى عنها، فلا تحتاج إلى رابط غير الضمير، أما الحال فالغالب فيه

---

[1] البيت ينسب لعبيد الله بن قيس الرقيات، ينظر: ملحق ديوانه: 176 والمقتضب: 284/3 والخصائص: 431/2 وشرح المفصل: 311/1 ومغني اللبيب: 791

[2] ينظر: شرح المفصل: 311/1 ـ 313 ومغني اللبيب: 791

[3] ينظر: شرح المفصل: 65/2

[4] ينظر: مغني اللبيب: 656 وشرح ابن عقيل: 655/1

أن يكون فضلة يأتي بعد تمام الكلام، فاحتيج إلى رابط غير الضمير، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط وهو (الواو)[1].

وقد جاء تقدير الضمير المنفصل قبل الجملة الفعلية فراراً من دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت ليكون الحال جملة اسمية فوصف ذلك أبو حيان بقوله: ((وترى المضمرة خبر مبتدأ، أي وأنت ترى؛ لئلا يلزم من ذلك دخول واو الحال على المضارع المثبت، ولا يجوز ذلك عند الأكثرين)).[2]

**ـ بناء الظرف لغير تضمن فِراراً من الجمع بين المتضمِّن والمتضمَّن:**

يقول أبو حيان: ((المفعول فيه: وهو الظرف، وهو ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير (في) باطراد لواقع فيه مذكور، أو مقدر))[3]، فهو كل اسم زمان أو مكان سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى (في) وليست في لفظه، كقولك: صُمْتُ يومَ الخميسِ، و جلستُ مكانَك[4]، وقيل: ((هو ما ذُكِرَ فَضلَةَ لأجل أمر وقع فيه، من اسم زمان مطلقاً، أو مكان مبهم، أو مادته مادة عاملة))[5].

والناصب له: هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو : قمتُ يومَ الجمعة، فالقيام واقع في يوم الجمعة وهو العامل فيه، أو مقدراً، نحو : زيدٌ أمامَكَ، فالعامل فيه: كائن أو مستقر، وهو مقدر لا ملفوظ[6].

والظرف قسمان: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكان، وقد تحدثت كتب النحو القديمة منها والحديثة عن الظرف بنوعيه وما يتفرع منهما من أقسام، إذ قسم

---

(1) ينظر: شرح الكافية: 77/2

(2) التذييل والتكميل: 45/7 وينظر: ارتشاف الضرب: 1605/3

(3) ارتشاف الضرب: 1389/3 وينظر: التذييل والتكميل: 248/7

(4) ينظر: اللمع في العربية: 48 وشرح الكافية الشافية: 675/2 وشرح قطر الندى: 205

(5) شرح الحدود في النحو:218– 219 وينظر: همع الهوامع: 195/1

(6) ينظر: همع الهوامع: 195/1

علماء النحو الظرف على أقسام عدة من حيث الإبهام والاختصاص، والبناء والإعراب والتصرف وغير التصرف ... إلخ[1].

ومن علل بناء الظرف التي ذكرها النحويون علّة تضمّن معنى الحرف، يقول سيبويه: ((وأمَّا الوقت والساعات والأيَّام والشهورُ والسنون، وما أشبه ذلك من الأَزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: (القتالُ يومَ الجمعةِ)، إذا جعلتَ يومَ الجمعة ظرفاً، و(الهلالُ الليلةَ)، وإنَّما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفاً، وجعلت القتال في يوم الجمعة، والهلال في الليلةِ ...))[2].

وشرط الظرف أَن يكون متضمناً معنى (في)، فإن ظهرت، نحو: قمتُ في اليوم، فتكون هي الظرف بنفسها، ويكون اليوم اسماً غير ظرف؛ لأنه كان ظرفاً لتضمنه معناها وهي غير ظاهرة، فإذا ظهرت فهي الظرف وإذا قلت: يومُ الجُمُعَةِ مباركٌ، فهو مرفوع لأنه لم يتضمن معناها[3].

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي ذلك بقوله: ((... الاسم يدل بالوضع على الزمان أو المكان، ويدل على معنى (في) بالتضمن، فيكون نظير أسماء الشرط والاستفهام، فإنك إذا قلت: من يقم أقم معه، فقد دلت (من) على شخص عاقل بالوضع، ودلت على ارتباط جملة بجملة وتوقفها عليها بتضمنها معنى إن الشرطية))[4]

ثم عرض علة بناء الظرف إذ قال: (( ويلزمه على هذا أن يكون الظرف مبنياً؛ لأنه تضمن معنى الحرف، وليس كذلك، والنحويون يقولون إن الظرف

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب:1389/3 والتذييل والتكميل: 248/7 وشرح المفصل:422/1 وشرح ابن عقيل: 191/2 والنحو الوافي: 242/2 وجامع الدروس العربية: 45/3

[2] كتاب سيبويه: 418/1 وينظر: 216/1

[3] ينظر: اللمع في العربية: 49 وشرح الحدود في النحو: 166

[4] التذييل والتكميل: 249/7

على تقدير (في)، وإنما فرّ المصنف من قول النحويين ـ والله أعلم ـ لأنه لا يلزمه من ذكر التضمين أن يجمع بين المتضمِّن والمتضمَّن، ووجد بعض الظروف لا يتقدر عنده، نحو: عندك، فوقع التضمين الذي يلزم منه بناء الظرف، ولا يلزم من قول النحاة إن الظرف يقدر بـ(في) أنه يجوز دخول (في) عليه وأنه يتلفظ به، وكم من مقدر لا يلفظ به، نحو الفاعل في (اضرب) فإنه مقدر، ونحو الفعل الناصب للمنادى في نحو: يا عبد الله، فإنه مقدر، وكلاهما لا يلفظ به))[1]

**ـ بناء (حذام) لاجتماع العلمية والتأنيث والعدل فِراراً القول بالبناء للشبه بالحرف أو تضمين معناه:**

ذكر النحويون أسباباً كثيرة للبناء الواقع في الكلمات العربية ومنها بناء الاسم، فقالوا: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ(حذام، وقطام) ونحوهما، وادّعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حاذمة وقاطمة.[2]

ومما ذكره النحويون في علل بناء (حذام)، ما ذكره سيبويه من مشابهته لأسماء الأفعال، نحو: (نزالِ)، من أربعة أوجه: الموازنة اللفظية، والعدل، والتأنيث، والتعريف،[3]

ومن ذلك أيضاً قول المبرد أنه اجتمع فيه ثلاث علل، هي التعريف والتأنيث والعدل وهي تمنع الصرف، فلابد للتأنيث من تأثير وليس وراء منع

---

[1] التذييل والتكميل: 250/7

[2] ينظر: شرح شذور الذهب:122 وشرح ابن عقيل: 29/1 وشرح الأشموني: 166/3

[3] ينظر: الكتاب: 277/3

الصرف إلا البناء فبني لذلك[1]، ومنها أنّه متضمن لتاء التأنيث التي في (حاذمة وفاطمة)[2]، وقد رجح ابن الشجري (ت542هـ) القول الأول معللا ذلك بقوله: ((والقول الأول هو المعمول عليه؛ ألا ترى أنهم قد عدلوا (جُمادِ) عن الجمود وهو خال من تاء التأنيث))[3]

وقد رد أبو حيان الأندلسي ما ذهب إليه أبو علي الفارسي (ت377هـ) إلى أنه لا موجب للبناء إلا لشبه الحرف أو تضمن معناه، ولا يجوز أن يبنى عنده اسم لوقوعه موقع اسم مبني لأن الأسماء ليس أصلها البناء[4]، فقال أبو حيان: ((وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف، كثير التكلف، وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني، وإن لم يشبه الحرف، ولا تضمن معناه، ... وكان يتحمل ما قال لو أدى ما فرّ منه إلى شيء مستحيل، ولا يبعد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يحكم لها بحكم ما حلت محله))[5]

**ـ تذكير أحد جزئي العدد المركب فراراً من اجتماع علامتي تأنيث على لفظ واحد :**

قال النحويون في العدد المركب، بأنّه: ما تركب تركيبا مزجيا من عددين لا فاصل بينهما، يؤديان معا ـ بعد تركيبها وامتزاجهما ـ معنى واحدا جديدا لم يكن لواحد منهما قبل هذا التركيب، والأول يسمى: صدر المركب، والثاني يسمى: عجزه، وينحصر هذا القسم في الأعداد: أحد عشر، وتسعة عشر، وما بينهما،

---

(1) ينظر: المقتضب: 368/3 و373/3

(2) ينظر: شرح الرضي: 114/3

(3) أمالي ابن الشجري: 362/2

(4) ينظر: المسائل الحلبيات: 308

(5) التذييل والتكميل:134/1 ، 135

وحكمه: بناء آخر الكلمتين معا على الفتح، مهما كانت حاجة الجملة إلى مرفوع، أو منصوب، أو مجرور؛ ولذا يقال في إعرابهما: إنهما مبنيان معا على فتح الجزأين في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة.[1]

وذكروا أيضاً أنه يقال في العدد المركب: (عشر) في التذكير و(عشرة) في التأنيث وأنه يقال: (أحد) في المذكر و(إحدى) في المؤنث وأنه يقال: (ثلاثة وأربعة إلى تسعة) بالتاء للمذكر وسقوطها للمؤنث وأنه يقال: (اثنا عشر) للمذكر بلا تاء في الصدر والعجز من نحو: عندي اثنا عشر رجلا، ويقال: اثنتا عشرة امرأة للمؤنث بتاء في الصدر والعجز.[2]

أما في علة مجيء الجزء الثاني من العدد (ثلاثة عشر) مذكراً فقد ذكر أبو حيان أنّ تذكيره جاء فراراً من اجتماع علامتي تأنيث على لفظ واحد بمعنى واحد، إذ قال: ((استثقل ذلك في المذكر لأنهما بلفظ واحد ويمعنى واحد، فإنّ مدلول تاء ثلاثة وعشرة تذكير المعدود، فاتخذ لفظاً ومعنى، فكره اجتماعهما في شيئين كشيء واحد بخلاف إحدى عشرة فإنّ علامتيه مختلفتا اللفظ والمعنى)).[3]

وجاء تعليل أبي حيان الأندلسي في تذكير الجزء الثاني من العدد المركب من (13 ـ 19) أن هذه الأعداد تتركب تركيباً تصبح معها لفظاً واحداً ومعنى واحداً بخلاف الأعداد (11 ـ 12) التي تبقى بلفظين ومعنيين مختلفين، فعنده يجوز الجمع بين علامتي التأنيث في هذه الألفاظ لاختلاف معنييهما.[4]

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 758/2 وشرح ابن عقيل: 70/4 و النحو الوافي: 521/4

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 758/2 وشرح ابن عقيل: 72/4 والنحو الوافي: 521/4

(3) التذييل والتكميل: 318/9

(4) ينظر: المصدر نفسه: 318/9

وقد جاء تذكير الجزء الثاني من العدد هروباً من اجتماع علامتي تأنيث في لفظ واحد بمعنى واحد.

**ـ عدم جواز حذف أحد مفعولي (ظن) فراراً من التباس المتعدي إلى مفعولين منها بما يتعدى إلى مفعول واحد:**

يقول أبو حيان: ((ويقول لك قائلا: ما ظننتَ زيداً؟ فتقول: قائماً، تريد ظننتُهُ قائماً، فتحذف للعِلم، وإن شئتَ أظهرتَ هذا، وإذا قال: من ظننتَ قائماً؟ قلتَ: زيداً، ويجوز الإظهار هنا، فتقول: ظننتُ زيداً قائماً)).[1]

ويقول أبو حيان أيضاً: ((وما ذكرناه من أن مذهب الجمهور جواز حذف أحدهما إذا دل الدليل عليه قد خالف فيه بعض معاصرينا؛ فقال: وأما حذف أحدهما دون الآخر فمنعه الجمهور لأنهما متلازمان؛ لافتقار كل منهما إلى صاحبه؛ لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل، ولا يقال: فهلا جاز حذف أحدهما كما جاز حذف المبتدأ والخبر عند وجود القرينة؛ لأنا نقول: إنما لم يجز حذف أحد مفعوليها لئلا يلتبس المتعدي منها إلى مفعولين بما يتعدى إلى مفعول واحد، بخلاف خبر المبتدأ)).[2]

فمنع أبو حيان حذف أحد مفعولي (ظنّ) حتى وإن دل الدليل عليه، رغم أن مفعولي (ظنّ) أصلهما مبتدأ وخبر، وجاز حذف أحدهما عند وجود قرينه، إلا أن المنع جاء معللا بالفرار من الالتباس بين ما يتعدى منه إلى مفعول واحد، وما يتعدى منه إلى مفعولين.

---

(1) التذييل والتكميل: 17/6

(2) المصدر نفسه: 17/6

**ـ المفعول معه لا يكون إلا مع الفعل اللازم فراراً من التباسه بالمفعول به:**

أورد أبو حيان رأي النحويين فقال: ((المفعول معه يكون من الفعل المتعدي وغير المتعدي عند الأكثرين، تقول: لو خليتَ والأسدَ لأكلك، ولو تركتَ الناقةَ وفصلَيها لرضعها))[1]

ثم أورد رأيا آخر فقال: ((وقال قوم: إن هذا لا يكون إلا مع غير المتعدي؛ لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال ضربتك وزيداً، وزيداً: مفعول معه)).[2]

---

[1] التذييل والتكميل: 102/8

[2] المصدر نفسه: 102/8

# المبحث الثاني: الفِرارُ بين الأفعال

الأفعال هي المكون الثاني من مكونات الكلام العربي بعد الاسم، ويتلوها الحرف، وقد حدّه سيبويه بقوله: ((وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع)).[1]

وجاء حدّ أبي حيان للفعل بعرضه لتعريفه للكلمة، فقال: ((الكلمةً إما أن تدل على معناها بانفرادها، أو تدل على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، والذي قبله هو الفعل))[2]

وقسّم النحويون الفعل على أنواع وفق أسس واعتبارات لا يخفى ما فيها من النزعة العقلية المنطقية، إذ ينقسم الفعل على أربعة أقسام، من حيث: الزمن: إلى ماض ومضارع وأمر، ومن حيث الصحة والاعتلال: إلى صحيح ومعتل، ومن حيث الجمود والتصرف: إلى جامد ومتصرف، ومن حيث اللزوم والتعدي: إلى لازم ومتعد.

والفعل الماضي منه: كلمة دلت على حدث وزمان انقضى قبل زمن التلفظ، وحكمه البناء على الفتح قلت حروفه أو كثرت، وقد يخرج عنه إلى البناء على الضم عند اتصاله بواو الجماعة، أو البناء على السكون عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة.[3]

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه: 48/1

[2] التذييل والتكميل : 22/1

[3] ينظر: المقتضب: 2/2 والأصول في النحو: 36/1 و38 والنحو الوافي: 80/1

أما علّة بنائه؛ فلأنه يشابه الاسم من حيث إنه ينعت به كما ينعت بالأسماء المعربة، نحو: مررتُ برجل قامَ، كما تقول: مررتُ برجل قائم، وكذلك يشابه المضارع في الشرط، كقولك: إن فعلتَ فعلتُ، والمعنى: إن تفعلْ أفعلْ.[1]

ولا يتعين معنى الماضي للمضي فقط وإن كان الغالب من أحواله، فقد ينصرف إلى الحال عندما يقصد به الإنشاء نحو: بعتُ واشتريتُ، وغيرها من ألفاظ العقود، أو قد ينصرف معناه إلى الاستقبال، وذلك عندما يقتضي طلباً، نحو: رحِمَهُ الله، أو أن يُعطف على ما عُلم استقباله، وقد يحتمل الاستقبال والمضي معاً وذلك عند وقوعه بعد همزة التسوية نحو: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ.[2]

وقد قيل بأنّ الماضي أصل الأفعال لأنه أسبق الأمثلة، ولأنّ المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها، وقد ذهب الجمهور إلى أن الثلاثة أصول وذهب الكوفيون إلى أن الماضي والمضارع فقط أصول وأما الأمر فهو مقتطع من المضارع.[3]

أما الفعل المضارع فـ((كلمة تدل على أمرين معاً: معنًى وزمن صالح للحال والاستقبال))،[4] وقيل: هو ما كانَ في أوله إحدى الزوائد الأربع: الهمز والنون والتاء والياء، فالهمزة للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً نحو قولك: أنا أقوم، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره، نحو قولك: نحنُ نقومُ، والتاء للمخاطب نحو:

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه:16/1 والمقتضب: 2/2

(2) ينظر: همع الهوامع: 43/1

(3) ينظر: المصدر نفسه: 45/1

(4) النحو الوافي: 47/1

أنتَ تقوم، وتكون التاء أيضاً للمؤنث الغائب نحو: هي تقوم، والياء للغائب نحو: هو يقوم.[1]

وقد سُمّي المضارِع مُضارعاً من المضارَعة وهي المشابهة، إذ إنَّه ضارع الأسماء، أي: شابهها، فأصل المضارعة أن يشرب الفصيلان من ضرع واحد، فسميت المشابهة مضارعة؛ لأنّ المضارعة توجب الشّبه في غالب الأمر.[2]

ويقع الشبه بين الفعل المضارع والاسم من جهة اسم الفاعل، يقول سيبويه: ((وإنَّما ضارَعَت أسماءَ الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبدَ اللهِ ليفعَلُ، فيوافقُ قولك: لفاعلٌ، حتى كأنّك قلت: إنّ زيداً لفاعِلٌ فيما تريد من المعنى)).[3]

وكذلك بوقوعه صفة كما يقع اسم الفاعل صفة، فتقول: مررتُ برجل يضربُ، كما تقول: ضارب،[4] وكذلك وقعت المشابهة من حيث دخول اللام الداخلة في خبر إنّ على هذا الفعل كما تدخل على الاسم نحو: إنّ زيداً لقائم، وإنّ زيداً ليقومُ.[5]

والمضارع يصلح لزمانين أحدهما: الحال، والآخر: الاستقبال، ثم تدخل (سين، وسوف) فتهيئه إلى الاستقبال،[6] يقول سيبويه: ((وتقول: سيفعل، وسوفَ يفعلُ ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنىً كما تلحق الألف واللام الأسماء

---

(1) ينظر: المفصل: 321 والأصول في النحو: 39/1 والنحو الوافي: 47/1

(2) ينظر: الأصول في النحو: 123/1 وأسرار العربية:48 والتذييل والتكميل: 67/1

(3) كتاب سيبويه: 14/1

(4) ينظر: أسرار العربية: 49

(5) ينظر: المصدر نفسه: 49

(6) ينظر: الأصول في النحو: 39/1 والمفصل: 321

للمعرفة))،[1] فلمّا أشبه المضارع الاسم من هذه الأوجه حُمل عليه فيما يستحِقه وهو الإعراب.[2]

وقد أجمع البصريون والكوفيون على أنّ الفعل المضارع معرب، ولكن اختلفوا في علّة إعرابه، فذهب البصريون إلى أنّه أُعرب للأوجه السابقة في شبهه بالاسم، وذهب الكوفيون إلى أنّه أعرب لدخول المعاني المختلفة والأَوقات الطويلة عليه.[3]

أمّا فعل الأمر فهو: كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطبة،[4] فعلامته التي يعرف بها دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة،[5] وأضاف آخرون نون التوكيد.[6]

وحكمه: البناءُ على السكون، كما ذهبَ البصريونَ، أما الكوفيونَ فيرون أنّه معرب مجزوم،[7] وقد ردّ المبرد هذا الرأي بقوله: ((فأما إذا كان المأمور مخاطباً ففعله مبنيّ غير مجزوم وذلك قولك: اذهبْ، انطلقْ، وقد كان قوم من النحويين يزعمون أنّ هذا مجزوم، وذلك خطأ فاحش، وذلك لأنّ الإعراب لا يدخل من الأفعال إلاّ فيما كان مضارعاً للأسماء)).[8]

وقد يُبنى فعل الأمر على حذف آخره، وذلك عندما يكون معتلاً، نحو: اغزُ، واخشَ، وارمِ، كما قد يبنى على حذف النون، إذا كان مسنداً إلى ألف

---

(1) كتاب سيبويه: 14/1

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 80 وشرح المفصل: 208/4

(3) ينظر: الإنصاف: 446/2 و447

(4) ينظر: شرح المفصل: 289/4 والنحو الوافي: 48/1

(5) ينظر: شرح المفصل: 289/4 والنحو الوافي: 64/1

(6) ينظر: همع الهوامع: 34/1

(7) ينظر: الأنصاف: 427/2

(8) المقتضب: 131/2 وينظر: المصدر نفسه: 3/2

الاثنين، أو واو الجماعةِ، أو ياء المخاطبةِ، نحو: قوما، وقوموا، وقومي،[1] ويبنى على الفتح، إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد نحو: اكتبَنّ، واكتبَنْ.[2]

ومما جاء من الفِرار النحوي على مستوى الأفعال في مدونات أبي حيان الأندلسي:

**ـ إعمال الفعل وتعديته فراراً من القطع:**

من المعلوم أنَّ الفعل ضربان: متعدٍّ بغيره ومتعدٍّ بنفسه، فأما المتعدي بغيره فهو الفعل اللازم، وقد يقال فيه (متعدٍّ بحرف جر)؛ لأنّه يتعدى بحرف الجر نحو: خرج زيدٌ، وخرجتُ به، وكذلك فهو يتعدى بالهمزة نحو: خرج زيدٌ وأخرجته، ويتعدى بالتضعيف، نحو: خرج المتاع وخرّجته، ونقول في الثلاثة: فرح زيدٌ، وأفرحته، وفرّحته، وفرحتُ به.[3]

وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله: ((تقول: دخل وخرج وجلس. فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه ... وقد يجيء الشيء على فعّلت فيشرك أفعلت، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: فرح وفرّحته، وإن شئت قلت أفرحته)).[4]

والمتعدي على ثلاثة أضرب: إمّا أن يتعدى إلى واحد أو اثنين أو إلى ثلاثة، فالمتعدي إلى مفعول واحد نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، والمتعدي إلى مفعولين نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، والمتعدي إلى ثلاثة نحو: أعلمتُ زيداً عمراً

---

(1) ينظر: النحو الوافي: 101/1

(2) ينظر: المصدر نفسه: 100/1

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 2088/4 والتذييل والتكميل: 5/7 والنحو الوافي: 150/2

(4) كتاب سيبويه: 55/4

فاضلاً،[1] والهمزة والتضعيف وحرف الجر كما تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدي فهي كذلك تنقل المتعدي إلى واحد إلى متعد إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى متعد إلى ثلاثة مفعولين.[2]

ومما ورد من الفِرار النحوي في الأفعال في مدونات أبي حيان ما علق به على قول سيبويه: ((فإن قلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك نصبتَ، إلا في قول من قال: أكلوني البراغيثُ، أو تَحملُه على البَدَل فتجعله بدلاً من المضمَر، كأنّك قلت: ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلان، وعلى هذا الحدَّ تقول: ضربتُ وضربني عبدَ الله، تُضْمِرُ في ضربني كما أضمرتَ في ضربوني))[3]، إذ جاء رد أبي حيان بأن ذلك لا يخلو من الفِرار النحوي فقال: ((وهذا الذي ذكره ـ أي سيبويه ـ لا يخلو أن يكون فيه تهيئة وقطع، وذلك مما يفر النحويون منه، لأن ضربني مهيأ أن يعمل في عبد الله، وهو قد قطع عنه)).[4]

والقطع في النحو: وهو المخالفة للأول في حركته الإعرابية، والانفصال عنها إلى ما يخالفها في الرفع، أو النصب، بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود في الأول، فإن كان الأول مرفوعا جاز قطع ما بعده إلى النصب، وإن كان الأول منصوبا جاز قطع ما بعده إلى الرفع. وإن كان الأول مجرورا جاز فيما بعده القطع إلى الرفع، أو: القطع إلى النصب.[5]

وقول سيبويه في عبارة: (ضربوني قومَك) بنصب (قومك) وقطعه عن البدلية من الضمير المتصل (واو الجماعة)، وجعله مفعولاً به لفعل محذوف تقديره(أعني)، وتعميم ذلك على عبارة (ضربني عبدَ الله)، بقطع (عبد الله) أيضاً

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 295/4 وارتشاف الضرب: 2092/4 و2093

(2) ينظر: النحو الوافي: 158/2 . 166

(3) كتاب سيبويه: 78/1

(4) التذييل والتكميل: 127/7

(5) ينظر: النحو الوافي: 320/1

عن الفاعلية، أو البدلية من الضمير المستتر في الفعل (ضرب) المقدر بـ(هو) وجعله مفعولا به لفعل محذوف.

والفرق بين العبارتين هو أن في الأولى (فعل+ فاعل ضمير ظاهر+ مفعول به+ بدل من الفاعل أو مفعول به لفعل محذوف)، أما في الثانية(فعل+ فاعل ضمير مستتر+ مفعول به+ بدل من الفاعل أو مفعول به لفعل محذوف)، فالفاعل في العبارة الأولى ضمير ظاهر وفي الثانية ضمير مستتر.

وجواز الإتباع على البدلية والقطع إما أن يكون تفصيلاً لمجمل مذكور وأن يكون وافياً نحو: مررتُ برجالٍ زيدٍ وعمرٍ وبكرٍ، أو يكون غير تفصيل، نحو: مررتً بزيدٍ أخيك، فيجوز في (أخيك) الجر على أنه بدل من (زيد) ويجوز فيه القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ، أو إلى النصب بإضمار (أعني).[1]

وملخص ما سبق في القطع أنه: مخالفة الاسم الثاني لعلامة الاسم الأول، فإذا كان الأول مرفوعاً جاز في الثاني النصب على القطع، مع إعراب المقطوع مفعولا به لفعل محذوف. وإذا كان الأول منصوبا جاز القطع في الثاني إلى الرفع، أو إلى النصب، أو إلى الجر، مع إعرابه في كل حالة بما يناسبها، وتقدير العامل الملائم لها.[2]

أما الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب للتابع إلى الإعراب الآخر، فغرض بلاغي، هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماماً خاصاً، لرفعة شأنه، أو حقارة منزلته.[3]

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب: 1973/4 والنحو الوافي: 677/3

[2] ينظر: النحو الوافي 320/1

[3] ينظر: المصدر نفسه: 320/1

وجاء رد أبي حيان لقول سيبويه بأن النحويين غالباً ما يفرون من التهيئة والقطع، لأنّها تلزم تقدير محذوف في الجملة إلا لضرورة يقتضيها المعنى، أما في عبارات كهذه فالقول بتعدية الفعل أولى من القول بالقطع، فالفعل (ضرب) مهيأ أن يعمل في (عبد الله)؛ لأنّه من الأفعال المتعدية إلى مفعولها دون واسطة، فيكون في العبارة تقديم وتأخير دون الحاجة إلى تقدير محذوف.

**ـ فتح أحرف المضارعة مع الثلاثي وضمها مع الرباعي فراراً من كثرة الاستعمال:**

أحرف المضارعة مضمومة في الرباعي، مفتوحة في ما عداه، وفي علّة ذلك يقول الرضيّ: ((أصل الأفعال: ثلاثي، ورباعي، فتحت حروف المضارعة في الثلاثي؛ لأن الفتح، لخفّته، هو الأصل، فكان بالثلاثي: الأصل أولى، أو لأنّ الرباعي أقلّ، فاحتمل الأثقل الذي هو الضم، وتركوا الكسر؛ لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها)).[1]

فالعِلّة عند الرضي من باب ضمّ الأصل إلى الأصل؛ لأن الفتحة أصل في الحركات؛ لخفّتها، فاستحقها الثلاثي؛ لأنه أصل الأفعال، أمّا ضمُّ حرف المضارعة وما الحق به فهو من باب حمل الثقيل على القليل لأن الرباعي أقلّ والضم أثقل ((فأعطوا الأكثر الأخفّ، والأقلّ الأثقل؛ ليعادلوا بينهما)).[2]

وذكر ابن الورّاق(ت381هـ) وجهاً آخر إذ قال: ((وهو أن الضم أقوى من الفتح، وكان الرباعي قد حُذف منه حرف، فوجب أن يُعطى الرباعي الحركة القوية، ليكون فيه مع الفصل عوِضاً من المحذوف)).[3]

---

[1] شرح الرضي على الكافية: 19/4

[2] أسرار العربية: 278

[3] علل النحو: 184

ووافق أبو حيان النحويين في ذلك إذ قال: (( واعلم أن حركات هذه الحروف ـ أعني حروف المضارعة ـ مع الرباعي الضم، سواء أكان مجرداً نحو: يُدحرج، أم مزيداً، يُضارب، ومع الثلاثي وما زاد على الرباعي الفتح، نحو: يَضرب ويَنطلق يَستخرج، إذا كان مبنياً للفاعل)).[1]

والذي يستوقفنا هنا، الخماسي والسداسي، وهما أقل من الثلاثي أيضاً، ومن الرباعي كذلك، فَلِمَ لم تسرِ القاعدة وتطّرد فيكون الأثقل للأقل، شأنه شأن الرباعي.

والذي نراه أنهم أعطوا الفتح وهو الأخف لما هو ثقيل هو الخماسي والسداسي، لتسري قاعدتهم إعطاء الأخف للأثقل، وإذا نظرنا إلى بنية الخماسي أو السداسي، لوجدناها أكثر، وأطول من الثلاثي ومن الرباعي، فالخماسي والسداسي مفتوح حرف المضارعة نظراً لطول بنيته، أمّا الثلاثي فأعطي الفتح لكثرته ولخفّتها، والكثير يناسبه الخفيف.

ووصف ذلك أبو حيان بأن فيه فراراً نحوياً، فالفعل الثلاثي كثير في كلام العرب، أما الفعل الرباعي فأقل، والعرب تستعمل الفتحة مع الكثير لخفتها وغير الفتحة مع القليل لأنّها أثقل، هروباً من استعمال القليل لو خُفّف، يقول أبو حيان: ((وكان في هذين الفتح لأن الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي ثقيل، فاختاروا الفتح للكثير والثقيل لخفة الفتح، واختاروا الضم للقليل لئلا يكثر استعمال القليل لو خففوه)).[2]

فعلّة أبي حيان تكمن في الفرار من أن يكثر استعمال القليل، فلو استعملوا الفتحة الخفيفة مع القليل لكثر استعماله، فاستعملوا الضمة الثقيلة مع القليل.

---

[1] التذييل والتكميل: 78/1

[2] المصدر نفسه: 78/1

وجاء ذلك موافقاً لما ذكره ابن الوراق بقوله: ((فَإِن قيل: فَلم صَار الرباعي أولى من ضم الثلاثي؟ قيل: لِأَن الرباعي أقل فِي كَلَامهم من الثلاثي، وكرهوا ضم الثلاثي لِئَلَّا يكثر فِي كَلَامهم مَا يستثقلون)).[1]

**ـ حذف حرف العلة في المضارع المعتل عند الجزم فراراً من التباسه بالمرفوع:**

إن الجزم إعراب يختص بالأفعال، كما أنّ الجر إعراب يختص بالأسماء، ولما كان الجر بحرف جار، فكذا الجزم يكون بحرف جازم.[2]

وحروف الجزم على قسمين: قسم يجزم فعلاً واحداً، وهو: ( لم، لما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: لِيفعلْ، ولا في النهي)،[3] وقسم يجزم فعلين، وهو الشرط والجزاء.[4]

والأفعال المضارعة تُجزم عند دخول أحد الجوازم عليها وتكون علامة جزمها بحسب نوع الفعل المضارع، فإذا كان صحيح الآخر فيجزم بالسكون، وإن كان معتل الآخر بالألف أو الواو أو الياء، يجزم بحذف حرف العلة منه، أو كان من الأفعال الخمسة المسندة إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة تكون علامة جزمه حذف النون من آخره.[5]

وحرف العلة يحذف من آخر المضارع عند الجزم، وقد أورد النحويون عللا لذلك الحذف، يقول الرضي: ((وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم؛ لأن الجازم عندهم، يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف

---

(1) علل النحو: 184

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 9/3 وارتشاف الضرب: 1855/4

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 8/3 وشرح المفصل: 263/4 وشرح الرضي على الكافية: 81/4

(4) ينظر: كتاب سيبويه: 56/3 و93 وشرح المفصل: 263/4 ـ 288 والنحو الوافي: 405/4 و421

(5) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 72 وشرح قطر الندى: 55 والنحو الوافي: 182/1 و183

للاِستثقال قبل دخول الجازم، فلمّا دخل، لم يجد في آخر الكلمة، إلا حرف العِلّة المشابه للحركة فحذفه)).[1]

ويقول في ذلك ابن الوراق: ((وجاز حذف الحرف؛ لضعفه، إذ كان ساكناً، فجرى، مجرى الحركة في جواز الحذف عليه))،[2] وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري، إذ قال: ((وإنما حذفوا هذه الحروف في الجزم؛ لأنها أشبهت الحركات)).[3]

أما أبو حيان فيرى أنّ ((حرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بالأصلي، فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرة في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك)).[4]

وعلل ذلك بأنه فرار نحوي من التباس الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم بالمرفوع لو بقي حرف العلة على حاله، فكان الحذف ـ أي حذف حرف العلة ـ فِراراً من التباس المجزوم بالمرفوع من هذه الأفعال فقال: ((فحذف الجازم الضمة المقدرة، وحُذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون الصورة تكون واحدة، فلذلك قلنا إنّ هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم)).[5]

وعلّة أبي حيان تشبه إلى حد ما علّة سيبويه، إذ يقول: ((واعلم أنّ الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذِفَ في الجزم؛ لئِلاّ يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع. وذلك قولك: لم يَرْمِ ولم يغزُ ولم يْخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخِر، تقول: هو يَرْمي ، ويغزو، ويخشى)).[6]

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 25/4

(2) علل النحو: 157

(3) أسرار العربية: 230

(4) التذييل والتكميل: 203/1

(5) المصدر نفسه: 293/1

(6) كتاب سيبويه: 23/1

فتكون علامة جزم المضارع المعتل الآخر السكون، وإنما حذفت حروف العلة من آخر المجزوم فراراً من التباس المضارع المعتل المرفوع بالمجزوم لو بقيت الحروف دون حذف.

أمّا الخليل فيرى أنّ ((علامات الْجَزْم خمس السكون والضمة والكسرة والفتحة وَإِسْقَاط النُّون، فالسكون لم يخرجْ، والضمة لم يدعُ، وَلم يغزُ، والكسرة لم يقْضِ وَلم يرمِ، والفتحة لم يتهادَ وَلم يتصابَ، وَسُقوط النّون لم يخرجَا فِي الِاثْنَيْنِ وَلم يخرجُوا فِي الْجَمِيع)).[1]

وخالفه بذلك المحدثون إذ يرون أنّ الحذف هنا، هو قطع لِامتداد الحركة،[2] وهذا ما يسمى عند الصوتيين ((تقصير صوت المد))،[3] ولا شكّ أن الحركة ـ صوت المد القصير عندهم ـ الباقية على الفعل المعتل بعد الحذف نحو: لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يرَ، ما هي إلا دليل على ذلك المحذوف، وليست حركة إعراب.

**ـ حذف الفعل عند تكرار أو حصر مصدره فراراً من الجمع بين العوض والمعوض:**

قال النحويون بحذف الفعل لقرينه تدل عليه، ويبقى عمله فيما عمل فيه، سواء أكان عمله نصباً أم رفعاً،[4] كما اهتم الباحثون بتفصيل حذف الفعل

---

(1) الجمل في النحو: 211 و222

(2) ينظر: نحو المعاني: 53

(3) في الأصوات اللغوية: 291

(4) ينظر: كتاب سيبويه: 341/1 وشرح شذور الذهب: 213 وأوضح المسالك: 88/2 وهمع الهوامع: 133/2

ذاكرين أساليب العربية التي يحذف فيها الفعل وجوباً أو جوازاً، كما عرضوا للدلالات التي يحملها حذف الفعل في تلك التراكيب اللغوية.[1]

والمعروف أن الفعل عامل لفظي أساسي، وأحد ركني الجملة الفعلية، ولا يصح أن يكون أساساً ويحذف، وما جاء في العربية على هذا النحو حمله النحويون على محمل التأويل، فأوجبوا إضماره في بعض التراكيب، كما قالوا بجوازه في تراكيب أخرى.

ومن التراكيب التي ذكرها النحويون والتي يحذف فيها الفعل: حذف الفعل العامل في المفعول المطلق، فعامل المفعول المطلق من حيث الإظهار والحذف ثلاثة أقسام:[2]

قسم يجب فيه إظهار الفعل، إذ لا يجوز حذف عامل المفعول المطلق إذا كان الغرض من المفعول المطلق توكيد عامله.

وقسم آخر يجوز فيه الإظهار والحذف لدليل لفظي أو معنوي، كقولك لمن قدم من السفر: قدوماً مباركاً، أي: قدمتَ قدوماً مباركاً، فحذف عامل المفعول المطلق لدلالة الحال عليه.

وقسم ثالث: يجب فيه حذف الفعل لقيام المصدر مقامه، أي يكون المصدر بدلاً من فعله، ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه، يقول سيبويه: ((وإنما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل)).[3]

فمن المواضع التي ذكرها النحويون لحذف الفعل، حذف عامل المصدر المكرر أو المحصور، يقول الرضي: ((هذا مصدر يجب حذف فعله ... أن

---

(1) ينظر: حذف العامل في التركيب النحوي: 78 والأثر الدلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم: 1 ـ 19

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 335/1 وهمع الهوامع: 103/2 و120 وشرح الرضي على الكافية: 305/1 والتذييل والتكميل: 160/7 ومعاني النحو: 165/2

(3) كتاب سيبويه: 312/1

يكون المصدر مكرراً، أو بعد (إلّا) أو معناها، نحو: ما زيدٌ إلا سيراً، وما الدهر إلا تقلباً، وإنما أنت سيراً، وزيدٌ سيراً سيراً)).[1]

فإذا قام التكرار مقام فعل المفعول المطلق الذي يعرب خبراً وجب حذف الفعل: نحو: زيد سيراً سيراً؛ أي: زيد يسير سيرا، فـ(زيد): مبتدأ، والخبر محذوف تقديره (يسير)، ووجب حذفه لقيام تكرار (سيراً) مقامه، و(سيراً) الأولى: مفعول مطلق منصوب، و(سيراً) الثانية: توكيد لفظي منصوب.

وكذلك إذا كان المفعول المطلق محصورا وفعله المحذوف يعرب خبرا: نحو: (ما زيدٌ إلا سيراً) و(إنما زيدٌ سيراً)، فخبر (زيد) في المثالين محذوف تقديره: (يسير)، و(سيراً) مفعول مطلق ينوب عنه.

وقد وصف أبو حيان حذف الفعل في هذه التراكيب اللغوية بأنه فِرار نحوي من اجتماع العوض والمعوض عنه، فذِكْر المصدر جاء عوضاً عن ذكر الفعل الذي امتنع إظهاره، فقال: ((مثاله مكرراً: زيد سيراً سيراً، ومثاله محصوراً: ما أنت إلا سيراً ... فحذف الفعل، واستغنى عنه بمصدره، وجعل تكراره بدلا من اللفظ بالفعل، فامتنع إظهاره لئلا يجتمع عوض ومعوض عنه، والحصر قام مقام التكرار في سببية التزام الإضمار)).[2]

وذكر مثل ذلك أيضاً في موضع آخر إذ قال: ((ألا ترى أنك لا تقول: كان زيداً قائماً لأنّاً، لئلا تجمع بين العوض والمعوض منه ... )).[3]

وبذلك يكون حذف الفعل عند ذكر مصدره فراراً من اجتماع العوض الذي هو المصدر والمعوض عنه وهو الفعل.

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 315/1

(2) التذييل والتكميل: 83/4 و205/7

(3) المصدر نفسه: 205/4

**ـ تشبيه (ليس) بـ(ما) فِراراً من التناقض في زمن خبرها:**

الفعل (ليس) من الأفعال الناقصة، وهي أفعال تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ عمل المبتدأ والخبر، وترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها، وهذهِ الأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وأفعال ظن وأخواتها، ولا تستغني هذه الأفعال عن منصوبها بمرفوعها، المسند إليه، ولا يتم الكلام إلّا بذكر منصوبها.[1]

واختلفوا في علّة تسميتها ناقصة فذهبَ أكثر النحويين إلى أنها سميت ناقصة لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمان في حين أنّ هذهِ الأفعال لا تدل على حدث بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث؛ فكانت ناقصة لدلالتها على الزمان فقط وتجردها من الحدث.[2]

وذهبَ آخرون إلى أنّها سميت ناقصة لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام، بخلاف الأفعال المقتضية للمرفوع والمنصوب؛ فإنّهُ يتم مع مرفوعها كلام،[3] وقد جمع أبو حيان العلتين معا بقوله: ((وسميت هذه الأفعال نواقص؛ لكونها لا تكتفي بمرفوعها، وقيل سميت بذلك؛ لأنها لا تدل على الحدث)).[4]

وأختلف النحويون في (ليس) بين تركيبها وبساطتها،[5] كما اختلفوا بين حرفيتها وفعليتها.[6]

---

(1) ينظر: أسرار العربية: 113 وارتشاف الضرب: 1146/3 ومعاني النحو: 208/1

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 133/4 والنحو الوافي: 545/1

(3) ينظر: التذييل والتكميل: 132/4 والنحو الوافي: 545/1

(4) ارتشاف الضرب: 1151/3

(5) ينظر: العين: 300/7 ومقاييس اللغة: 164/1 والمسائل الحلبيات: 281 و282 وفي النحو العربي قواعد وتطبيق:137

(6) ينظر: كتاب سيبويه: 21/1 والمقتضب: 87 و406 والأصول: 83/1/1

وجاء في كتاب سيبويه: ((وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيد)).[1]

وجاء في موضع آخر: ((فمن ذلك قولُ بعض العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه. فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تَذْكُرَ الفعلَ ولم تُعْمِله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثلُ ما في إنَّهُ)).[2]

وفيما ذكره سيبويه وقع الفعل الماضي خبراً لـ(ليس)، والتقدير: ليس الأمرُ والشأن خلَقَ الله مثله، وليس الأمرُ والشأن قالها زيد، وقد فهم ابن مالك من نص سيبويه جواز المسألة فقال: ((وقد يليها الماضي ... وحكى سيبويه عن بعض العرب: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد)).[3]

وقد اشترط أبو حيان أن يكون اسمها ضمير الشأن، فقال: ((أنه لا يجوز أن يقع خبر (ليس) فعلًا ماضيًا إلا إن كان اسمها ضمير الأمر والشأن ... وحكى سيبويه من قول بعض العرب: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد، والوجه في هذا أن يكون في (ليس) ضمير الشأن، والجملة بعده خبر)).[4]

وأورد أبو حيان احتمالات أخرى لمجيء خبر (ليس) فعلا ماضياً، منها: أن تكون مشبهة بالحرف (ما)، فيقول: ((يحتمل ثلاثة أشياء؛ أحدها أن تكون (ليس) مشبهة بـ(ما)، فلا تحتاج إلى اسم وخبر، ولا يكون فيها ضمير أمر وشأن، بدليل قوله في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام: (وقد زعم بعضهم أن ليس كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف)، فلا ينبغي أن يحمل

---

(1) كتاب سيبويه: 147/1

(2) المصدر نفسه: 70/1

(3) شرح تسهيل الفوائد: 344/1

(4) التذييل والتكميل: 148/4

عليه ما وجدت مندوحة، فلم يبق إلا الوجهان الباقيان، عدل إلى أحدهما لأن هذا موضع تعظيم وتشريف، وضمير الشأن والقصة على هذا وضعه لا يقال إلا في موضع الإبهام والتعظيم)).[1]

وقد عدّ ذلك أبو حيان من باب الفرار النحوي، فـ(ليس) تستعمل في العربية لنفي الحال، ومجيء خبرها فعل ماض فيه تناقض، أما جعلها مشبهة بالحرف (ما) فهو فرار من ذلك التناقض، إذ يقول: (( فإن قلت: إنما فرّ إلى ذلك لأن خبر (ليس) لا يكون بالماضي فراراً من التناقض لأنها لنفس الحال، فبعدت نسبته من الماضي)).[2]

**ـ عمل (عسى) تامة فراراً من الفصل بينها وبين ومعمولها بأجنبي:**

عدّ النحويون (عسى) من أفعال المقاربة، وأفعال هذا الباب ثلاثة أنواع: وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: كاد، وأوشك، وكرب، وما وضع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عسى، واخلولق، وحرى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ.[3]

ولما كانت (عسى) فعل مقاربة، فقد حُملت على (كان) برفع الاسم الأول ونصب الثاني فتجري مجرى الأفعال الناقصة، غير أنها تفترق عن (كان) في أنّ الخبر فيها لا يكون إلّا مضارعاً مسبوقاً بـ(أن) الناصبة، ونَدَرَ مجيؤه

---

[1] التذييل والتكميل: 149/4 وينظر: كتاب سيبويه: 145/1 و147

[2] التذييل والتكميل: 149/4

[3] ينظر: شرح ابن الناظم: 110 وشرح ابن عقيل: 323/1

اسماً،[1] والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر وإفادة المعنى في الخبر، ألا ترى أن كان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر.[2]

ويرى جمهور النحويين أنّ (عسى) فعل، خلافاً لابن السراج فإنّه زعم أنّها حرف،[3] لأنّ الجامع بينهما إفادة معنى الترجي وعدم التصريف، وقد نقل النحويون القول بحرفية (عسى) عن سيبويه.[4]

وقد أورد النحويون وجهاً آخر لـ(عسى) بأنها قد تكون تامة، يقول ابن يعيش: ((منها (عسى)، ولها مذهبان: أحدهما أن تكون بمنزلة (قارب)، فيكون لها مرفوع ومنصوب، إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون (أن) مع الفعل متأولاً بالمصدر، كقولك: (عسى زيد أن يخرج)، في معنى: قارب زيد الخروج، ونحو قوله تعالى: ﴿**فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ**﴾{المائدة:52}. والثاني أن يكون بمنزلة (قرب)، فلا يكون لها إلّا مرفوع، إلّا أن مرفوعها (أن) مع الفعل في تأويل المصدر، كقولك: (عسى أن يخرج زيد)، في معنى: قرب خروجه. قال الله تعالى: ﴿**وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ**﴾{البقرة:216} ...)).[5]

وجاء ذكر الخلاف حول عمل (عسى) عند ابن عقيل بعد أن حدد (عسى) التامة بأنها المسنودة إلى أن والفعل فقال: ((وهذا إذا لم يلِ الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه به فإن وليه نحو: عسى أن يقوم زيد، فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 322/1 ـ 324 وشرح الأشموني: 433/1

(2) ينظر: شرح المفصل: 372/4

(3) ينظر: الأصول في النحو :2/ 218 وأسرار العربية: 108 والتذييل والتكميل: 327/4 ومغني اللبيب: 1/ 201

(4) ينظر: كتاب سيبويه: 375/2 وأوضح المسالك: 319/1

(5) شرح المفصل: 372/4 وينظر: كتاب سيبويه: 158/3

بعد (أن) فـ(أن) وما بعدها فاعل لـ(عسى)، وهي تامة ولا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعاً بـ(عسى) اسماً لها وأن والفعل في موضع نصب بـ(عسى) وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى)، وجاز عوده عليه وإن تأخر لأنه مقدم في النية)).[1]

وإلى هذا الوجه قد أشار أبو حيان بقوله: ((منهم من منع ذلك، وإلى المنع ذهب الأستاذ أبو علي، وزعم أنه لا يجوز في (عسى) في (عسى أن يذهب عمرو) وأشباهه إلا أن يكون (عمرو) فاعلاً لـ(يذهب). والذي يجيز تقديمه يجيز هذا الوجه الأخير، وتسد (أن) مع صلتها في ذلك مسد الاسم والخبر، كما سدت مع صلتها مسد مفعولي ظننتُ في قولك: ظننتُ أن يقومَ زيدٌ)).[2]

أما في مثل قوله تعالى: ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾ {الإسراء:79}، يوجب النحويون إعراب كلمة: ﴿رَبُّكَ﴾، فاعلاً للفعل: ﴿يَبْعَثَكَ﴾. ولا يجيزون أن تكون مبتدأ متأخراً، ولا اسماً لـ(عسى) الناقصة، ولا غير ذلك.

وحجتهم في المنع أن إعرابها بغير الفاعلية للفعل: ﴿يَبْعَثَكَ﴾، يؤدى إلى وجود كلمة أجنبية في وسط صلة (أنْ) فمن الخطأ إعراب (أن): مصدرية، و﴿يَبْعَثَكَ﴾، مضارع منصوب بها، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود على ﴿رَبُّكَ﴾، المتأخر في اللفظ؛ دون الرتبة؛ وعلة الخطأ أن كلمة: ﴿رَبُّكَ﴾، سواء أكانت مبتدأ متأخراً، أم اسماً لـ(عسى)، قد وقعت غريبة بين أجزاء صلة

---

[1] شرح ابن عقيل: 341/1 و342 وينظر: المقتضب: 68/3 و69 والإيضاح العضدي: 77 والتوطئة: 297

[2] التذييل والتكميل: 351/4 وينظر: الإيضاح العضدي: 77 والتوطئة:297

(أنْ) لأنها ليست من تلك الصلة، وفصَلتْ بين تلك الأجزاء. ولا يجوز الفصل بأجنبي في تلك الصلة. مع إعراب: ﴿مَقَامًا﴾: ظرف.[1]

وقد عدّ أبو حيان ذلك فراراً نحوياً، إذ يفرّ النحويون من إعراب (ربُّكَ) اسماً لـ(عسى) الناقصة؛ لأنّه أجنبياً فهو فاعل للفعل (يَبعَثَكَ) المنصوب بـ(أن) المصدرية المشكلة بمصدرها المؤول معه فاعلاً لـ(عسى) التامة، فيقول: ((ومن هذا الوجه قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾{الإسراء:79}، ولا يجوز أن يكون ﴿أَنْ يَبْعَثَكَ﴾ في موضع خبر ﴿عَسَى﴾، و﴿رَبُّكَ﴾ اسم ﴿عَسَى﴾ لئلا يفصل بين ﴿أَنْ يَبْعَثَكَ﴾ وبين ﴿مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ بـ﴿رَبُّكَ﴾، وهو أجنبي من ﴿يَبْعَثَكَ﴾ لأنه مرفوع بعسى)).[2]

---

[1] ينظر: شرح المفصل: 376/4 وشرح الرضي: 217/4 والنحو الوافي: 629/1

[2] التذييل والتكميل: 351/4

# المبحث الثالث: الفرار بين الحروف والأدوات

عرَّف سيبويه الحرف بأنّه ((ما جاء لمعنىً وليس باسمٍ ولا فعل))،[1] وعرَّفه النحويّون بعده بأنّه ما دلّ على معنىً في غيره فقط، غير مقترن بزمان.[2]

وتنقسم الحروف على قسمين: عاملة، وغير عاملة، والعاملة لها عمل ومعنىً، وغير العاملة لها معنىً لا غير، فما اختصّ من الحروف العاملة بالأسماء عمل فيها رفعاً ونصباً وجراً، وما اختصّ منها بالأفعال عمل فيها نصباً وجزماً، إلاّ ما كان من الحروف متنزلاً منزلة الجزء من الكلمة كالألف واللام وحرف التنفيس.[3]

والحروف سواء أكانت للإضافة أم للعطف أم للنفي أم للاستفهام ... الخ، فهي تمثل قسماً ثالثاً من أقسام الكلام، يسمّيه اللغويون المحدثون بـ(الأدوات).[4]

والأداة النحوية هي كلمة تستعمل للرّبط بين الكلام، أو للدّلالة على معنىً في غيرها، أو هي الحرف المقابل للاسم والفعل.[5]

وقد جاء مصطلح الأداة عند سيبويه مساوياً لمصطلح الحرف في قوله: ((وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء يدخلان على كل محلوف به))،[6] فجعل سيبويه الواو والباء من حروف الجر أدوات.

---

(1) كتاب سيبويه: 12/1

(2) ينظر: المفصل: 379 وشرح المفصل: 447/4 وشرح شذور الذهب: 18 والنحو الوافي: 68/1

(3) ينظر: أسرار العربية:40 والتذييل والتكميل: 114/11 وشرح ابن عقيل: 24/1 والنحو الوافي: 71/1

(4) ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير:37 والأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم: 7

(5) ينظر: شرح المفصل: 450/4 و451

(6) كتاب سيبويه: 496/3

كما جاء المصطلح عند المبرد، إذ أطلقه على الأدوات التي توصل للقسم نحو: اللام في قولك: والله لأقومنّ و والله لزيدٌ أفضل من عمرو،[1] كما أطلقه على الأفعال، إذ قال: ((اعلم أَن الْأَفْعال أدوات للأسماء تعْمل فِيها كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة وإِن كانت الْأَفعال أقوى في ذلك)).[2]

ومن بين من ورد عنهم مصطلح الأداة ابن هشام الأنصاري، إذ أطلقه على أدوات الشرط وأدوات الاستفهام وأدوات الاستثناء،[3] كما أطلق عليها مصطلح (المفردات)، ويعني بها الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف،[4] وهو ما جاء عند السيوطي، إذ قال: ((وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف))،[5] ليتسع مفهوم الأداة عند النحويين ليشمل الحروف وما شابهها من أسماء وأفعال وظروف.

وقد توسع مفهوم الأداة عند المحدثين حتى شمل عند بعضهم النواسخ الفعلية(كان وأخواتها، وكاد وأخواتها)،[6] فيعرّف الدكتور تمّام حسّان الأداة بأنّها: ((مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تُعبر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة)).[7]

---

(1) ينظر: المقتضب: 2: 318 و321 و334

(2) المصدر نفسه: 80/4

(3) ينظر: مغني اللبيب: 19 و102 و134 و576 و784

(4) مغني اللبيب: 17

(5) الإتقان في علوم القرآن: 166/2

(6) ينظر: دراسات في الأدوات النحوية: 24

(7) اللغة العربية معناها ومبناها: 123

ويقول الدكتور مهدي المخزومي: (( وأدوات التعبير كلمات بعضها مؤلَف من حرف أو حرفين، وبعضها مؤلَف من أكثر من حرفين، وتتألف من هذه الأدوات طوائف تشترك كلٌّ طائفةٍ منها في معنى خاص تؤديه)).[1]

وعرّفها الدكتور مصطفى النحّاس: ((أنها مجموعة معيّنة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب العربية)).[2]

فالمحدثون عَرّفوا الأداة على نحو دقيق وواضح، لتمثل معنى شاملاً من حروف، وأسماء، وأفعال، فالأداة تمثل عندهم كلمات تعمل وظائف معينة، فـ(إنْ، وأنّى، ومتى)، تجزم فعلين، و(لَنْ وإذن، وحتى)، تنصب، و(عن، وعلى، وإلى)، تجرّ، ولهذه الأدوات خصائص منها: التعليق، والربط، والزيادة، وتضمين معاني جديدة، وبناؤها على حرف أو حرفين أو أكثر، وهذا ما يمكن استشفافه من تعريفات المحدثين .

ويقوم هذا المبحث برصد ما جاء في مدونات أبي حيان الأندلسي من فرار نحوي حاصل على مستوى تلك الحروف والأدوات، وكما يأتي:

**أولاً: الفرار في الحروف والأدوات الأحادية :**

**ـ (الباء) بمعنى (على)، أو للاستعانة فراراً من الحكم بزيادتها:**

اهتم النحويون بمعاني حرف الجر (الباء)، فذكر سيبويه للباء معنى أساسياً، إذ قال: ((وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُه بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله))،[3] وهذا ما أسماه المبرد (الإلصاق)، إذ قال: ((وأما

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه: 230

[2] دراسات في الأدوات النحوية: 24

[3] كتاب سيبويه: 217/4

الباء فمعناه الإلصاق بالشيء، وذلك قولك: مررتُ بزيدٍ، فالباء ألصقت مرورك بزيد)).[1]

وقد تعددت معاني الباء عند النحويين فدخل معنى الاستعانة مع معنى الإلصاق، وهذا ما نجده عند ابن السراج في مثل: كتبتُ بالقلم، أو لا يدخل في مثل: مررتُ بزيدٍ ونزلتُ بعبد الله،[2] وقد أشار ابن السراج إلى معنى الزيادة للتوكيد.[3]

وأحصى النحويون معاني متعددة للباء غير الإلصاق والاستعانة، منها: التعدية، والتعويض، والتبعيض، والمصاحبة، والمجاوزة، والظرفية، والبدل، والسببية، الاستعلاء أي بمعنى (على)، والتأكيد وهي الزائدة.[4]

وأختلف النحويون حول معنى الباء في عبارة ﴿بِمِثْلِ﴾ في قوله تعالى: **﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾** {البقرة:137}، فنجد النحويين ومعربي القرآن يذكرون للباء معاني متعددة ويختلفون حول معناها في الآية الواحدة، وقد يكون المتحكم بهذا الخلاف الصنعة النحوية أو السياقين المقامي واللغوي كما بدا ذلك في عبارة ﴿بِمِثْلِ﴾، إذ أورد أبو حيان أقوال النحويين في حرف (الباء) في ﴿بِمِثْلِ﴾ فقال: (( وَقِيلَ: ليستْ بزائدَة، وهي بمعنى على؛ أَيْ فإن آمَنُوا على مِثلِ ما آمنتم به، ولأنّ الباء بمعنى على، قد قِيلَ به، وممن قال به ابن مالك، قال ذلك في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ﴾ {آل عمران:75}؛ أي على قنطار. وقيل: هي

---

(1) المقتضب: 142/4

(2) ينظر: الأصول في النحو: 412/1 و413

(3) ينظر: المصدر نفسه: 413/1

(4) ينظر: التذييل والتكميل:194/11 وأوضح لمسالك: 31/3 ـ 34 وشرح ابن عقيل: 22/3 والنحو الوافي: 490/2 ـ 495

للاستعانة، كقولك: عملتُ بِالقَدُوم، وكتبْتُ بالقلم، أي فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم)).[1]

وقد عدّ أبو حيان إطلاق تلك المعاني ـ أي الاستعلاء والاستعانة ـ على حرف الباء إنما هو فرار من القول بزيادتها، إذ قال: ((وذلك فرار من زيادة الباء، لأنه ليس من أماكن زيادة الباء قياساً)).[2]

وزيادة الباء استلزم عند بعض المفسرين القول بأنّ لله تعالى مِثْل، وهذا من الشرك،[3] إلّا أنّ كثيراً من المفسرين قد وجّهوا الآية توجيها آخر، إذ قالوا أن دين الحق واحد لا مثل له وهو دين الإسلام، ولا دين آخر يماثل دين الإسلام في لأنّه حقاً، فيكون المعنى فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم التي آمنتم بها، أو تصديق مثل تصديقكم وتوحيد مثل توحيدكم فقد صاروا مسلمين.[4]

**ـ زيادة الاسم فراراً من زيادة حرف الجر (الكاف):**

الكاف أكثر استعمالاتها في العربية حرف جر، ومعناها التشبيه،[5] يقول سيبويه: ((وكاف الجر التي للتشبيه، وذلك قولك: أنتَ كزيدٍ))،[6] ويقول الزجاجيّ: ((الكاف تكون للتشبيه، كقولك: زيدٌ كعمرو)).[7]

---

(1) البحر المحيط: 652/1 وينظر: شرح التسهيل: 152/3

(2) البحر المحيط: 652/1

(3) ينظر: جامع البيان: 600/2 والكشاف: 195/1 والبحر المحيط: 652/1

(4) ينظر: جامع البيان: 600/2 معاني القرآن وإعرابه: 214/1 والهداية في بلوغ النهاية: 6823/11

(5) ينظر: الجنى الداني: 78 ومغني اللبيب: 234

(6) كتاب سيبويه: 217/4

(7) حروف المعاني: 39

وقد تستعمل الكاف غير جارة، وذلك عندما تكون علامة للمضمر المنصوب، نحو: أكرمتُكَ، أو المضمر المجرور، نحو: مررتُ بكَ.[1]

وتكون الكاف الجارة زائدة للتوكيد، يقول ابن جني: ((واعلم أن هذه الكاف التي هي حرف جار كما كانت غير زائدة ... فقد تكون زائدة مؤكدة بمنزلة الباء في خبر (ليس) و(ما) و(من) وغير ذلك من حروف الجر))،[2] وقد قال كثير من النحويين بزيادتها.[3]

ويحكم بزيادتها عند دخولها على كلمة (مثل)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ {الشورى:11}، وتقديره: ليس مثله شيء، فلابد من زيادة الكاف ليصح المعنى؛ لأنّك إن لم تعتقد ذلك أثبتّ له ـ عزّ اسمه ـ مثلاً، فزعمت أنه ليس كالذي هو مثله شيء،[4] وفي ذلك يقول ابن السراج: ((فالكاف زائدة؛ لأنه لم يثبت له مثلاً ـ تبارك وتعالى عن ذلك ـ والمعنى: ليس مثله شيء)).[5]

وقيل: إنّ الكاف في الآية: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، ليست بزائدة، وإنما الزائدة هي كلمة (مثل)،[6] وقد ردّ كثير من النحويين القول بزيادة الاسم لأن القول بزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت.[7]

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 199/4 ومغني اللبيب: 240 وحروف المعاني والصفات: 39

(2) سر صناعة الإعراب: 300/1

(3) ينظر: المقتضب: 140/4 والأصول في النحو: 437/1 وحروف المعاني والصفات: 40 وأسرار العربية: 196 وشرح التسهيل: 170/3 والجنى الداني: 80 ومغني اللبيب: 237 وهمع الهوامع: 248/2

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب: 300/1

(5) الأصول في النحو: 438/1

(6) ينظر: مغني اللبيب: 238

(7) ينظر: الجنى الداني: 80 وهمع الهوامع: 448/2

وذكر أبو حيان زيادة حرف الكاف بقوله: ((وقد تزاد إن أمن اللبس، مثاله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، أي: ليس مثله شيء، ولا يجوز إلا أن تكون زائدة؛ لأنه يقتضي إثبات مثل الله، ولا مثل له تعالى)).[1]

ثم ذكر أبو حيان القول بزيادة الكلمة بدلاً من القول بزيادة الحرف، إذ قال: ((ومن الناس من جعل مثلا في الآية زائدة، وزعم أن مثلا تزاد، ومنه قول العرب: مثلك يفعل هذا، تريد: أنت تفعل هذا)).[2]

وقد وصف أبو حيان القول بزيادة الاسم بأنه فرار نحوي، فقال: ((وهذا ليس بشيء، فرّ من زيادة الحرف إلى زيادة الاسم))،[3] فعدّ قول النحويين والمفسرين بزيادة الاسم فراراً نحوياً من القول بزيادة الحرف، فهي ليست للتشبيه، وإنّما لتوكيد معنى النفي الذي في ليس، فقد نفى ـ سبحانه وتعالى ـ وجود شبيه مثله يماثله ثم زاد الكاف في الخبر ليؤكد انتفاء وجود شيء يماثله.

**ـ الحكم بإعراب حرف (الكاف) في (كذا) وزيادتها فراراً من دعوى التركيب فيها:**

ومن زيادتها: الكاف الداخلة على (ذا) الإشارية في قولهم: له عليّ كذا وكذا درهماً، يقول سيبويه: ((وذلك قولك: له كذا وكذا درهما، وهو مبهمُ في الأشياء بمنزلة كم، وهو كنايةٌ للعدد)).[4]

---

[1] التذييل والتكميل: 259/11

[2] التذييل والتكميل: 259/11 وينظر: جامع البيان: 553/13 ومفاتيح الغيب: 318/2 ـ 319

[3] التذييل والتكميل: 259/11 و260

[4] كتاب سيبويه: 170/2

وفي ذلك يقول ابن جني: ((ومن زيادة الكاف ـ أيضاً ـ قولنا: لي عليه كذا وكذا، فـ(الكاف) هنا زائدة؛ لأنّه لا معنى للتشبيه في الكلام، إنّما معناه: لي عليه عدد ما، فلا معنى للتشبيه هنا، وإذا لم يكن هنا تشبيه فـ(الكاف) زائدة ...)).[1]

وإلى هذا المعنى أشار عدد من النحويين،[2] فقد ذكر ابن هشام أنّ (كذا) ترد على ثلاثة أوجه: أَحدها أَن تكون كلمتين باقيتين على أَصلهما وهما (كاف) التشبِيه و(ذا) الإشارية، والثاني أَن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد، والثالث أَن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد.[3]

وقد ذكر أبو حيان ذلك إذ قال: ((أمَّا الكاف فأصلها التشبيه، و(ذا) أصلها أنها اسم إشارة للمفرد المذكر، فمتى أُبقيت كل واحدة منهما على موضوعها الأصلي فلا تركيب فيها، ولا تكون إذ ذاك كناية عن شيء، وإن أُخرجت عن موضوعها الأصلي فإنَّ العرب استعملتها كناية عن عدد وعن غير عدد، وفي كلتا الحالتين تكون مركبةً، ولذلك لا يثنَّى ذا، ولا يجمع، ولا يؤنَّث، ولا يُتبَع بتابع، لا نعت، ولا عطف، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا تتعلق الكاف بشيء، ولاً تدلُّ على تشبيه؛ لأنهما بالتركيب حدث لهما معنًى لم يكن قبله، ولا تلزم الصدر، ولا تكون مقصورة على إعراب خاصّ، بل تُستعمل في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جر بالإضافة وبالحرف)).[4]

---

(1) سر صناعة الإعراب: 312/1

(2) ينظر: المقتضب: 183/3 والأصول في النحو: 320/1 وهمع الهوامع: 606/2

(3) ينظر: مغني اللبيب: 247 ـ 248

(4) التذييل والتكميل: 62/10

ومن أقوال النحويين يُفهم أنّ (كذا) تكون صيغتها ثابتة في كل الحالات، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنايات العدد، وهي ـ في أصلهاـ مركبة من (كاف) التشبيه، و(ذا) الإشارية، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة، تؤدي معنى جديدا مستقلا، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة فالغرض منها الإخبار عن شيء معدود قليل أو كثير، وفي هذه الصورة تعد كلمة من كنايات العدد المبهمة، مبنية على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، فمحلها بحسب حاجة الجملة.

وقد عدّ أبو حيان قول النحويين بإعراب (الكاف) أو زيادتها من الفرار النحوي، إذ يقول: (( ومن النحويين مَن حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسماً، ومنهم مَن حكم عليها بالزيادة، ولزمت، وكل هذا فرار من دعوى التركيب فيها))،[1] فقد فرّ النحويون من القول بالتركيب إلى القول بإعرابها أو زيادتها.

**ـ حذف (واو) الحال فراراً من اجتماعها مع حرف العطف:**

تقع الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية حالاً، ويكون موضعها نصباً،[2] واشترط النحويون أن تقع الجملة حالاً ثلاثة شروط:[3] أحدها: أن تكون الجملة خبرية، ثانيها: أن تكون مصدرة بدليل استقبال، وثالثها: أن يكون فيها رابط يربطها مع صاحب الحال، وهذا الرابط يكون على قسمين: الأول: ضمير يعود على صاحب الحال نحو: جاء زيد يده على رأسه، والآخر: (واو) الحال، وتسمى (واو) الابتداء، وعلامتها، صحة وقوع (إذ) موقعها.

---

[1] التذييل والتكميل: 62/10 وينظر: همع الهوامع: 606/2

[2] ينظر: المرتجل: 342 ومغني اللبيب: 536 وارتشاف الضرب: 1602/3 وشرح الأشموني: 29/2

[3] ينظر: تسهيل الفوائد:112 وشرح الكافية:40/2 وأوضح المسالك:285/2 والتذييل والتكميل:165/9

وإلى هذا المعنى أشار ابن عقيل بقوله: ((وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بد فيها من رابط، وهو في الحالية إما ضمير نحو: جاء زيد يده على رأسه، أو واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع (إذ) موقعها، نحو: جاء زيد وعمرو قائم، التقدير إذ عمرو قائم، أو الضمير والواو معا، نحو: جاء زيد وهو ناوٍ رحلة)).[1]

وإنما احتاجت الجملة الحالية إلى (الواو) دون الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ؛ لان جملة خبر المبتدأ مما لا يستغنى عنها، فلا تحتاج إلى رابط غير الضمير، أمّا الحال فالغالب فيه أن يكون فضلة يأتي بعد تمام الكلام، فاحتيج إلى رابط غير الضمير، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط وهو (الواو).[2]

وقد منع النحويون مجيء الواو في الجملة الاسمية الحالية المعطوفة على حال سابق، نحو: جاء زيد ماشياً أو هو راكب، فلا يجوز: أو وهو راكب،[3] فلا يصح هنا أن يكون الرابط واو الحال لوجود حرف العطف (أو) وواو الحال لا تلاقي حرف العطف.

وقد علّق أبو حيان على هذه المسألة معللا فقال: ((يجب انفراد الضمير، ولا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك في الجملة الابتدائية الواقعة حالاً إذا عُطفتْ على حال، وذلك كراهة اجتماع حرفي عطف)).[4]

---

(1) شرح ابن عقيل: 278/2

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 41/2

(3) ينظر: أوضح المسالك: 288/2 وشرح الأشموني: 32/2 والنحو الوافي: 396/2

(4) التذييل والتكميل: 178/9

وذكر أبو حيان هذه المسألة أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**﴾{الأعراف:4}، إذ يقول: ((فما بال قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾، قلتُ: قدّر بعض النحويين الواو المحذوفة وردّه الزجاج، فقال: لو قلت جاءني زيدٌ راجلاً أو هو فارس، أو جاءني زيد هو فارس، لم يحتج فيه إلى واو؛ لأنّ الذكر قد عاد إلى الأول والصحيح أنها إذا عُطفتْ على حال قبلها حُذفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفي عطف؛ لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: جاء زيدٌ راجلاً أو هو فارس، كلام فصيح واردٌ على حدّه)).[1]

فجاء تعليل أبي حيان لامتناع اجتماع حرف العطف مع واو الحال بأنه فرار نحوي قائم على الكراهة والاستثقال من اجتماعهما، معبراً عن ذلك بقوله: ((أنها قد تحذف إذا وليها حرف عطف كراهة اجتماع حرفي عطف)).[2]

**ـ (الواو) للقسم لا للعطف فراراً من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار:**

معنى العطف هو الاشتراك في تأثير العامل، يقول ابن يعيش: ((معنى العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل، وأصلُه المَيْلُ، كأنّه أُميل به إلى حَيّزِ الأوّل، وقيل له نسقٌ لمُساواته الأوّل في الإعراب)).[3]

وحروف العطف هي الحروف التي يشرك بها المتبوع والتابع في الإعراب، وهي تسعة: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتى.[4]

---

(1) البحر المحيط: 12/5 وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 317/2

(2) التذييل والتكميل: 178/9

(3) شرح المفصل: 276/2

(4) ينظر: أسرار العربية: 219 وهمع الهوامع: 185/3

ومن هذه الحروف ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي: الواو، وثم، والفاء، وحتى، وأم، وأو، ومنها ما يشرك لفظا فقط، وهي: بل، ولا، ولكن، فهذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو: ما قام زيد بل عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تضرب زيداً لكن عمراً.[1]

وما يهمنا هنا: الواو، فهي أصل حروف العطف،[2] وهي تعني: مطلق الجمع،[3] فتعطف الشيءَ على مصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه، يقول ابن مالك: ((وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة))،[4] وعلى هذا إذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، فيحتمل ثلاثةَ معان: ((أحدها: أن يكون قاما معاً في وقت واحد، والثاني : أن يكون المتقدم قام أوّلاً، والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً))،[5] فالواو لا تفيد أكثر من التشريك في الحكم، والجمع، يقول سيبويه: ((فالواو التي في قولك: مررتُ بعمرٍو وزيدٍ. وإنّما جئتَ بالواو لتضم الآخر إلى الأوَّل وتجمعهما. وليس فيه دليل على أنّ أَحدهما قبل الآخر)).[6]

وقد تعرض النحويون إلى مسألة لزوم إعادة حرف الجر إذا عطف على ضمير مجرور، فسيبويه لا يجوز عنده عطف الاسم الظاهر على المضمر إلا

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 225/3 وشرح الأشموني: 361/2

(2) ينظر: أسرار العربية: 219

(3) ينظر: همع الهوامع: 185/3 والنحو الوافي: 557/3

(4) تسهيل الفوائد: 174

(5) ارتشاف الضرب: 1981/4

(6) كتاب سيبويه: 216/4

بإعادة حرف الجر، إذ يقول: ((ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ))،[1] وهذا قول جمع من النحويين.[2]

وقد علّلوا لذلك بأن المضمر المجرور داخل فيما قبله، لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد لذا لزمه ذلك، أي عدم العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، وهذا ما نص عليه سيبويه بقوله: ((كرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنها لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها)).[3]

ولم يخرج أبو حيان عن أقوال النحويين بعدم جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة حرف الجر، وجاء ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾ {النساء:1}، إذ قال: ((وذهبت طائفة إلى أن الواو في ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ واو القسم لا واو العطف والمتلقى به القسم هي الجملة بعده)).[4]

واختلف النحويون في إعراب ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، فمنهم من أعربها بالنصب على أنّه عطف على لفظ الجلالة، أي: واتقوا الأرحامَ، أي لا تقطعوها، وقدّر بعضهم مضافاً، أي قطعَ الأرحامِ، ومنهم من عطفها على محل المجرور في ﴿بِهِ﴾، نحو: مررت بزيدٍ وعمرا، ومنهم (والأرحامِ) بالجر على أنه عطف على الضمير بغير إعادة الجار، ومنهم على أنه ليس معطوفاً على الضمير بل الواو

---

(1) كتاب سيبويه: 381/2

(2) ينظر: المقتضب: 152/4 والأصول في النحو: 119/2 ومعاني القرآن وإعرابه: 6/2 وشرح المفصل: 282/2 وتسهيل الفوائد: 178 وشرح الرضي على الكافية: 336/2 وشرح ابن عقيل: 240/3 وشرح الأشموني: 394/2

(3) كتاب سيبويه: 381/2 وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 6/2 وشرح المفصل: 282/2

(4) البحر المحيط: 499/3

للقسم و﴿وَالْأَرْحَامَ﴾: مجرورة بحرف القسم، وقدر بعضهم مضافاً، والتقدير: وربِّ الأرحام.[1]

وقد وصف أبو حيان قول النحويين بعدّ الواو للقسم لا للعطف في هذا النص القرآني بأنه فرار نحوي، فلو كانت عاطفة لعطفت على الضمير في ﴿بِهِ﴾ من غير إعادة حرف الجر، إذ قال: ((وذهبوا إلى تخريج ذلك فراراً من العطف على الضمير بغير إعادة الجار)).[2]

فجاءت أقوال النحويين وتخريجاتهم بنصب (الأرحام) أو جرها وحتى رفعها وتقدير محذوف؛ إنما هي من الفرار النحوي، فالقول بجرها وعدّ الواو حرف عطف يكون قد خالف قاعدة ثابتة عندهم وهي عدم جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة حرف الجر، وكان بالإمكان القول ـ والله العالم ـ بإضمار حرف الجر وتستقيم قراءة (بالأرحامِ).

**ثانياً: الفرار في الحروف والأدوات غير الأحادية:**

**ـ منع تركيب (لا) النافية للجنس مع اسمها النكرة الموصوف فراراً من جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً:**

تعمل لا النافية للجنس عمل (إنَّ) إلّا أنها تنصب ما بعدها من غير تنوين إذا كان مفرداً وترك التنوين لما بعدها لازم، لأنّها رُكِّبت مع ما بعدها وجُعلت بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، وهي لا تعمل إلّا في النكرة،[3] و(لا) وما عملت فيه من الاسم الذي بعدها في موضع رفع بالابتداء، والخبر في زمان

---

[1] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 6/2 هامش رقم(1) وتفسير روح المعاني: 396/2

[2] البحر المحيط: 499/3

[3] ينظر: كتاب سيبويه: 274/2 واللمع في العربية: 44 والمرتجل: 179 وشرح التسهيل: 53/2 والجنى الداني: 290

أو في مكان، ولكنه يضمر، ويجوز فيه الإظهار،[1] وإنّما سُمّيت (لا) النافية للجنس، لأنّها إنّما نفت جماعة الجنس، لذلك تختص بالنكرات لشمولها.[2]

وقد اشترط النحويون لها شروطاً لكي تعمل عمل (إن) وهذه الشروط فصّلوا القول فيها في مصنفاتهم.[3]

وقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى طائفة من الموضوعات التي تتصل بـ(لا) النافية للجنس منها: رفع اسم (لا) النافية للجنس، كما بين النحويون إذ إن اسم (لا) النافية للجنس يبنى على ما ينصب به ولم يجز الرفع في الإفراد وجاز مع تكرارها، فإذا كان مفرداً ، فيبنى على ما ينصب به ، وإن كان معرفة، أو مفصولاً بينه وبين (لا) بفاصل، فقد وجب رفع الاسم، وتكرار (لا).[4]

ومن الموضوعات الأخرى التي أشار إليها أبو حيان الأندلسي، إظهار خبر (لا) النافية للجنس،[5] إذ ذهب النحويون إلى أنها تتركب هي و اسمها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف، وقد يظهر الخبر،[6] والخبر إنّما يحذف للعلم به فهو في حكم النطق به، و لا يحذف الخبر إلّا إذا كان المعنى مفهوماً عند السامع كل الفهم،[7] فإن خفي المراد وجب ذكره.[8]

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 275/2 والأصول في النحو: 379/1 ـ 380 وشرح المفصل: 91/2

(2) ينظر: الأصول في النحو: 379/1 وشرح المفصل: 91/2

(3) ينظر: شرح المفصل: 91/2 ـ 108 أوضح المسالك: 3/2 ـ 20 وشرح شذور الذهب: 272 ـ 273 ومغني اللبيب: 313 والنحو الوافي: 685/1 ـ 697 ومعاني النحو: 361/1 ـ 371

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 1295/1

(5) ينظر: المصدر السابق: 1300/3

(6) ينظر: الأصول في النحو: 379/1 وهمع الهوامع: 522/1

(7) ينظر: المرتجل: 179 وأوضح المسالك: 25/2

(8) ينظر: شرح ابن عقيل:25/2 وشرح الأشموني: 346/1

وفصّل بعضهم، بأن الخبر إن كان ظرفاً أو شبه جملة من الجار والمجرور، جاز إثباته وحذفه، وإلّا فلا، والخبر إنما هو للمجموع المركب من (لا) واسمها وليس لـ(لا) وحدها.[1]

إما إذا وصفت النكرة المبنية بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل جاز في النعت ثلاثة أوجه:[2]

الأول: البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفَ.

الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفاً.

الثالث: الرفع مراعاة لمحل لا واسمها لأنهما في موضع رفع ـ كما تقدم ـ نحو: لا رجلَ ظريفٌ.

يقول سيبويه: ((اعلم أنك إذا وصفت المنفى فإن شئت نونت صفةَ المنفى وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غلامَ ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريفَ لك، فأمّا الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي. وأما الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد. فإذا قلت: لا غلامَ ظريفاً لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منونا؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد)).[3]

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 92/2 وارتشاف الضرب: 1302/3

(2) ينظر: شرح الكافية: 172/1 ـ 173 وأوضح المسالك: 20/2 وشرح ابن عقيل: 17/2

(3) كتاب سيبويه: 288/2 و289

وعلّق أبو عليّ الفارسي، فقال: ((لا يكون قولك: (باردًا) في قولك: (لا ماءً باردًا) إلا منونًا لأن ثلاثة أشياء لا تكون اسما واحدا كما لم يكن (عاقلاً) في قولك: (لا غلامَ ظريفَ عاقلاً) إلا منونًا، لهذه العلة بعينها)).[1]

واشترط الرضي لبناء النعت شرائط، فقال: ((فلبناء النعت شرائط: أن يكون نعت المبني بلا، لا نعت المعرب، احترازاً عن نحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفاً، وأن يكون النعت الأول لا الثاني وما بعده، فلا يبنى (كريم) في نحو: لا رجلَ ظريفَ كريم، وأن يلي النعت المبنيّ، فلا يفصل بينهما، فلا يبنى الوصف في نحو: لا رجلَ حسنَ الوجه)).[2]

وذكر ذلك أبو حيان معللاً، إذ قال: ((ويجوز تركيب الموصوف وصفته إذا كانا مفردين، واتصلت الصفة بالموصوف، يصيران بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، وتكون (لا) دخلت على مركب مبني، ويكون هذا المركب المبني حكمه في التابع حكم اسم (لا) المبني معها، ويكون هذا المركب قد فك (لا) من البناء، لئلا يكون ثلاثة أشياء قد جعلت شيئًا واحدًا)).[3]

فعلل أبو حيان فكّ بناء (لا) واسمها وصفته فراراً من أن تكون ثلاثة أشياء قد جُعلت شيئاً واحداً، فيقول: ((ويجوز أن تبنى الصفة مع الموصوف، وتفك (لا) من البناء، فتقول: لا رجلَ ظريفَ. وإنما فككتها منه لئلا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ... ولو قلت (لا رجل ظريفًا عاقلًا في الدار) لم يُبن (عاقلًا) مع (رجل) لحجز الوصف الأول بينهما، ولم تُركب الصفتان مع (رجل) لأن

---

(1) التعليقة على كتاب سيبويه: 35/2

(2) شرح الكافية: 173/1

(3) ارتشاف الضرب: 1313/3

العرب لا تركب ثلاثة ألفاظ وتجعلها بمنزلة لفظ واحد في موضع من المواضع)).[1]

**ـ (ما) معربة فراراً من الإطلاق عليها أنها زائدة:**

(ما) من الألفاظ المشتركة، تقع اسماً وحرفاً، ولها أصناف وأقسام، وتتميز بتنوع وظيفي ودلالي قلما يكون لغيرها من أدوات العربية، ومن أصنافها الزائدة، ومصطلح الزيادة ومصطلح الإلغاء من مصطلحات البصريين، يقابله مصطلح الصلة ومصطلح الحشو عند الكوفيين،[2]

وتقع (ما) زائدة، وزيادتها على ضربين:

الأول: أن تكون كافة، وتقع بعد ما من شأنه أن يعمل فيما بعده فتكفه عن العمل، وهذه تدخل على الاسم والفعل والحرف.[3]

وعند دخول (ما) على الحرف للكف، إمّا أن تدخل عليه، فتمنعه العمل الذي كان له قبل، نحوَ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾ {النازعات:45}، أو أن تدخل على الحرف، وتكفه عن عمله، وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ {فاطر:28}، ومنه قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ {الحجر:2}، فقد ولي ﴿رُبَّ﴾ بعد دخولِ (ما) من الفعل ما لم يكن يليها قبلُ.[4]

---

[1] التذييل والتكميل: 300/5

[2] ينظر: شرح المفصل: 64/5

[3] ينظر: الجنى الداني: 333 ومعاني النحو: 325/1

[4] ينظر: كتاب سيبويه:115/3 وشرح المفصل: 67/5 ـ 68

الثاني: أن تكون زائدة للتوكيد، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها، وذلك بعد عناصر لغوية متعددة، منها: (الباء، وعن، ومن، وإن، وإذا)، وزيادتها بعد (إن) الشرطية و(إذا) كثيرة.[1]

يقول الزركشي: ((وليس المراد من الزيادة حيث ـ ذكرها النحويونَ ـ إهمال اللفظ، وَلا لأنّه لغواً ... إنَّما سمَّوا (ما) زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها لا لأنها ليس لها معنى)).[2]

ومن مجيئها غير كافة زيادتها بعد حرف الجر الباء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ {آل عمران:159}، إذ أجاز النحويون في (ما) في ﴿فَبِمَا﴾ أن تكون زائدة للتوكيد وأن تكون منكرة تامة على أن ﴿ رَحْمَةٍ﴾ بدل منها،[3] وأجاز بعضهم أن تكون (ما) استفهامية للتعجب، وتكون ﴿ رَحْمَةٍ﴾ بدلاً منها، لأنّ (ما) لا تضاف إلى ما بعدها،[4]

يقول أبو حيان: ((و(ما) هنا زائدة للتأكيد، وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف، وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان، مقرّر في علم العربية)).[5]

ويقول الزركشي: ((ومعنى لأنّه زائدًا أَنَّ أَصل الْمعنى حاصل بدونه دون التَّأْكيد، فبوجوده حصل فائدة التَّأْكيد والواضع الحكِيم لا يضع الشيء إلّا لفائدة)).[6]

---

[1] ينظر: الجنى الداني: 333

[2] البرهان في علوم القرآن: 73/3

[3] ينظر: مغني اللبيب: 416 ومعاني القرآن وإعرابه: 104/1 و482

[4] ينظر: البرهان في علوم القرآن: 73/3

[5] البحر المحيط: 407/3

[6] البرهان في علوم القرآن: 74/3

وردّ أبو حيان الرأي الذي يقول بإعرابها بأنها اسم مجرور، فقال: ((وذهب بعض الناس إلى أَنها منكرة تامة، و(رحمة) بدل منها. كأَنه قيل: فبشيء أُبهم، ثمّ أُبدل على سبيل التوضيح، فقال: رحمة. وكأَنّ قائل هذا يفرّ من الإطلاق عليها أنها زائدة)).[1]

وقد جاء ردّ أبي حيان الأقوال التي قالت بإعراب (ما) لأنّها منكرة تامة، أو استفهامية تعجبية، أن كلّ ذلك فرار من القول عنها بأنها زائدة.

**ـ منع تقدم الفعل الناقص أو المتعدي لمفعولين على أداة الحصر (إلّا) فراراً من مجيء معمولين بعدها:**

(إلّا) من أدوات الاستثناء ويعرف النحويون الاستثناء بأنه: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك.[2]

ويُقسَّم الاستثناء عموماً على قسمين: تام ومفرغ، والاستثناء التام هو ما ذكر فيه المستثني منه، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ {البقرة:249}، وهو على قسمين: متصل، ومنقطع، والمتصل هو: ما كان فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ {النساء: 66}، أمّا المنقطع فهو: ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ﴾{مريم: 62}.[3]

أما الاستثناء المفرغ فهو: ما لم يذكر فيه المستثنى منه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾{آل عمران:144}، ولا يكون هذا الاستثناء عند أكثر النحاة إلا في المسبوق بنفي، أو نهي، أو استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا

---

(1) البحر المحيط :407/3

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 310/2 و311 واللمع في العربية: 66 والنحو الوافي: 316/2

(3) ينظر: أوضح المسالك: 222/2 وشرح الرضي على الكافية: 75/2 و76 ومعاني النحو: 246/2

عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ {النساء:171}، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ {الأحقاف:35}، ولا يجوز وقوعه في الموجب.[1]

ويعرف بأنه: إعراب ما بعد (إلا) بحسب ما يقتضيه ما قبلها، إذ تفرغ سابق (إلا) لما بعدها.[2]

والاستثناء المفرغ يفيد القصر، يقول ابن يعيش: ((وفائدة الاستثناء في قولك: (ما قام إلا زيد)، إثبات القيام له، ونفيه عمن سواه، ولو قلت: (قام زيد لا غير) لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره)).[3]

ومن النحويين من منع مجيء أداة الاستثناء (إلّا) بعد العامل الذي يتعدى إلى معمولين كالفعل الناقص أو الفعل المتعدي لمفعولين، ففي هذه الحال تكون الأداة (إلّا) قد توسطت بين الفعل الناقص ومعموليه أو بين الفعل المتعدي لمفعولين ومفعوليه.

يقول أبو حيان: ((ولا يجيز الفراء: ما عبد الله إلا بالجارية كفيل، وما بالجارية إلا عبد الله كفيل؛ لئلا يصير بعد "إلا" حرفان، وكذا لا يجيز: ما كان إلا عبد الله قائمًا، ولا يكون، كذا حسبت وظننت، وذلك جائز عند البصريين والكسائي إلا أن الكسائي يجعل (إلا) بمعنى غير، يريد: ما كان غير عبد الله قائمًا، فيجعل (إلا) في موضع "غير" في الجحود)).[4]

قال النحويون: إن (إلا) أصل في الاستثناء، و مشبهة بـ(غير) في الصفة، و(غير) أصل في الصفة، ومشبهة بـ(إلا) في الاستثناء، وإنّ كل واحد منها مخالف ما بعده لما قبله في المعنى، فجاز أن يحمل كل واحد منهما على

---

(1) ينظر: اللمع في العربية: 68 وهمع الهوامع: 252/2 ومعاني النحو: 248/2

(2) ينظر: الأصول في النحو: 282/1 واللمع في العربية: 68 وأوضح المسالك: 236/2

(3) شرح المفصل: 2/ 68

(4) التذييل والتكميل: 271/4

صاحبه،[1] وأشار سيبويه إلى هذه المسالة بقوله: ((هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبنا)).[2]

(1) ينظر: همع الهوامع: 274/2 وأوضح المسالك: 238/2

(2) كتاب سيبويه: 331/2

# الفصلُ الثالث: الفِرارُ الدلالي

## تمهيد

## المبحث الأول:

## الفرار بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية

## المبحث الثاني:

## الفرار بين الدلالة العامة والدلالة الخاصة

## المبحث الثالث:

## الفرار بين دلالات أُخر

**توطئة:**

يمكن تعريف علم الدلالة بأنه: دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى،[1] وأهمية هذا العلم تبدو من إن موضوعه الأساس هو المعنى، ولذلك فهو غاية الدراسات اللغوية وقمتها إذ لا يمكن أن تكون هناك لغة بدون المعنى،[2] فالدلالة هي ((جوهر الظاهرة اللغوية وبدونها لا يتأتى للألفاظ والتراكيب وظيفة وفاعلية)).[3]

وقد كشفت الدراسات اللغوية الحديثة كثيراً من أصول علم الدلالة في ذَخائر التراث العربي الإسلامي، بخلاف يسير في فهم حقيقة المصطلح وتحديده من ((فرق في المدخل أو في أسلوب معالجة اللغة)).[4]

ولم يكن البحث الدلالي مُقتصراً على اللغويين فحسب، إذ تناوله بالدراسة علماء ومفكّرون من ميادين شتى، كالأصوليين والبلاغيين والفلاسفة والمناطقة والمفسّرين وعلماء النفس والاجتماع والاقتصاد وغيرهم من العرب والهنود واليونان، إذ أَدْلى كلٌّ منهم دلوَه وكان له منهجُه الخاصّ في تناول الألفاظ ودَلالالتها.[5]

ومفهوم الدلالة لدى اللغويين تحكمه العلاقة بين اللفظ والمعنى، وهم في بحثهم عن الدلالة ينطلقون من النص اللغوي إلى المعنى، فاللغة أولا ثمّ الفكر ثانياً، وإنّما يُعزى ذلك؛ إلى أنّ دراساتهم الأولى بدأت لغرض ضبط النص

---

(1) ينظر: علم الدلالة، جون لاينز: وعلم الدلالة، بالمر: 3 وعلم الدلالة، احمد مختار عمر: 11

(2) ينظر: علم الدلالة، احمد مختار عمر: 5 وعلم اللغة( مقدمة للقارئ العربي): 261 ومناهج البحث في اللغة: 24

(3) التركيب اللغوي للأدب، لطفي عبد البديع: 43

(4) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 95

(5) مناهج البحث في اللغة: 240 وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة: 233

القرآني الكريم وصيانته من اللحن والحفاظ على نقاء اللغة وصفائها، لذا سعوا إلى وضع المعايير الخاصّة بذلك.[1]

وقبل الكلام على ما تم رصده من أنواع الفِرار الدلالي في مدونات أبي حيان الأندلسي لابدّ من الإشارة إلى مفهوم المعنى السياقي والفرق بينه وبين المعنى المعجمي، فهما معنيان مُتقابلان، إذ يُراد بالمعجمي: المعنى الذي نَستقيه من المعجمات المختلفة، ويُمثّل المعنى الوضعي الأصلي للفظ، الذي سُمي المعنى المركزي،[2] أو الأساس.[3]

أمّا المعنى السياقي فهو الذي يُستقى من النَظم اللفظي والمعنوي للكلمة وموقعها من ذلك النَظم،[4] أو من السياق العام للكلام، إذ تخضع الكلمة للعلاقات المعنوية والظروف الحالية والتعبيرية المحيطة بها، التي يأتلف بعضها مع بعضٍ لتبيّن المعنى الخاص لتلك الكلمة، الذي سُمّي الإضافي،[5] أو الهامشي،[6] أو ظلال المعنى.[7]

وقد أفاد الغربيون المحدَثون من تراث العرَب، ومن علمهم الغزير في ميدان السياق الدلالي، وتوجّهوا للعناية به ودراسة أثره في فَهم المعنى، وأعانَهم في ذلك تطور وسائل البحث اللغوي واكتشاف كثير من الحقائق اللغويّة المهمة،

---

(1) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 99

(2) ينظر: دلالة الألفاظ: 213

(3) ينظر: المصدر نفسه: 106 وعلم الدلالة، احمد مختار عمر: 36 واللغة والمعنى والسياق: 35

(4) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 62

(5) ينظر: علم الدلالة، احمد مختار عمر: 37

(6) ينظر: دلالة الألفاظ: 107 ـ 109

(7) ينظر: المصدر نفسه: 85 ودور الكلمة في اللغة: 90 ـ 94

لاسيما في علمي الدلالة والأصوات، لذا عمد (فيرث) إلى صياغة نظرية السياق الحديثة التي صارت فيما بعد مُرتكزاً لأصحاب المنهج السياقي.[1]

وقد عُدّت العربيّة من أوسع اللغات ثروة وأغناها في أصول الألفاظ؛ وذلك لما أُتيح لها من ظروف وعوامل ساعدت على اتّساع طرائق استعمالها، وزيادة مفرداتها وأساليبها، وتنوّع دلالاتها،[2] ولذا وصفت بأنّها (( أغزر اللغات الساميّة مادةً، وأكثرها تنوّعاً في الأساليب، وأدقّها في القواعد)).[3]

فكان من بين الطرائق والوسائل التي تعمل على مدِّ اللغة بفيض من المفردات والمعاني والأساليب، الاستعمال المجازيّ للألفاظ والتراكيب، وكذلك انتقال دلالتها بتخصيص العموم، وتعميم الخصوص، وإطلاق الدلالة وتقييدها، فضلاً عما سمِّي بالظواهر اللغويّة أو الدلاليّة كـ(المشترك اللفظيّ، والتضادّ، والترادف، والتقابل الدلاليّ).

وقد رصد البحث أنواعاً من الفرار الدلالي في مدونات أبي حيان الأندلسي، فكان هذا الفصل على مباحث ثلاث، درست هذه الأنواع من الفرار الدلالي، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: الفرار بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية.

المبحث الثاني: الفرار بين الدلالة العامة والدلالة الخاصة.

المبحث الثالث: الفرار بين دلالات أُخر، وتضمن : الفرار بين الدلالة المطلقة والدلالة المقيدة، والفرار بين الدلالات المتضادة.

---

(1) ينظر: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي): 340 ـ 341 وعلم الدلالة، احمد مختار عمر: 68 وعلم الدلالة العربي: 32

(2) ينظر: دراسات في فقه اللغة: 338

(3) من أسرار اللغة: 6

# المبحث الأول:

# الفرار بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية

الألفاظ والتراكيب اللغوية قبل الاستعمال لا تتصف بكونها تحمل دلالات حقيقية ولا بكونها مجازية؛ لخروجها عن حد كل منهما، وعبر الاستعمال لابد من الالتزام بأحكام في سبيل وضوح دلالة الاستعمال في النص، ويمكن أن تعد هذه الأحكام بمثابة قرائن سياقية تتحدد عبرها دلالة اللفظ أو التركيب، إذ تمثل ضوابط لاستعماله، وعلامات تميز بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، وجميع هذه الضوابط والأحكام تقوم على مبدأ دلالي واحد هو أن الحقيقة أصل والمجاز فرع عنه.

وقد حظيت الحقيقة بتعريفات متعددة عند اللغويين والبلاغيين والأصوليين، فقد عرّفها ابن جني بأنّها: ((ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة))،[1] وتقييده للاستعمال بأصل الوضع في اللغة يدل على الحقيقة اللغوية فقط، وانه لا يشمل الحقيقة العرفية والشرعية.

وعرّفها من البلاغيين عبد القاهر الجرجانيّ بأنّها: ((كل كلمة أريد بها ما وقعت لك في وضع واضع، وإن شئت قلت: في مُواضعه، وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة))،[2] ثم بيّن أن هذا التعريف يشمل الوضع الأول وما تأخر عنه،[3] وهو بهذا التعريف يشمل الحقيقة العرفية والشرعية أيضاً.

---

[1] الخصائص: 444/2

[2] أسرار البلاغة: 350.

[3] ينظر: المصدر نفسه: 350 وما بعدها

ومن تعريفات الأصوليين لها تعريف أبي الحسين البصري (ت436هـ) أنها: ((ما أفيد لها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب به)).[1]

كما عرّفها الآمديّ بأنّها ((اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً في الاصطلاح الذي به التخاطب))،[2] وتعريفه هذا يشبه تعريف أبي الحسين البصري إذ قيدها باصطلاح التخاطب فيشمل أيضاً الحقيقة العرفية والشرعية.

أمّا أبو حيان الأندلسي فقد عرّفها بقوله: ((الحقيقة، وهو لفظ يستعمل لشيء وضع الواضع مثله لمثله لا عينه لعينه كالأسد لليث، وعلامتها سبق الفهم إلى معناها ... والحقيقة لغوية كالأسد لليث، وعرفية كالمنارة للمئذنة، وشرعية كالصلاة لعبادة مخصوصة)).[3]

وتقييد بعض التعريفات بقيد (مصطلح التخاطب) إشارة إلى ضرورة أخذ المحيط الاستعمالي للفظة بالحسبان عند التمييز بين الحقيقة والمجاز.

أما المجاز فقد عرفه الجرجاني بأنه ((كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول)).[4]

وعرّفه السكاكيّ (ت626هـ) بقوله: ((المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة ما تدل عليه بنفسها في ذلك النوع))،[5]

---

[1] المعتمد في أصول الفقه: 11/1

[2] الإحكام في أصول الأحكام: 28/1

[3] ارتشاف الضرب: 2374/5 و2375

[4] أسرار البلاغة: 351

[5] مفتاح العلوم: 360

كما عرّفه الشوكاني (ت1250هـ) بأنه: ((اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينه))،[1] ولم يبتعد أبو حيان عن هذه التعريفات فعرف المجاز بقوله: ((المجاز لفظ يستعمل لشيء بينه وبين الحقيقة اتصال))،[2] وقال أيضاً: ((وعلامة المجاز قرينة تصرف الفهم عن معنى الحقيقة إليه)).[3]

فالناظر المتأمل في هذه التعريفات يجد أن اللفظ لا يكون مجازاً إلّا وفق اعتبارات معينة منها أن الحقيقة تشكل الأصل الذي انتقلت عنه الألفاظ إلى الدلالات المجازية، وأن يكون الانتقال لعلاقة بين الدلالتين الحقيقية والمجازية، وكذلك وجود قرينة مانعة من إرادة الدلالة الحقيقية.

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن الانتقال بين الدلالات الحقيقية والدلالات المجازية كما يقع في دلالات الألفاظ فإنه قد يقع في دلالات التراكيب أيضاً، إذ قال: ((فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً، ويصد عن الحمل على الظاهر صاد، فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على غير الظاهر وهو المجاز)).[4]

وقد ذكر أهم الموانع التي تمنع من إرادة الدلالة الحقيقية للألفاظ أو التراكيب، أو ما يسمى بالقرينة المانعة من إرادة الدلالة الحقيقية، ألا وهي العقيدة، فقال:((الذي عليه أكثر أهل العلم أن الله تعالى خاطبنا بلسان العرب، وفيه الحقيقة والمجاز، فما صحّ في العقل نسبته إليه نسبناه إليه، وما استحال أوّلناه بما يليق به تعالى، كما نؤوّل فيما ينسب إلى غيره مما لا يصح نسبته إليه)).[5]

---

[1] إرشاد الفحول: 63/1

[2] ارتشاف الضرب: 2375/5

[3] المصدر نفسه: 2375/5

[4] البحر المحيط: 26/1

[5] المصدر نفسه: 196/1

فيكون المانع من إرادة الدلالة الحقيقية والقول بالدلالة المجازية عقيدة الإنسان وكذلك ما يحمله من فهم للغة ومعاني ألفاظها وتراكيبها.

ومما وقع فيه فِرار دلالي بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية من الألفاظ والتراكيب في مدونات أبي حيان الأندلسيّ موضع البحث:

**ـ(الاستواء) بدلالات مجازية فراراً من نسبته بدلالته الحقيقية إلى الذات الإلهية:**

والاستواء عند اللغويين أصله من (سَوِيَ)، يقول ابن فارس: ((السين والواو والياء أصل يدل على استقامة واعتدال بين شيئين، يقال هذا لا يساوي كذا، أي لا يعادله))،[1] وقد يرد لفظ الاستواء في كلام العرب بدلالات متعددة منها: أن يستوي الرجل وينتهي شبابه وقوته، أو يستوي من اعوجاج، أو أن تقول كان فلان مقبلاً ثم استوى عليّ وإليّ على معنى أقبل إليّ وعليّ، أو بمعنى صَعِدَ أو علا، تقول استويتُ فوق الدابة وعلى ظهر الدابة أي علوتُه وصعِدتُه، أو بمعنى استقرَّ وثبتَ ومنه استوى على المُلْك أي تولاه، وكذلك بمعنى القصد والعمد، كما تقول فرَغ الأمير من بلد كذا وكذا ثم استوى إلى بلد كذا وكذا معناه قصد بالاستواء إليه.[2]

أما عند الراغب الأصفهاني فالاستواء يقال لاعتدال الشيء في ذاته نحو قوله تعالى: ﴿**ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى**﴾ [النجم: 6]، ومتى عُدّيَ بـ(على) اقتضى معنى الاستيلاء نحو قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: 5]، ومعناه استوى له ما في السماوات وما في الأرض، أي استقام الكل على مراده، وإذا

---

[1] مقاييس اللغة: 112/3 مادة: (سوي)

[2] ينظر: تهذيب اللغة: 85/13 مادة: (سوي) ولسان العرب: 414/14 مادة: (سوا) والمعجم الوسيط:466/1 مادة: (سوي)

عُدّي بـ(إلى) اقتضى معنى الانتهاء إليه إما بالذات أو بالتدبير، نحو قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ**﴾ [فصلت: 11].[1]

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي الدلالات الحقيقية والدلالات المجازية لكلمة (الاستواء) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ**﴾ [البقرة: 29]، فأورد ما جاء عند المفسرين من آراء في دلالة (الاستواء) سواء الحقيقية منها أو المجازية، ثم رجح أن تكون كل تلك الدلالات المجازية فراراً دلالياً لأنّ أغلب تلك الدلالات تتنافى مع ما يحمله المسلم من عقيدة في صفات الذات الإلهية.[2]

فقد ذكر للاستواء في قوله تعالى: ﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ أقوالاً للمفسرين، منها:[3] أن يكون (استوى) بمعنى أقبل وعمد إلى خلقها من غير أن يريد فيما بين ذلك خلق شيء آخر، ومنها: (استوى)، أي: علا وارتفع من غير تكييف ولا تحديد، ومنها: أن يكون استوى أي تفرد بملكها ولم يجعلها كالأرض ملكاً لخلقه، ومنها: أن يكون معنى (استوى) تحوّل أمره إلى السماء واستقرّ فيها والاستواء هو الاستقرار، ومنها: أن المعنى استوى بخلقه واختراعه إلى السماء، ومنها: أن يكون استوى إلى السماء بمعنى كمُل صنعه فيها كما تقول استوى الأمر.

وبعد إيراده لتلك الدلالات التي قال بها المفسرون وصفها بأنها فرار دلالي عن الدلالة الحقيقية وأن هذه الدلالات المجازية إنما هي تخلصاً عن وصف الذات الإلهية بالانتقال والحدوث، فالله تعالى يستحيل أن يتصف بذلك، فقال:

---

[1] ينظر: المفردات:439 و440

[2] ينظر: البحر المحيط 217/1 ومعالم أصول الدين، الفخر: 48 و49 وعقائد الإمامية: 22 والباب الحادي عشر: 19 و21

[3] ينظر: جامع البيان: 454/1 والكشاف: 123/1 ومفاتيح الغيب: 380/2 والجامع لأحكام القرآن: 254/1 والبحر المحيط: 217/1

((وهذه التأويلات كلها فرار عمّا تقرر في العقول من أن الله تعالى يستحيل أن يتصف بالانتقال المعهود في غيره تعالى، وأن يحل فيه حادث أو يحل هو في حادث))،[1] فكان فرار المفسرين من إيراد الدلالة الحقيقية والقول بدلالات مجازية سببه ما يعتقدون به من صفات خاصة بالذات الإلهية.

**ـ(الأكنّة) بدلالات مجازية فراراً من نسبتها بدلالتها الحقيقية إلى الله تعالى:**

و(الأكنّة) عند اللغويين جمع مفرده (كِنَان) وهو الغطاء، و(الكِنّ) بكسر الكاف وقاء كل شيء وستره والجمع أكنان وأكنّة، وهي الأغطية، وكَنَنْتُ الشيء إذا خبأته وسترته أكنّه كُنّاً وكنوناً فهو مكنون، وكل شيء سترتَ به شيئاً فهو كِنان له،[2] يقول الزبيديّ: ((أكنَّ الشيء ستره، تقول: كَنَنْتُ العِلْمَ وأكنَنْتُه فهو مَكْنُون، وكَنَنْتُ الجارية وأكنَنْتُها فهي مَكْنُونَة ومُكنّة))،[3] فـ(الكنان) هو الغطاء وكل شَيْء يقي شَيْئا ويستره.[4]

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي دلالات (الأكنّة) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا**﴾ [الأنعام: 25]، فأورد لـ(أَكِنَّةً) دلالات مجازية قال بها المفسرون مبتعدين عن دلالتها الحقيقية بمعنى الغطاء، أو قد يكون ذلك الغطاء على قلوبهم مجازياً، إذ يقول: ((والظاهر أن

---

[1] البحر المحيط: 217/1 وينظر: جامع البيان: 454/1 والكشاف: 123/1 ومفاتيح الغيب: 380/2 والجامع لأحكام القرآن: 254/1

[2] ينظر: جمهرة اللغة:166/1 مادة: (ك ن ن) وتهذيب اللغة: 334/9 مادة: (كن) والصحاح: 2188/6 مادة: (كنن)

[3] تاج العروس: 63/36 مادة: (كنن)

[4] ينظر: المفردات: 727 مادة: (كن) ومعجم متن اللغة: 114/5 مادة: (ك ن ن) والمعجم الوسيط: 801/2 مادة: (كن)

الغطاء والصمم هنا ليسا حقيقة بل ذلك من باب استعارة المحسوس للمعقول حتى يستقر في النفس، استعار الأكنّة لصرف قلوبهم عن تدبر آيات الله)).[1]

ومن تلك التفسيرات لـ(أَكِنَّةً) بأنها أغطية حقيقة كمداخلة الشيطان باطن الإنسان وهو لا يشعر به فذكروا أن كفار قريش كانوا يستمعون قراءة الرسول ـ صلى الله عليه وآله ـ للقرآن ليتوصلوا بسماعهم للآيات إلى معرفة مكان الرسول ـ صلى الله عليه وآله ـ بالليل فيقصدوا قتله وإيذائه، فكان يلقي على قلوبهم النوم وهو المراد من الأكنّة.[2]

ومنها أيضاً أن الأكنّة: وَسْم أو علامة، فالإنسان الذي علم الله تعالى منه أنه لا يؤمن وأنه يموت على الكفر يَسِمُ الله قلبه بعلامة مخصوصة تستدلّ بها الملائكة برؤيتها على أنهم لا يؤمنون والعلامة هي الكِنَان أو الغطاء.[3]

ومنها كذلك الإصرار على الكفر، فإصرارهم على الكفر وعدولهم عن الإيمان صار كالكِنَان المانع عن الإيمان، ومنها نبو قلوبهم وابتعادها عن قبول الحق والإيمان، فالأكنّة على القلوب تمثيل لذلك.[4]

وكذلك أوردوا لـ(أَكِنَّةً) دلالة الصرف عن الإيمان فالله تعالى قد يصرف عن الإيمان ويمنع منه ويحول بين المرء وبينه، أي أنه جعل القلب في الكنان الذي يمنعه عن الإيمان.[5]

---

(1) البحر المحيط: 469/4

(2) ينظر: مفاتيح الغيب: 505/12 والبحر المحيط: 469/4

(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 505/12 والبحر المحيط: 469/4

(4) ينظر: الكشاف: 13/2 والبحر المحيط: 469/4

(5) ينظر: مفاتيح الغيب: 504/12 والبحر المحيط: 469/4

وقد أجمل أبو حيان كل تلك الأقوال بأنها فرار دلالي من نسبة ذلك إلى الله تعالى، إذ يقول: ((وهذه الأقوال كلها فرار من نسبة الجعل إلى الله حقيقة، فتأولوا ذلك على هذه المجازات البعيدة)).[1]

ومعنى ذلك أنّه يستلزم جعل الله تعالى أغطية على قلوب الكافرين ودعوتهم إلى الإيمان تكليفاً للعاجز وهو منفي بصريح العقل وبقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:286]،[2] فيكون المفسرون قد فروا من دلالة حقيقية إلى دلالات مجازية اقتضاها العقل والنقل.

**ـ (الإغواء) بدلالات مجازية فراراً من نسبته بدلالته الحقيقية إلى الله تعالى:**

والإغواء في اللغة بمعنى الإضلال،[3] يقول ابن فارس: ((الغين والواو والحرف المعتل بعدهما أصلان: أحدهما يدل على خلاف الرشد وإظلام الأمر، والآخر على فساد في شيء ...))،[4] وكذلك ورد المعنى ذاته عند ابن منظور إذ يقول: ((الغيّ: الضلال والخيبة، غَوَى، بالفتح، غيّاً وغَوِيَ غَوَاية: ضلَّ، ورجل غاوٍ وغوٍ وغَوِيٍّ وغيّان: ضالّ، وأغواه هو ... وقال دريد ابن الصمّة:

وهل أنا إلّا من غزيّة، إن غَوتْ ... غويتُ، وإنْ تَرشدْ غزيّة أرشُدِ؟ ))[5]

وقد ورد معنى الغيّ عند الراغب الأصفهاني بمعنى الجهل، إذ يقول: ((الغيّ: جهل من اعتقاد فاسد، وذلك أن الجهل قد يكون من كون الإنسان غير

---

(1) البحر المحيط: 469/4

(2) ينظر: مفاتيح الغيب: 505/12

(3) ينظر: تهذيب اللغة: 186/8 مادة: (غوي) والصحاح: 2450/6 مادة: (غوى) والقاموس المحيط: 1320 مادة: ( غوي)

(4) مقاييس اللغة: 400/4 مادة: (غوي)

(5) لسان العرب: 140/15 مادة: (غوى) وينظر: ديوان دريد ابن الصمّة: 62 وشرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 577

معتقد اعتقاداً لا صالحا ولا فاسداً ، وقد يكون من اعتقاد شيء فاسد، وهذا النحو الثاني يقال له غيّ)).[1]

وقد أورد أبو حيان الأندلسي تفسيرات عدّة لمعنى الإغواء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ [الأعراف: 16]، ومنها: أغويتني: أضللتني، أو لعنتني، أو أهلكتني، أو خيّبتني، أو ألفيتني غاوياً، أو سميتني غاوياً لتكبري عند السجود لمن أنا خير منه، ومنها جعلتني في الغيّ وهو العذاب.[2]

وهذه التفسيرات جاءت لقول إبليس ـ عليه لعائن الله ـ وفي نسبة الإغواء إلى الله تعالى فهو أضاف إغواءه إلى الله تعالى ويستلزم ذلك القول بعقيدة الجبر،[3] التي أنكرها أغلب المسلمين.

وقد عبّر أبو حيان عن ابتعاد المفسرين عن القول بالإضلال ونسبة الإغواء إلى الله تعالى بأنه فرار دلالي من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، كما يمكن أن يكون فراراً في نسبة الإغواء بدلالته الحقيقية إلى الله تعالى، إذ يقول: ((في نفي نسبة الإغواء حقيقة وهو الإضلال إلى الله تعالى وكذلك من فسّر أغويتني بمعنى ألفيتني غاوياً، وهو فرار من ذلك)).[4]

فيكون إطلاق المفسرين لدلالات مجازية للإغواء، أو حتى نفي نسبة الإغواء بدلالته الحقيقية إلى الله تعالى إنما هو فرار دلالي موافق لما يعتقدون به

---

(1) المفردات: 620 مادة: (غوى)

(2) ينظر: جامع البيان: 10/ 91 والدر المنثور: 425/3 والبحر المحيط: 20/5

(3) ذهبت فرقة إسلامية وهم الأشاعرة أو(المجبرة) إلى أنه تعالى هو الفاعل لأفعال المخلوقين، فيكون قد أجبرهم على فعل المعاصي وهو مع ذلك يعذبهم عليها، وأجبرهم على فعل الطاعات ومع ذلك يثيبهم عليها، وقد أنكرت عليهم أغلب الفرق الإسلامية الأخرى وردت عليهم مقالتهم بأدلة عقلية ونقلية، ينظر: الإبانة عن أصول الديانة:161 ولمع الأدلة: 110 والباب الحادي عشر:37 وعقائد الإمامية: 30 و31

(4) البحر المحيط: 20/5

أو ما يحملون من عقيدة في نسبة الفعل وإن كان القول صادراً من إبليس وقوله ليس بحجة، يقول الزمخشري: ((فَبِما أَغْوَيْتَنِي فبسبب إغوائك إياي لأقعدنّ لهم ... والمعنى: فبسبب وقوعي في الغيّ لأجتهدنّ في إغوائهم حتى يفسدوا بسببي، كما فسدت بسببهم)).[1]

**ـ(العِلْم) بدلالات مجازية فراراً من نسبته بدلالته الحقيقية إلى الله تعالى:**

جاء لفظ (العِلْم) بكسر العين وسكون اللام عند أهل اللغة بمعنى المعرفة نقيض الجهل،[2] يقول ابن منظور: ((والعلم نقيض الجهل، عَلِمَ عِلْماً وعَلُمَ هو نفسه، ورجل عالِم وعليم من قوم عُلماء ... وعلّام وعلّامة إذا بالغتَ في وصفه بالعِلْم أي عالِم جداً))،[3] فالعِلم معرفة حق المعرفة والإتقان.[4]

وقد ذكر الراغب الأصفهاني معنى العِلم فقال: ((العِلم إدراك الشيء بحقيقته، وذلك ضربان: أحدهما إدراك ذات الشيء، والثاني: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له ...))[5]

وقد أورد أبو حيان دلالات متعددة لـ(العِلْم) في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: 143]، والمنسوب إلى الله تعالى فقال: (( وظاهر قوله: لِنعلم، ابتداء العِلم وليس المعنى على الظاهر، إذ يستحيل حدوث علم الله تعالى. فأوّل على

---

[1] الكشاف: 91/2

[2] ينظر: تهذيب اللغة: 254/2 مادة: (ع ل م ) والصحاح: 1990/5 مادة: (علم) ومقاييس اللغة: 110/4 مادة: (علم)

[3] لسان العرب: 417/12 مادة: (علم)

[4] ينظر: القاموس المحيط: 1140 مادة: (علم) وتاج العروس: 126/33 مادة: (ع ل م)

[5] المفردات: 580 مادة: (علم)

حذف مضاف إليه، أي ليعلم رسولنا والمؤمنون، وأسند عِلْمهم إلى ذاته لأنهم خواصه وأهل الزلفى لديه)).[1]

والعِلم صفة من صفات الله تعالى فهو العالم، وقد أسهب علماء الكلام في التعريف بها مع الصفات الأخرى للباري عز وجل، ((فالله تعالى عالم والعالم هو المتبيّن له الأشياء بحيث تكون حاضرة عنده غير غائبة عنه)).[2]

ومن الدلالات التي أوردها أبو حيان للـ(العِلم) في قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ﴾: أنه من المجاز، أو على إطلاق العلم على معنى التمييز، لأن بالعلم يقع التمييز، أي لنميز التابع من الناكص، فيكون من مجاز إطلاق السبب ويُراد به المسبب وليس المعنى لنُحدث العلم، ومن الدلالات المجازية الأخرى أنه أريد بالعلم الجزاء، أي لنجازي الطائع والعاصي، والتقدير: لمّا علمنا أو لعلمنا من يتبع الرسول ممن يخالف.[3]

وقد وصف أبو حيان تأويلات المفسرين لقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ﴾ أنها من الفرار الدلالي إذ ذهب المفسرون إلى الدلالات المجازية لـ(العلم) مبتعدين عن الدلالة الحقيقية تجنباً من التجدد والحدوث في العلم وذلك يتنافى ما يعتقدون به في نسبته إلى الذات الإلهية، إذ قال: (( فهذه كلها تأويلات في قوله: لِنعلم، فراراً من حدوث العلم وتجدده، إذ ذلك على الله مستحيل)).[4]

---

[1] البحر المحيط: 16/2

[2] الباب الحادي عشر: 12 وينظر: لمع الأدلة: 100 والإبانة عن أصول الديانة: 143 وعقائد الإمامية: 25 ومعالم أصول الدين: 57

[3] ينظر: البحر المحيط: 16/2

[4] المصدر نفسه: 16/2

**ـ (جَعَل) بدلالات مجازية فراراً من نسبته بدلالته الحقيقية إلى الله تعالى :**

وترد (جعل) عند أهل اللغة بمعاني متفرقة، يقول ابن فارس: ((الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة، لا يشبه بعضها بعضاً ... وجعلت الشيء: صنعته)).[1]

ومن أبرز الدلالات التي ذكرها أهل اللغة لـ(جعل): صيّر، وصنع، وخلق، وجعل الله الشيء جعلاً: صيّره وصنعه وخلقه وأنشأه، وجعلت الباب من شجرة كذا، معناه: صيّرته وصنعته، وقد يرد بمعنى: أقبل، وسمّى، وغيرها من الدلالات بحسب السياقات المختلفة التي يرد فيها.[2]

وقد ألمّ الراغب الأصفهاني بتلك الدلالات، فعنده (جعل):[3] لفظ عام في الأفعال كلها، وهو أعم من فَعَل وصَنَع وسائر أخواتها، ويتصرف على خمسة أوجه:

الأول: يجري مجرى (صار) وطفق فلا يتعدى، نحو: جعل زيد يقول كذا.

والثاني: يجري مجرى (أوجد) فيتعدى إلى مفعول واحد، نحو قوله عزّ وجل: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام/ 1]

والثالث: في إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه، نحو: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً﴾ [النحل/ 72].

والرابع: في تصيير الشيء على حاله دون حالة، نحو: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً﴾ [البقرة/ 22].

---

(1) مقاييس اللغة: 460/1 و461 مادة: (جعل)

(2) ينظر: تهذيب اللغة: 240/1 مادة: (جعل) والصحاح: 1656/4 مادة: (جعل) ولسان العرب: 111/11 مادة: (جعل)

(3) المفردات: 196 و197 مادة: (جعل)

والخامس: الحكم بالشيء على الشيء حقاً كان أو باطلاً، فأمّا الحقّ فنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص/ 7]، وأمّا الباطل فنحو قوله عزّ وجل: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعامِ نَصِيباً﴾[الأنعام/ 136].

وقد أورد أبو حيان الأندلسي عددا من هذه الدلالات لـ(جعل)، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ**﴾ [الأنعام: 125]، منها: أن يكون ﴿يَجْعَلْ﴾ بمعنى يُصيّر، لأن الضمير في ﴿يَجْعَلْ﴾ عائد على الله تعالى، ولأن الإنسان يُخلق أولاً على الفطرة ومهيأ لما يُلقى إليه ولما يُجعل فيه فإذا أراد الله تعالى إضلاله أضله وجعله لا يقبل الإيمان.[1]

ومن تلك الدلالات أيضاً أن يكون ﴿يَجْعَلْ﴾ بمعنى يَخلق، أي يخلقه على هذه الهيأة فلا يسمع الإيمان ولا يقبله، أو بمعنى: يسمّي، كقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا** ﴾ [الزخرف: 19]، أي سمّوهم.[2]

ثم أورد رأياً تفسيرياً آخر معبراً عنه بأنّه فرار دلالي، إذ يتجنب المفسر من نسبة الخلق والتصيير إلى الله تعالى، فقال: ((أو بمعنى يُحكم له بالضيق كما تقول: هذا يجعل البصرة مصراً، أي يحكم لها بحكمها فراراً من نسبة خلق ذلك إلى الله تعالى)).[3]

فعند نسبة الجعل بمعنى الخلق إلى الله تعالى يكون فيه تعارضٌ مع مبدأ الثواب والعقاب الذي يقول به المسلمون، أي أن الله تعالى يخلق ويصيّر قلب

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 639/4

(2) ينظر: المصدر نفسه: 639/4

(3) المصدر نفسه: 639/4

الإنسان ضيقاً لا يقبل الإيمان فكيف له أن يحاسبه؟ ففرّ المفسر من نسبة ذلك إلى الله ملتجئاً إلى القول بدلالة أخرى غير الدلالة الأولى للفعل (يجعل).

**ـ (تُسَبّح) بدلالته الحقيقية ولا يحمل على المجاز فراراً من الجمع بين المجاز والحقيقة بلفظ واحد:**

و(التسبيح) عند أهل اللغة بمعنى التنزيه، وسبحان الله: تنزيه لله عزّ وجلّ عن السوء، كأنه قال: أبرئُ الله من السوء براءة، ويقال: سبّحتُ الله تسبيحاً وسُبحاناً بمعنى واحد، فالمصدر تسبيح والاسم سُبحان يقوم مقام المصدر.[1]

وجاء في مقاييس ابن فارس: ((السين والباء والحاء أصلان: أحدهما جنس من العبادة، والآخر جنس من السعي، فالأول السُّبْحَة، وهي الصلاة ... ومن الباب التّسبيح، وهو تنزيه الله جل ثناؤه من كل سوء)).[2]

وتسبيح الرجل: قوله سبحان الله، أو السرعة إليه والخفة في طاعته.[3]

وجاء عند الراغب الأصفهاني: التسبيح: تنزيه الله تعالى، وأصله في المرّ السريع، فاستعير للسرعة في العمل ثم جُعل للعبادات قولاً كان أو فعلاً أو نيةً.[4]

وأورد أبو حيان آراء تفسيرية للتسبيح عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا**﴾ [الإسراء: 44]، فذكر نسبة التسبيح للسماوات والأرض ومن فيهنّ من مَلَك وإنس وجن، بالنطق بالتسبيح حقيقة، أما

---

(1) ينظر: تهذيب اللغة: 196/4 مادة: (سبح) والصحاح: 372/1 مادة: (سبح)

(2) مقاييس اللغة: 125/3 مادة: (سبح)

(3) ينظر: لسان العرب: 472/2 مادة: (سبح) وتاج العروس: 445/6 مادة: (سبح)

(4) ينظر: المفردات: 392 مادة: (سبح)

ما لا حياة فيه ولا نمو يُحدث الله له نُطقاً وهو ظاهر اللفظ؛ لذلك جاء ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾، فما كان من حيوان وغيره يسبح حقيقة.[1]

وذكر أيضاً أنه قد يكون التسبيح المنسوب لما لا يعقل من المجاز، ومعناه أنها تسبح بلسان الحال، فإنها تدل على الصانع ـ عزّ وجلّ ـ وعلى قدرته وحكمته وكماله، فكأنها تنطق بذلك وتنزه الله ـ تعالى ـ عمّا لا يجوز عليه، ويكون قوله: ﴿**وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ**﴾، خطاباً للمشركين، فهم لم يفقهوا التسبيح ولم يستوضحوا الدلالة على الخالق، فيكون التسبيح المسند إلى السموات والأرض ومن فيهنّ على سبيل المجاز.[2]

وقد استبعد أبو حيان أن يكون التسبيح مختلفاً بين الاثنين، أحدهما بدلالته الحقيقية وهو المنسوب إلى الملائكة والإنس والجن، والآخر بدلالته المجازية وهو المنسوب إلى السموات والأرض ومن فيهن مما لا يعقل، إذ يكون جمعاً لدلالتين حقيقية ومجازية بلفظ واحد، فيكون فراراً دلاليا من القول بالدلالة المجازية إلى القول بالدلالة الحقيقية على ظاهر اللفظ، فقال: ((يصدر التسبيح حقيقة ممّن فيهنّ من مَلَك وإنس وجان، ولا يُحمل نسبته إلى السماوات والأرض على المجاز، ونسبته إلى الملائكة والثقلين على الحقيقة، لئلا يكون جمعاً بين المجاز والحقيقة بلفظ واحد)).[3]

---

(1) ينظر: جامع البيان: 605/14 البحر المحيط: 54/7

(2) ينظر: الكشاف: 670/2 والبحر المحيط: 55/7

(3) البحر المحيط: 55/7

**ـ (تبوء بإثمي وإثمك) بدلالات مجازية فراراً من دلالة التركيب الحقيقية:**

وتكوّن التركيب اللغوي من لفظين (البوء، والإثم)، والبوء عند اللغويين بمعنى الاحتمال، وباءوا: احتملوا وبؤت بهذا الذنب: احتملته ورجعتُ به،[1] والمُباءة: المرجع إلى الشيء، يقال أبأنا الإبل إباءة أي أنخناها بعضها إلى بعض،[2] يقول ابن فارس: ((ومن هذا الباب قولهم باء فلان بذنبه كأنّه عاد إلى مَباءته محتملاً لذنبه)).[3]

أمّا الإثم فعند أهل اللغة فجاء بمعنى: الذنب والمعصية والظلم والبغي بغير الحق، وأثِمَ الرجل إثماً ومَأثماً إذا وقع في الإثم فهو آثم وأثيم، وهو أن يعمل ما لا يحلّ له، وكل من أثم فقد حمل الإثم ووقع فيه،[4] يقول الراغب: ((الإثم والأثام: اسم للأفعال المبطئة عن الثواب ... والآثم: المتحمّل الإثم)).[5]

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي دلالات التركيب (تبوء بإثمي وإثمك) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكون مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ**﴾ [المائدة: 29]، فذكر دلالات مجازية قال بها المفسرون مبتعدين عن الدلالة الحقيقية، فكيف يُعقل أن يبوء القاتل بإثم المقتول مع أنه تعالى قال: ﴿**وَلا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى**﴾ [فَاطِرٍ: 18].

---

(1) ينظر: جمهرة اللغة: 229/1 مادة: (بوأ) وتهذيب اللغة: 427/15 مادة: (باء)

(2) ينظر: العين: 412/8 مادة: (بوأ)

(3) مقاييس اللغة: 313/1 مادة: (بوأ) وينظر: لسان العرب: 36/1 مادة: (بوأ)

(4) ينظر: تهذيب اللغة: 116/15 مادة: (أثم) والصحاح: 1857/5 مادة: (أثم) ولسان العرب: 5/12 مادة: (أثم)

(5) المفردات: 63 و64 مادة: (إثم)

ومن تلك الدلالات أن معناه أنّك تحمل إثم قتلي أي إثمك اللاحق لك بسبب قتلي، وإثمك الذي كان منك قبل قتلي، أي أنك ترجع إلى الله تعالى بإثم قتلي وإثمك الذي من أجله لم يتقبل قربانك.[1]

ومنها أيضاً أن تبوء بإثمي اللاحق لي، أي بمثل إثمي اللاحق لي على تقدير وقوع قتلي لك، وإثمك اللاحق لك بسبب قتلي.[2]

ثم عبّر عن هذين الوجهين بقوله: ((وهذان الوجهان على إثبات الإرادة المجازية والحقيقية))،[3] وبعدها جاء برأي ثالث يقول أن المعنى على تقدير النفي ، أي : إني أريد أن لا تبوء بإثمي وإثمك، كقوله تعالى: ﴿رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: 15]، أي: أن لا تميد، و ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: 44]، أي: لا تضلوا، فحف (لا).[4]

وقد وصف التأويل بأنّه فرار دلالي تجنباً من إثبات إرادة الشر لأخيه، فقال: ((وهذا التأويل فرار من إثبات إرادة الشر لأخيه))،[5] فكما لا يجوز للإنسان أن يريد من نفسه أن يعصي الله تعالى فكذلك لا يجوز أن يريد من غيره أن يعصي الله عزّ وجلّ، فجاء وصف هذه التأويلات بأنها فرار دلالي من الدلالة الحقيقية لـ(الإثم) وهي الذنب والمعصية، إلى دلالات مجازية تعني عقوبة الإثم أو عدم إرادته.

---

(1) ينظر: مفاتيح الغيب: 340/11 والبحر المحيط: 231/4

(2) ينظر: الكشاف: 624/1 والبحر المحيط: 231/4

(3) البحر المحيط: 231/4

(4) ينظر: المصدر نفسه: 231/4

(5) المصدر نفسه: 231/4

# المبحث الثاني:

# الفرار بين الدلالة العامة والدلالة الخاصة

مباحث العموم والخصوص من أهم موضوعات دلالة الألفاظ التي أخذت مساحة في كتب اللغويين، والانتقال بين تعميم الدلالة وتخصيصها من أنماط التغير الدلالي التي بحثها علماء اللغة القدامى والمحدثون في مصنفاتهم.

فقد لحظ علماء اللغة عبر تعقب دلالات الألفاظ أنّ هناك قوانين عامة تحكم الألفاظ في تطورها، وقد حاولوا ضبطها وحصرها فظهر لديهم نمطان من المظاهر: نمط منطقي هو تعميم الدلالة، وتخصيصها، وانتقالها، ونمط نفسي هو رقي الدلالة وانحطاطها، وتتداخل هذه المظاهر فيما بينها تداخلاً كبيراً.[1]

وقد اهتم اللغويون بظاهرة التغّير الدلالي، فأخذوا يبحثون في التغيّرات الدلاليّة الطارئة على الألفاظ، كما أنّهم صنّفوا التغييرات الحاصلة للمعاني على أسس منطقيّة، فوضعوا قوانين ونظريات متعدّدة في بيان أسباب التغيّر في المعاني، فذكروا أسباب التغيّر الدلالي ومظاهره وصوره، وعلّله طائفة منهم بتعليلات، فقيل هو: تغيير معاني الكلمات،[2] وقيل: هو تغيير العلاقة بين الدال والمدلول،[3] على حين أرجعه بعضهم إلى التداعيات الثانويّة الطارئة على مُسمّيات الأشياء، وتشمل تلك التداعيات: المعنى السياقي والقيمة الاجتماعيّة أو

---

[1] ينظر: دلالة الألفاظ: 152 ـ 167 وعلم اللغة، علي عبد الواحد وافي: 314 ـ 328 وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي: 228 ـ 233 وعلم الدلالة أحمد مختار عمر: 243 ـ 250 وفقه اللغة وخصائص العربية: 218 ـ 223

[2] ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: 235

[3] ينظر: دور الكلمة في اللغة: 169

التعبيريّة، وهذه تؤثّر تدريجياً في المعنى الأساس للألفاظ فتحلّ محلّهُ ويتحوّل المعنى حين ذاك عمّا كان عليه.[1]

وقد حصروا أسباب تغيّر المعنى بثلاثة أسس هي: لغويّة، وتاريخيّة، واجتماعيّة، تشمل: التطوّر الاجتماعي والثقافي، وظهور الحاجة والمشاعر العاطفيّة والنفسيّة ، والاستعمال المجازي، وأسباباً أخرى غيرها.[2]

ورغم كثرة تلك الأسباب وتنوّعها إلا أنّه يمكن القول إنّ هناك عنصرين يقوم عليهما ذلك التغيّر هما: سلوك المتكلّم نفسه، أي كيفية تعامله مع اللغة، والاستعمال اللغوي الذي تمارسه البيئة الاجتماعية.[3]

وأشار علماء اللغة والتفسير إلى التغير لدلالي الذي يصيب الألفاظ، ومنهم ابن جني،[4] وأبو هلال العسكري،[5] وعبد القاهر الجرجاني.[6]

وما يهمنا في هذا المبحث هو انتقال دلالة اللفظ أو التركيب بين الدلالة العامة والدلالة الخاصة ففي علم الدلالة صيغ وتراكيب عامة تشمل جماعة المخاطبين، وفيه ألفاظ وتراكيب خاصة، وأحياناً يكون اللفظ أو التركيب عاماً ويراد به الخصوص وأحياناً أخرى يكون خاصاً ويراد به العموم، والقرائن هي التي توضح هذا وتزيل اللبس والإبهام في فهم النص والمراد منه، لأنّ المفردات

---

(1) ينظر: علم الدلالة، بيارجيرو: 75

(2) ينظر: دلالة الألفاظ: 134 ـ 151 وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر: 237 ـ 242 وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة: 284 ـ 287 وعلم اللغة بين القديم والحديث: 212 ـ 225 .

(3) ينظر: اللغة: 272

(4) ينظر: الخصائص: 442/2

(5) ينظر: الصناعتين: 13

(6) ينظر: أسرار البلاغة: 324

ما هي إلا أجزاء تتكامل فيما بينها لإنتاج الدلالة الكلية للكلمة أو الجملة التي ننظر في دلالتها.[1]

والعموم والخصوص من الظواهر المعروفة في اللغة العربية، اهتم بها الأصوليون بوجه خاص لصلتها الوثيقة بأحكام الشريعة، لكنهم لم يخرجوا عن نطاق ما ورد بشأنها من الأساليب العربية، مما يؤكد التماسك التام بين أصول الشريعة وأصول العربية.[2]

وسيبتعد البحث عن تفصيلات الأصوليين في هذا المقام مكتفياً بتعريفاتهم للمصطلحين لأنّ البحث قائماً على الدرس اللغوي فحسب.

واللفظ العام عند الأصوليين هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له، أو المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد من غير حصر.[3]

وعرّفه الآمدي بأنّه ((هو اللفظ الواحد الدال على مسميين فصاعداً مطلقا معاً)).[4]

ويتضح مما ذُكر أنّ العام يلزم فيه الاستغراق لجميع أفراده، وما لا يستغرق جميع أفراده فلا يدخل تحت العام.

ويتخصص العام عندهم بقصره على بعض مسمياته، فعرّفوه بقولهم: ((إخراج بعض ما تناوله الخطاب))،[5] أو ((قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل مقترن)).[6]

---

(1) ينظر: شرح تلخيص مفتاح العلوم: 107/2 وتاريخ النقد الأدبي عند العرب: 427

(2) ينظر: أثر الدلالة اللغوية والنحوية في استنباط الأحكام: 58 ومباحث في علوم القرآن: 304

(3) ينظر: المعتمد في أصول الفقه: 1/ 189 والمحصول في علم أصول الفقه: 1/ 309 وكشف الأسرار: 53/1 والإتقان في علوم القرآن: 1412/4

(4) الإحكام في أصول الأحكام: 196/2 وينظر: العام والخاص في القرآن الكريم: 382 ـ 398

(5) المعتمد في أصول الفقه: 234/1

(6) كشف الأسرار : 448/1

فالسياق أو القرائن السياقية من أهم ما يبين المقصود من الكلام فبه تخصص العمومات وتعمم الخصوصات، فمن الألفاظ أو التراكيب ما صحبته قرينة تنفي بقاءه على عمومه وتبين أن المراد منه بعض أفراده، أي تخصيصه، ومنها عكس ذلك أي الخاص الذي صحبته قرينة غيرت المراد منه إلى العام الذي ينتمي إليه، ومنه ما لم تصحبه قرينه تنفي احتمال تخصيصه ولا قرينة تنفي دلالته على العموم، أي قرائن تعيّن العموم والخصوص، فيبقى العام عاماً والخاص خاصاً حتى يقوم الدليل على تغيير الدلالة وانتقالها.[1]

وقد وصف أبو حيان الأندلسي انتقال دلالة ألفاظ وتراكيب بين دلالتها العامة ودلالتها الخاصة بأنه فرار دلالي، ومما رصده البحث من الفرار الدلالي بين الدلالة العامة والدلالة الخاصة في مدوناته موضح البحث الآتي:

**ـ تخصيص دلالة (الويل) بـ(التكرار) فراراً من التوهم:**

الويل في اللغة كلمة هلاك وعذاب، يقال: ويلَهُ ووَيْلَكَ ووَيلِي، وفي الندبة: وَيْلاهُ،[2] يقول الخليل: ((الويل: حلول الشر، والوَيْلَة: الفضيحة والبلية، وإذا قال: وا ويلتاه، فإنما معناه: وا فضيحتاه))،[3] وإلى هذا المعنى أشار الأعشى بقوله:

قالتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جئتُ زائرَها: وَيْلِي عليكَ، ووَيْلِي منكَ يَا رَجُلُ[4]

---

[1] للاستزادة في مباحث العموم والخصوص ينظر: تخصيص العام وتطبيقاته في سورة النساء: 25 ـ 53 وتعميم الخصوصات وتخصيص العمومات بقرينة السياق: 455 ـ 530 والعام والخاص في القرآن الكريم دراسة تطبيقية: 382 ـ 398

[2] ينظر: الصحاح: 1846/5 ولسان العرب: 737/11

[3] العين: 366/8 وينظر: تهذيب اللغة: 327/15

[4] ديوانه:57 وينظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين: 111 و125 و136 وشرح المعلقات التسع: 24 وشرح القصائد العشر: 295

ولم يبتعد المفسرون عن المعنى اللغوي للويل فعندهم (الويل) كلمة يستعملها كل واقع في هلكة، وأصله العذاب والهلاك،[1] وقيل: ويل ماء يسيل من صديد في أسفل جهنم، وقيل: جبل من نار، وقيل: وادٍ في جهنم يهوي فيه الكافر أربعين خريفاً قبل أن يبلغ قعره،[2] وقيل: الويل يتضمن نهاية الوعيد والتهديد فهذا القدر لا شُبهة فيه سواء كان الويل عبارة عن وادٍ في جهنم أو عن العذاب العظيم.[3]

فالويل في القرآن هو عقاب أو عذاب في الآخرة للفاسقين والكافرين، وقد ورد ذكر الويل في الكثير من الآيات القرآنية، ويعد تحذيرًا قويًا من العواقب السيئة للأعمال السيئة، ويستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى ذلك العذاب الشديد والمعصية العظيمة التي ينالها المذنبون في الآخرة، ولتنبيه الناس إلى عواقب الذنوب والمعاصي وتحذيرهم من العواقب السيئة لأفعال الشر والظلم والكفر والمعصية، وتحذير المؤمنين من الانحراف عن الطريق المستقيم، ولتحثهم على إتباع الحق والخير.

وقد أورد ذلك أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ**﴾[البقرة: 79].

فقد فسّر أبو حيان ذلك بقوله: ((وهذا والوعيد مرتب على كتابة الكتاب المُحرَّف، وعلى إسناده إلى الله تعالى ... فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون: كتابتهم مُقدِّمَة، نتيجتها كسب المال الحرام)).[4]

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 160/1

(2) ينظر: الهداية في بلوغ النهاية: 322/1

(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 565/3

(4) البحر المحيط: 448/1

وورود في النص القرآني موضع الاستشهاد إنما جاء تكرار لفظ الويل لتخصيص الدلالة فراراً من التوهم في دلالتها على العموم، فقد جاء التكرار للفظ الويل لئلا يبقى على عمومه لو لم يتكرر، فجاء العقاب لكل واحد من الذنبين: كتابتهم الكتاب وادعائهم أنه من عند الله، وكسبهم المال الحرام نتيجة ذلك، فلو لم يتكرر الفظ توهم السامع أن العقاب على المجموع فقط، يقول أبو حيان: ((فلذلك كُرر الويل في كل واحد منهما لئلّا يُتوهم أنّ الوعيد هو على المجموع فقط، فكلّ واحد من هذين متوعد عليه بالهلاك)).[1]

**ـ تخصيص دلالة (الإيمان) بـ(الصلاة) فراراً من التوهم:**

والإيمان عند أهد اللغة بمعنى التصديق،[2] يقول ابن فارس: ((الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والآخر: التصديق، والمعنيان متدانيان))،[3] ويقال: رجل أَمَنَة بالفتح، للذي يصدِّق بكلِّ ما يسمع ولا يكذِّب بشيء، ورجل أمَنَة أيضاً: إذا كان يطمئن إلى كل أحد ويثق بكل أحد.[4]

وقد جعل الشريف الجرجاني الإيمان على خمسة أوجه، فقال: ((الإيمان: في اللغة: التصديق بالقلب، وفي الشرع: هو الاعتقاد بالقلب والإقرار باللسان ... والإيمان على خمسة أوجه: إيمان مطبوع، وإيمان مقبول، وإيمان معصوم، وإيمان موقوف، وإيمان مردود، فالإيمان المطبوع هو إيمان الملائكة، والإيمان

---

[1] البحر المحيط: 448/1

[2] ينظر: العين: 389/8 مادة: (أمن) والصحاح: 2071/5 مادة: (أمن)

[3] مقاييس اللغة: 133/1 مادة: (أمن)

[4] ينظر: تهذيب اللغة: 367/15 مادة: (أمن) وأساس البلاغة: 35/1 مادة: (أ م ن) ولسان العرب: 21/13 مادة: (أمن)

المعصوم هو إيمان الأنبياء، والإيمان المقبول هو إيمان المؤمنين، والإيمان الموقوف، هو إيمان المبتدعين، والإيمان المردود، هو إيمان المنافقين)).[1]

أمّا المفسرون فقد خصصوا الإيمان في هذا النص القرآني بالصلاة،[2] فذكروا أنّ الآية قد نزلت في تحويل قبلة المسلمين من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة، وسؤال المسلمين لرسول الله ـ صلى اله عليه وآله وسلم ـ عن إخوانهم الذين ماتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس، فأنزل الله ـ تبارك وتعالى ـ قوله: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ**﴾، أي: من كان منكم قد صلى إلى بيت المقدس قبل التحويل فصلاته غير ضائعة عند الله تعالى.[3]

وقد أورد المفسرون تخصيص معنى الإيمان بالصلاة بسبب سياق النص وسبب نزول الآية، فقد فرضا القول بالتخصيص وإن كان المعنيان متداخلين فالإيمان مشتمل على الصلاة، والصلاة لابد لها من الإيمان، وقد فُسر الإيمان بالصلاة إلى بيت المقدس لأنّها من شُعَبِه العظيمة مع احتمال أن يُقرّ الإيمان على مدلوله فهو يشمل التصديق وقت الصلاة إلى بيت المقدس وفي وقت التحويل، فالمؤمنون استقبلوا الكعبة طاعة لله تعالى وامتثالاً لأمره لا ترجيحاً لبعض الجهات المتساوية بمجرد رأيهم واجتهادهم.[4]

وقد ذكر أبو حيان ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [البقرة: 143].

فقد علل أبو حيان ذكر الإيمان وإرادة الصلاة في النص بأنّ الإيمان هو العُمدة الذي تصح به الأعمال ومنها الصلاة، وقد كان ثابتاً في طاعتهم في

---

(1) التعريفات: 40

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 19/2 والكشاف: 200/1 والجامع لأحكام القرآن: 158/2

(3) ينظر: الكشاف: 201/1

(4) ينظر: مفاتيح الغيب: 92/4 وروح المعاني: 247/1

تحويل القبلة، فقال: ((وذكر الإيمان وإن كان السؤال عن صلاة من صلى إلى بيت المقدس، لأنّه العمدة والذي تصح به الأعمال وقد كان لهم ثابتاً في حال توجههم إلى بيت المقدس وغيره، فأخبر تعالى أنّه لا يضيع إيمانكم فاندرج تحته متعلقاته التي لا تصح إلّا به)).[1]

وعلل ـ أيضاً ـ ذكر الإيمان بدلاً من ذكر الصلاة بأنّه فرار من التوهم من اندراج الصلاة بغير إيمان راسخ وهي صلاة المنافقين عند ذكر الصلاة في النص دون الإيمان، فقال: ((وكان ذكر الإيمان أولى من ذكر الصلاة لئلا يُتوهم اندراج صلاة المنافقين إلى بيت المقدس)).[2]

فخصص المفسرون ومنهم أبو حيان الأندلسي الإيمان في الآية بالصلاة فراراً من التوهم من اندراج صلاة المنافقين وهي صلاة من غير إيمان تحت الصلوات التي لا تضيع عند الله تعالى.

**ـ تخصيص دلالة (القنوت) بـ(الصلاة) فراراً من التكرار:**

والقنوت عند أهل اللغة بمعنى الطاعة،[3] يقول ابن فارس: ((القاف والنون والتاء أصل صحيح يدل على طاعة وخير في دين، لا يعدو هذا الباب، والأصل فيه الطاعة)).[4]

ومن معاني القنوت الإمساك عن الكلام،[5] وقيل الدعاء في الصلاة والخشوع والإقرار بالعبودية.[6]

---

(1) البحر المحيط: 19/2

(2) المصدر نفسه: 19/2

(3) ينظر: العين: 129/5 مادة: (قنت) والصحاح: 261/1 مادة: (قنت) وأساس البلاغة: 103/2

(4) مقاييس اللغة: 31/5 مادة: (قنت)

(5) ينظر: تهذيب اللغة: 65/9 مادة: (قنت) ولسان العرب: 73/2 مادة: (قنت)

(6) ينظر: لسان العرب: 73/2 مادة: (قنت)

ومنها أيضاً القيام بالطاعة؛ وسمي بذلك لأن قنوت الصلاة يدعى به قياماً،[1] وقيل: إطالة القيام، ويقال للمصلي قانت إذا أطال قيامه،[2] ثم عُمِّمَ المعنى لكل استقامة في طريق الدين.[3]

ولم يغادر المفسرون المعاني اللغوية للقنوت ففسروه بالسكوت، والقيام بالعبودية، وفسروه بالدعاء والذكر، وحُمل على الصلاة لِما فيها من الذكر، وفسروا القنوت أيضاً بالطاعة، فكل قنوت طاعة، أو إكمال الطاعة وإتمامها والاحتراز من إيقاع الخلل في أركانها وسننها وآدابها.[4]

وجاء تخصيص دلالة القنوت بالصلاة عند أبي حيان لأندلسي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾ [آل عمران: 43]، فسروه بالعبودية، ومعنى ﴿اقْنُتِي لِرَبِّكِ﴾، أيْ: اعبديه بالقول والعمل،[5] وفسروه أيضاً بإطالة القيام في الصلاة، أي: يا مريم أطيلي قيامك في الصلاة.[6]

ولم يبتعد أبو حيان عنهم بتفسير القنوت في الآية، فقال: ((المراد بالقنوت هنا: العبادة، أو طول القيام في الصلاة، أو الطاعة، أو الإخلاص)).[7]

وقد خصصت دلالة القنوت بالصلاة وإن كانت دلالتها الأولى عموم العبادة بوصف السياق اللاحق، فجاء بذكر أفعال خاصة بالصلاة وهي السجود والركوع وهما هيأتان خاصتان بالصلاة، يقول الزمخشري: ((أُمرتْ بالصلاة

---

[1] ينظر: الصحاح: 261/1 مادة: (قنت)

[2] ينظر: تاج العروس: 45/5 مادة: (قنت)

[3] ينظر: مقاييس اللغة: 31/5 مادة: (قنت)

[4] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 86/2 ومفاتيح الغيب: 488/6

[5] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 410/1

[6] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 84/4 وروح البيان: 32/2

[7] البحر المحيط: 147/3

بذكر القنوت والسجود لكونهما من هيآت الصلاة وأركانها، ثم قيل لها (وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ)، بمعنى: ولتكن صلاتك مع المصلين، أي: في الجماعة، أو انظمي نفسك في جملة المصلين وكوني معهم في عدادهم ولا تكوني في عداد غيرهم))،[1] ويقول القرطبيّ: ((قيل: معناه افعلي كفعلهم وإن لم تصلي معهم، وقيل: المراد به صلاة الجماعة)).[2]

أمّا ذكر القنوت وإرادة الصلاة فقد علله أبو حيان بأنّه فرار من تكرر اللفظ، فقد أُمرت مريم ـ عليها السلام ـ بفعلين ومعلمين من عالم الصلاة هما: طول القيام والسجود، وقد خصا بالذكر لشرفهما في أركان الصلاة، وهما يختصان بالصلاة المنفردة، ثم أمرت ـ عليها السلام ـ بالصلاة في الجماعة، فقيل لها : اركعي مع الراكعين، يقول أبو حيان: ((وقصد هنا معلم من معالم الصلاة لئلا يتكرر لفظ))،[3] فذكر الصلاة والسجود والركوع فيه تكرار لألفاظ خاصة بعمل واحد فجيء بالقنوت وهو لفظ عام ويراد به الصلاة خاصة.

**ـ تخصيص دلالة (العَظَمة) فراراً من التعميم :**

العَظَمة في اللغة: الكِبَر والقوّة، والاستعظام: عدّ الشيء عظيماً وفخماً،[4] يقول الخليل: ((عَظُمَ الأمر وعَظَّمَه يُعظِّمه تعظيماً، أي: كبَّره، وسمعتُ خبراً فأعظمته، أي عَظُمَ في عيني))،[5] واستعظمتُ الأمر إذا أنكرته،[6] وجاء في المقاييس: ((العين والظاء والميم أصل واحد يدل على كِبَر وقوة، فالعِظَم:

---

[1] الكشاف: 362/1

[2] الجامع لأحكام القرآن: 85/4

[3] البحر المحيط: 148/3

[4] ينظر: الصحاح: 1988/5 مادة: (عظم)

[5] العين: 91/2 مادة: (عظم)

[6] ينظر: تهذيب اللغة: 182/2 مادة: (عظم) وأساس البلاغة: 665/1 مادة: (ع ظ م)

مصدر الشيء العظيم، تقول عَظُم يَعظُم عِظَماً، وعَظّمتُه أنا، فإذا عَظُم في عينيك قلتَ: أعظمته واستعظمته)).[1]

وجاء تخصيص دلالة (العَظَمة) فراراً من تعميمها عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ (٢٢) إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ (٢٣)﴾ [النمل:22، 23].

فقد قال مفسرون في استعظام هدهد نبي الله سليمان ـ عليه السلام ـ عرش بلقيس ملكة سبأ مع ما كان يراه من ملك نبي الله سليمان ـ عليه السلام ـ أنّه استصغر حال بلقيس إلى حال نبي الله ـ عليه السلام ـ فاستعظم لها ذلك العرش، أو قد لا يكون لنبي الله ـ عليه السلام ـ مثله كما قد يكون لبعض الملوك شيء لا يكون مثله عند ملك آخر.[2]

أمّا كيف سوّى بين عرش بلقيس وعرش الله تعالى في الوصف بالعظيم، فقد وصف الهدهد عرش بلقيس بالعِظَم تعظيماً له بالنسبة إلى عروش أبناء جنسها من الملوك، أما وصف عرش الله تعالى بالعِظَم فتعظيم له بالنسبة إلى سائر ما خلق من السماوات والأرض.[3]

وقد قال مفسرون آخرون بأن وصف الهدهد بالعظيم راجع إلى إيجاد امرأة تملك أمر قومها، وهو أمر عظيم، فليس من شأنها ولا شأن النساء أن تملك فحول الرجال، وكذلك أوتيت من كل شيء مع قول نبي الله سليمان ـ عليه السلام ـ : ﴿**وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [النمل: 16]، كأنه سوّى بينهما.[4]

---

(1) مقاييس اللغة: 355/4 مادة: (عظم)

(2) ينظر: الكشاف: 360/3 وروح البيان: 339/6

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 184/13 ومفاتيح الغيب: 551/24

(4) ينظر: الكشاف: 361/3 والجامع لأحكام القرآن: 13/ 182 و183

ووصف أبو حيان القول الأخير بأنه فرار دلالي، إذ فرّ المفسر من وصف الهدهد لعظمة عرش بلقيس إلى وصف عظمة إيجاده لتلك المرأة وقد حكمت قومها، أو إتيانها من كل شيء مع إتيان نبي الله ـ عليه السلام ـ ذلك، إذ يقول أبو حيان: ((وجدتها: يريد أمر عظيم أن وجدتها، فرّ من استعظام الهدهد عرشها فوقع في عظيمة وهي نسخ كتاب الله)).[1]

فأنكر أبو حيان القول بإيجاد الهدهد المرأة، وكذالك إيجادها حاكمة مع إتيانها من كل شيء، مؤيداً القول بوصف الهدهد عظمة عرش بلقيس.

**ـ تخصيص دلالة (المحصنات) بدل تعميمها فراراً من التوهم:**

الإحصان في اللغة: المنع والحفظ والتحرز،[2] يقول ابن فارس: ((الحاء والصاد والنون أصل واحد منقاس، وهو الحفظ والحياطة والحرز))،[3] والحِصن: كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه، والدرع الحصينة: المحكمة،[4] وحصّنتَ القرية إذا بنيتَ حولها، وأحصنَ الرجل إذا تزوج فهو مُحصَن بفتح الصاد، وأحصَنت المرأة وتحصّنت: عفّت وأحصنت فرجها، فهي مُحصِنة، وأحصنها زوجها فهي محصَنة،[5] يقول الخليل: ((وامرأة مُحصَنة: أحصنها زوجها، ومُحصِنة: أحصنت زوجها، ويقال فرجها)).[6]

---

(1) البحر المحيط: 228/8

(2) ينظر: لسان العرب: 120/13 مادة: (حصن) وتاج العروس:434/34 مادة: (حصن)

(3) مقاييس اللغة: 69/2 مادة: (حصن)

(4) ينظر: تهذيب اللغة: 143/4 مادة: (حصن)

(5) ينظر: الصحاح: 2101/5 مادة: (حصن) وأساس البلاغة: 194/1 مادة: (ح ص ن)

(6) العين: 118/3 مادة: (حصن)

وقد ورد تخصيص دلالة المحصنات بدل تعميمها عند أبي حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ**﴾ [النساء: 25]، إذ قال المفسرون في المحصنات في النص القرآني أنهنّ الحرائر، وقيل العفائف.[1]

وقد ذكر صاحب تفسير روح البيان: ((﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ﴾ أي بالتزويج، ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ﴾ أي فعلنَ فاحشة وهى الزنى، ﴿فَعَلَيْهِنَّ﴾ فثابت عليهن شرعاً ﴿نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ﴾ أي الحرائر الأبكار، ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ من الحد الذي هو جلد مائة، فنصفه خمسون كما هو كذلك قبل الإحصان، فالمراد بيان عدم تفاوت حدهن بالإحصان كتفاوت حد الحرائر)).[2]

وقد قُرئت بكسر الصاد وفتحها وبالفتح معناه ذوات الأزواج، والكسر معناه العفائف والحرائر،[3] وإذا أُحصنّ معناه أنهنّ أُحصنّ بالأزواج، والمحصنات المراد منه الحرائر الأبكار، والسبب لأن الواجب في الحرائر المتزوجات في الزنا: الرجم، وهذا يقتضي أن يجب في زنا الإماء نصف الرجم ومعلوم أن ذلك باطل، فالمراد الحرائر الأبكار، فنصف ما عليهن هو خمسون جلدة وهذا القدر واجب في زنا الأمة سواء أكانت محصنة أم لم تكن.[4]

يقول أبو حيان: (( وإنّما نُبّه على حالة الإحصان الذي هو التزوّج، لئلّا يُتوهّم أنّ حدّها إذا تزوجتْ كحد الحُرّة إذا أُحصنتْ وهو الرجم، فزال هذا التوهم

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 39/2 والجامع لأحكام القرآن: 139/5

(2) روح البيان: 191/2

(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 46/10

(4) ينظر: مفاتيح الغيب: 52/10

بالإخبار: أنّه ليس عليها إلّا نصف الحدّ الذي يجب على الحرائر اللّواتي لم يُحصنَّ بالتزويج وهو الجلد خمسين)).[1]

فجاء وصف أبي حيان لأقوال المفسرين بأنه فرار دلالي بتخصيص دلالة المحصنات بدل تعميمها فراراً من التوهم في القول بإقامة الحد بالرجم، فالآية دلت على أن عليهنّ نصف ما على المحصنات من العذاب، أما قوله: (نصف ما على المحصنات)، فيدل على أن المراد من العذاب الذي يمكن تنصيفه وهو الجلد لا الرجم.

**ـ تخصيص دلالة (التزيين) بدل تعميمها فراراً من التناقض:**

التزيين في اللغة: بمعنى التحسين والتجميل والتبهيج،[2] يقول ابن فارس: ((الزاء والياء والنون أصل صحيح يدل على حسن الشيء وتحسينه، فالزّين نقيض الشين، يقال زيّنت الشيء تزييناً وأزْيَنَت الأرض وازّيّنت وازدانت إذا حسّنها عشبها)).[3]

والزينة: اسم جامع لكل شيء يُتزيّن به،[4] يقول مجنون ليلى:

فيا رب إذ صَيَّرْتَ لَيْلى هي المُنى  فزِنِّي بعينيها كما زِنْتها لِيا[5]

وقد جعل الراغب الزينة على أنواع فقال: ((الزِّينَةُ الحقيقيّة: ما لا يشين الإنسان في شيء من أحواله لا في الدنيا، ولا في الآخرة، فأمّا ما يزينه في حالة دون حالة فهو من وجه شين، والزِّينَةُ بالقول المجمل ثلاث: زينة نفسيّة كالعلم،

---

[1] البحر المحيط: 598/3

[2] ينظر: تهذيب اللغة: 175/13 مادة: (زين) والصحاح: 2132/5 مادة: (زين)

[3] مقاييس اللغة: 41/3 مادة: (زين)

[4] ينظر: العين: 387/7 مادة: (زين) ولسان العرب: 202/13 مادة: (زين)

[5] ديوانه: 126 وينظر: الصحاح: 2132/5

والاعتقادات الحسنة، وزينة بدنيّة، كالقوّة وطول القامة، وزينة خارجيّة كالمال والجاه)).[1]

وقد ورد تخصيص دلالة التزيين بدل تعميمها عند أبي حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الأنعام: 108].

فذكر مفسرون في ﴿**زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ**﴾، أي بمعنى: حببّنا لهؤلاء القوم أصنامهم والمحاماة لها والانتصار، كذلك زيّنا لكل أمة من الأمم على الضلال عملهم الذي كانوا فيه من الخير والشر والطاعة والمعصية، فخليناهم وشأنهم وأمهلناهم حتى حسُن عندهم سوء عملهم.[2]

وقد ذكر الطبري ذلك بقوله: ((يقول تعالى ذكره: كما زَيَّنَّا لهؤلاء العادلين بربّهم الْأَوثان والأَصنام عبادة الأَوثان وطاعة الشّيطان بخذلاننا إيّاهم عن طاعة الرّحمن، كذلك زيّنّا لكل جماعة اجتمعتْ على عمل من الأَعمال من طاعة اللَّه ومعصيته عملهم الّذي هم عليه مجتمعون)).[3]

أما عند أبي حيان: فـ((المراد بتزيين العمل تزيين المأمور به لا المنهي عنه، ويُحمل على الخصوص وإن كان عاماً لئلا يؤدي إلى تناقض النصوص؛ لأنّه نص على تزيين الله للإيمان وتكريهه للكفر في قوله: ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ**﴾ [الحجرات: 7])).[4]

---

(1) المفردات في غريب القرآن: 388

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 61/7 وروح البيان: 84/3 وتفسير القرآن العظيم: 283/3

(3) جامع البيان: 483/9 و484

(4) البحر المحيط: 612/4

فلو دخل تزيين الكفر في هذه الآية في المراد لوجب التناقض بين الآيتين ولذلك أضاف التزيين إلى الشيطان بقوله: ﴿**وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ**﴾ [الأنفال: 48]، فلا يكون الله تعالى مزيناً ما زينه الشيطان، فنقول: الله تعالى يزين ما يُأمَر به، والشيطان يزين ما يُنهى عنه حتى يكون ذلك عملاً بجميع النصوص.[1]

وقد أشار أبو حيان إلى ذلك بقوله : ((وأجيب بأنّ لا تناقض لاختلاف التزيين، تزيين الله بالخلق للشهوات وتزيين الشيطان بالدعاء إلى المعاصي فالآية على عمومها في كل أمة وفي عملهم)).[2]

فجاء الفرار الدلالي بتخصيص دلالة التزيين بتزيين الله تعالى الأعمال الصالحة بدل تعميمها لتشمل الكفر وغيره؛ لئلا يؤدي ذلك إلى التناقض بين تزيين الله تعالى وتزيين الشيطان.

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 612/4

(2) المصدر نفسه: 612/4

# المبحث الثالث:
# الفرار بظواهر دلالية أُخر:

**الفرار بين الدلالة المطلقة والدلالة المقيدة:**

قد استعملت العرب بعض الألفاظ مطلقة الدلالة على معناها، وبعضها مقيدة بصفة أو حال أو شرط أو غاية أو غير ذلك، فسمّوا ما كان من النوع الأول المطلق، وما كان من النوع الثاني المقيّد، ((فإن تصورت معنىً ولاحظت فيه وصفاً خاصاً أو حالة معينة كان ذلك تقييداً، وإن تصورته بدون أن تلحظ معه أي وصف أو حالة أخرى كان ذلك إطلاقاً، فالتقييد إذن هو لِحاظ خصوصية زائدة في الطبيعة، والإطلاق عدم لِحاظ الخصوصية الزائدة))،[1] وعلى هذا جاء تفسيرهما في المعجمات اللغوية.[2]

والإطلاق والتقييد من المباحث التي بحثها الأصوليون مع بحثهم الدلالة العامة والدالة الخاصة، فقد وضع الآمدي (ت631هـ) تعريفاً للمطلق، فقال: ((هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه)).[3]

أمّا المقيّد فهو ما يقابل المطلق، وعرّفه الشوكاني (ت1250هـ) بأنه ((اللفظ الذي يدل لا على شائع في جنسه)).[4]

يقول الآمدي عن المقيد: ((أما المقيد فإنه يُطلق بوصفين: الأول: ما كان من الألفاظ الدالة على مدلول معين كزيد وعمرو، وهذا الرجل ونحوه، والثاني:

---

[1] دروس في علم الأصول: 240/1

[2] ينظر: العين: 101/5 مادة: (طلق) و196 مادة: (قيد) وتهذيب اللغة:18/9 مادة: (طلق) و193/9 مادة: (قيد) ولسان العرب: 226/10 مادة: (طلق) و372/3 مادة: (قيد)

[3] الإحكام في أصول لأحكام: 3/3 وينظر: إرشاد الفحول: 5/2

[4] إرشاد الفحول: 6/2

ما كان من الألفاظ دالاً على وصف مدلول المطلق بصفة زائدة عليه، كقولك: دينار مصري، ودرهم مكي)).[1]

والمتأمل في هذه التعريفات يتضح له أن المطلق: لفظ دال على فرد أو أفراد غير معينين وبدون أي قيد لفظي، نحو: رجل ورجال، أما المقيد فهو اللفظ الدال على مدلول شائع مع تقييده بوصف من الأوصاف.

ومما ورد في مصنفات أبي حيان من الفرار الدلالي بين الدلالة المطلقة والدلالة المقيدة الآتي:

**ـ إطلاق دلالة ( كلمات) بدل تقييدها فراراً من التناقض:**

والكلمات جمع، مفرده كلمة، والكَلِمة: لغة حجازية، والكِلْمة: تميمية، والجمع كَلِم وكِلَم لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنه جمع كَلِمة،[3] يقول ابن فارس: ((الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدل على نُطق مُفهم، والآخر على جراح، فالأول الكَلام، تقول: كلَّمته أكلمه تكليماً، وهو كليمي إذا كلّمك أو كلّمته ... والأصل الآخر الكَلْم، وهو الجرح، والكَلَام: الجِراحات)).[4]

ويتسع العرب فيسمون اللفظة الواحدة المُفهمة كلمة، كما قد تقع على حرف واحد من حروف الهجاء، وتقع على القصة والقصيدة بطولها والخطبة بأسرها.[5]

---

[1] الإحكام في أصول الأحكام: 4/3

[3] ينظر: العين: 378/5 مادة: (كلم) وتهذيب اللغة: 147/10 مادة: (كلم) والصحاح: 2023/5 مادة: (كلم)

[4] مقاييس اللغة: 131/5 مادة: (كلم)

[5] ينظر: تهذيب اللغة: 147/10 مادة: (كلم) والصحاح: 2023/5 مادة: (كلم) ومقاييس اللغة: 131/5 مادة: (كلم)

وقد أجمع الناس على أن يقولوا القرآن كلام الله ـ تعالى ـ ولا يقولوا القرآن قول الله ـ تعالى ـ ، فعبروا عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة.[1]

وقد تعرض أبو حيان لدلالة (الكلمات) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا**﴾ [البقرة: 124]، إذ جاءت آراء المفسرين في لفظ (كلمات) على أقوال: منها: عبارة عن الألفاظ المنظومة، لكنها تطلق على المعاني التي تحتها لما بين الدال والمدلول من التضايف،[2] وقيل: الشرائع والأوامر والنواهي، أي كلماته الشرعية، وهي إما خبر صدق وإما طلب عدل إن كان أمراً أو نهياً،[3] وقيل: الإمامة والمراد منها النبوّة، وما تتضمنه من المشاق العظيمة والمتاعب في تبليغ الرسالة،[4] وقيل المراد بـ(الكلمات): تطهير البيت ورفع قواعده وإقامة المناسك، والدعاء بإبعاث النبي محمد ـ صلى الله عليه وآله ـ في آخر الزمان.[5]

وقد أطلق أبو حيان دلالة (الكلمات) ولم يقيدها فراراً من التناقض إذ يقول: ((وهذه الأقوال ينبغي أن تُحمل على أنّ كل قائل منها ذَكَر طائفة مما ابتلى الله به إبراهيم، إذ كُلُّها ابتلاه بها، ولا يُحمل ذلك على الحصر في العدد، ولا التعيين؛ لئلّا يؤدي ذلك إلى التناقض)).[6]

وقد علل أبو حيان إطلاق دلالة (الكلمات) بدل تقييدها بقوله: ((وهذه الأشياء التي فسّر بها الكلمات، إن كانت أقوالاً فذلك ظاهر في تسميتها كلمات،

---

(1) ينظر: لسان العرب: 523/12 مادة: (كلم) وتاج العروس: 369/33 مادة: (كلم)

(2) ينظر: روح البيان: 221/1

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 97/2 وتفسير القرآن العظيم: 284/1

(4) ينظر: مفاتيح الغيب: 34/4

(5) ينظر: المصدر نفسه: 34/4

(6) البحر المحيط: 601/1

وإن كانت أفعالاً، فيكون إطلاق الكلمات عليها مجازاً؛ لأنّ التكاليف الفعلية صدرت عن الأوامر والأوامر كلمات)).[1]

وبذلك يكون الفرار الدلالي بين تقييد دلالة الكلمات وإطلاقها لتعم جميع ما قاله المفسرون؛ فراراً من التعارض، فجميع هذه التكاليف كان نبي الله ـ عليه السلام ـ مكلفاً بها وحصر دلالتها بواحدة يؤدي لذلك التعارض.

**ـ تقييد دلالة (الهدى) بدل إطلاقها فراراً من التوهم:**

والهُدَى في اللغة : نقيض الضلالة وهو الرشاد والدلالة بلطف،[2] والهدى: البيان، والهدى أيضاً: الورع والطاعة،[3] يقول ابن فارس: ((الهاء والدال والحرف المعتل: أصلان أحدهما التقدم للإرشاد، والآخر بَعَثَةُ لَطَف، فالأول قولهم: هديته الطريق هداية، أي تقدّمتُه لأرشده، وكل متقدم لذلك هاد ... والأصل الآخر الهدية: ما أهديت من لَطَف إلى ذي مودة)).[4]

وجاء في تاج العروس: ((الهادي: من أسماء الله تعالى، هو الذي بصّر عباده وعرّفهم طريق معرفته حتى أقرّوا بربوبيته، فهدى كل مخلوق إلى ما لا بدّ منه في بقائه ودوام وجوده))،[5] واهتدى: أقام على الهداية؛ وأيضاً طلب الهداية والاستقامة كما يلزم سالك الفلاة الجادة ولا يفارقها خوفاً من الضلال.[6]

---

[1] البحر المحيط: 601/1

[2] ينظر: العين: 78/4 مادة: (هدي) والصحاح: 2533/6 مادة: (هدى) ولسان العرب: 353/15 مادة: (هدي)

[3] ينظر: العين: 78/4 مادة: (هدي) وتهذيب اللغة: 201/6 مادة: (هدى) وأساس البلاغة: 368/2 مادة: (هـ د ي)

[4] مقاييس اللغة: 42/6 و43 مادة: (هدي)

[5] تاج العروس: 293/40 مادة: (هدي)

[6] ينظر: لسان العرب: 354/15 مادة: (هدي) وتاج العروس: 395/40 مادة: (هدي)

وقد تعرض أبو حيان إلى دلالة (الهدى) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ**﴾[البقرة: 16]، إذ يقول أبو حيان: ((سمّى اشتراءَهُم الضلالة بالهدى تجارة، ونفى الله تعالى عنهم لأنّهم مهتدين)).[1]

وجاء معنى الشّراء عند القرطبي بمعنى التفضيل فقال: ((اشتروا من الشِّرَاء، والشَّرِاء هنا مستعار، والمعنى: استحبوا الكفر على الإيمان كما قال: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ [فصلت: 17]، فعبّر عنه بالشَّراء، لأنّ الشراء إنما يكون فيما يحبه مشتريه، فأما شراء المُعاوَضَة فلا، لأن المنافقين لم يكونوا مؤمنين فيبيعون إيمانهم))،[2] أما ابن كثير فقد جعل الشراء بمعنى المُعاوَضة فقال: ((عدلوا عن الهدى إلى الضلال واعتاضوا عن الهدى بالضلالة، أي بدلوا الهدى ثمناً للضلالة، وسواء في ذلك من كان منهم قد حصل له الإيمان ثم رجع عنه إلى الكفر، أو أنهم استحبوا الضلالة على الهدى كما يكون حال فريق آخر منهم فإنهم أنواع وأقسام)).[3]

أما قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ ففيه أقوال، منها: ما كانوا في علم الله تعالى مهتدين، أو كانوا مهتدين من الضلالة، أو للتجارة الرابحة، أو في اشتراء الضلالة، أو نفى عنهم الهداية والربح؛ لأنّ من التجار من لا يربح في تجارته ويكون على هدى، وعلى استقامة، وهؤلاء جمعوا بين نفي الربح والهداية.[4]

---

(1) البحر المحيط: 121/1

(2) الجامع لأحكام القرآن: 210/1 وينظر: جامع البيان: 326/1

(3) تفسير القرآن العظيم: 96/1

(4) ينظر: البحر المحيط: 121/1

وقد أجاب الفخر الرازي على اشتراء المنافقين الضلالة بالهدى رغم لأنّهم لم يكونوا على هدى من قبل فقال: ((فإن قيل كيف اشتروا الضلالة بالهدى وما كانوا على هدى قلنا جُعلوا لتمكنهم منه كأنه في أيديهم فإذا تركوه ومالوا إلى الضلالة فقد استبدلوها به)).[1]

وقد علق أبو حيان فقال: ((والذي اختاره أنّ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ إخبار بأنّ هؤلاء ما سبقت لهم هداية بالفعل؛ لئلا يُتَوهّم من قوله: ﴿بِالْهُدَى﴾، أنّهم كانوا على هدى فيما مضى)).[2]

فيكون قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ**﴾ قيد لدلالة الهداية في أول النص القرآني إذ حصر معنى الهداية في معرفة التجارة الرابحة بدل إطلاقها لتشمل الهداية من الضلال ومعرفة الدين الحق والإيمان به والاستقامة على ذلك، ففرّ المفسرون من التوهم بأنهم كانوا على هدى فيما مضى ثم ضلوا، فالتاجر أكثر همه رأس المال والربح، وهؤلاء المنافقون قد أضاعوا الأمرين معاً.

**ـ إطلاق دلالة (الإيمان) بدل تقييدها فراراً من الحصر:**

والإيمان عند أهل اللغة: من الأمن: ضد الخوف، والفعل منه: أمِنَ يأمن أمناً، والمأمن: موضع الأمن، والأمانة: نقيض الخيانة.[3]

وإلى المعنى ذاته أشار الراغب بقوله: ((أصل الأمن: طمأنينة النفس وزوال الخوف والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر، ويجعل الأمان تارة

---

[1] مفاتيح الغيب: 311/2

[2] البحر المحيط: 121/1

[3] ينظر: العين: 388/8 و389 مادة: (أمن) وأساس البلاغة: 35/1 مادة: ( أ م ن)

اسماً للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن وتارة اسما لما يؤمّن عليه الإنسان)).[1]

والإيمان: معناه: التصديق نفسه،[2] والله تعالى المؤمن لأنه آمن عباده من أن يظلمهم،[3] يقول ابن فارس: ((الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والآخر: التصديق، والمعنيان متدانيان)).[4]

والإيمان: ضد الكفر، ويعني إظهار الخضوع والقبول للشريعة، واعتقاده وتصديقه بالقلب، فمن كان على هذه الصفة فهو مؤمن مسلم غير مرتاب ولا شاك، وهو الذي يرى أن أداء الفرائض واجب عليه،[5] يقول الراغب: ((ويراد به إذعان النفس للحق على سبيل التصديق، وذلك باجتماع ثلاثة أشياء: تحقيق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بحسب ذلك بالجوارح)).[6]

وقد تعرض أبو حيان الأندلسي إلى الفرار الدلالي بإطلاق دلالة الإيمان بدل تقييدها فراراً من الحصر عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [النساء: 25]، إذ قال المفسرون في﴿ بِإِيمَانِكُمْ﴾، أي: أن الله تعالى عليم ببواطن الأمور ولكم ظواهرها، كلّكم بنو آدم مشتركون في الإيمان، والإيمان أعظم الفضائل،[7]

---

[1] المفردات: 90 مادة: (أمن)

[2] ينظر: العين: 389/8 مادة: أمن) وتهذيب اللغة: 368/15 مادة: (أمن)

[3] ينظر: الصحاح: 2071/5 مادة: (أمن)

[4] مقاييس اللغة: 133/1 مادة: (أمن)

[5] ينظر: لسان العرب: 23/13 مادة: (أمن) وتاج العروس: 187/34 مادة: (أمن)

[6] المفردات: 91 مادة: (أمن)

[7] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 140/5 ومفاتيح الغيب: 49/10

وقد ذهب أبو حيان إلى إطلاق دلالة الإيمان لتشمل جميع المؤمنين ذكورهم وإناثهم رغم أن الخطاب في النص قد توجه في أوله إلى الإناث؛ فراراً من أن يُحصر علم الله تعالى بإيمان الإناث دون علمه بإيمان الذكور، فقال المفسرون بإطلاق دلالة الإيمان بقرينة الضمير المتصل(كم) لتشمل الذكور والإناث، يقول أبو حيان: ((والخطاب في ﴿بِإِيمَانِكُمْ﴾، للمؤمنين ذكورهم وإناثهم، حُرِّهم ورَقهم، وانتظم الإيمان في هذا الخطاب، ولم يُفردنَ بذلك فلم يأت ـ والله أعلم ـ بإيمانهنّ، لئلا يخرج غيرهنّ عن هذا الخطاب)).[1]

وبذلك يكون أبو حيان قد جعل مجيء الخطاب ﴿بِإِيمَانِكُمْ﴾، بضمير الذكور (كم)، بدل أن يكون (بإيمانهنّ) بضمير الإناث (هنّ)؛ فراراً من خروج الذكور من الخطاب.

## الفرار بين دلالتين متضادتين:

يقول اللغويون: ((ضدُّ كل شيء ما نافاه، نحو البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضداً له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، والاختلاف أعم من التضاد إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين)).[2]

ويعدُّ التضاد نوعاً من المشترك اللفظي،[3] وقد ذهب سائر الأصوليين إلى هذا الرأي.[4]

---

[1] البحر المحيط: 595/3

[2] الأضداد في كلام العرب: 33

[3] ينظر: المزهر: 304/1

[4] ينظر: المعتمد في أصول الفقه: 17/1 والمستصفى: 27

وقد أيّد اللغويون المحدثون ذلك؛ أي أن يكون التضاد نوعاً من المشترك اللفظي.[1]

وقد خالف هذا الرأي أحد المحدثين إذ يرى انه ليس بين المشترك والأضداد من التشابه سوى انصراف اللفظة فيهما إلى أكثر من معنى، وبينهما فيما عدا ذلك من عدم التشابه مابين كل منهما وأي من الظواهر اللغوية الأُخرى، وذلك أن أسباب نشأة الأضداد تختلف تماما عما هي عليه في المشترك، ولا تتفق إلا في مسائل قليلة.[2]

ويزاد على ذلك ضعف الدليل الفاصل بين المشترك والتضاد، فالاختلاف في الأسباب لا يعني الفصل بين الظاهرتين بعضهما عن بعض فهناك أسباب مشتركة بين الظاهرتين مثل اختلاف اللهجات والتطور المجازي وغيرها كلها تدل على أنّ باب الأضداد جزءٌ من المشترك اللفظي.

ومثلما وقع الاختلاف في المشترك اللفظي كذلك وقع في التضاد، فمنهم من أيّده ومنهم من أنكره ومنهم من دافع عن وجوده في اللغة، (( ومن الطبيعي أن يكون وجود المؤيدين أسبق في الظهور من المعارضين، إذ لولا وجودهم لما ظهر الرد والإنكار من الطرف الآخر، وعليه يكون الرواة الأوائل للألفاظ المتضادة هم أوائل المؤيدين لوجود الأضداد في اللغة))،[3] وكذلك فإن المدافعين عن التضاد متأخرون عن المنكرين بطبيعة الحال.

ومن الذين صنفوا في الأضداد: قطرب (ت206هـ)، والأصمعي (ت215هـ)، وابن السكيت (ت244هـ)، والسجستاني (ت255هـ)، وابن الأنباري

---

[1] ينظر: فقه اللغة، الدكتور علي عبد الواحد وافي: 148 ودراسات في فقه اللغة: 309 وفي اللهجات العربية: 176 والمشترك اللفظي في اللغة العربية: 123

[2] ينظر: الأضداد في اللغة: 102 وفي اللهجات العربية: 176 وما بعدها

[3] الأضداد في اللغة: 245

(ت328هـ)، وأبو الطيب اللغوي (ت351هـ)، وابن الدهان (ت581هـ)، وغيرهم.[1]

ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن التضاد في المعاني، وينشأ أولاً في لهجات مختلفة، ثم تستعير كلُّ لهجة المعنى المستعمل عند الأُخرى، وبذلك يجتمع المعنيان المتضادان في اللهجة، يقول ابن الأنباري: ((إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكنّ أحد المعنيين لحي من العرب، والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، قالوا: فالجون الأبيض في لغة حي من العرب، والجون الأسود في لغة حي آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر)).[2]

واشترط اللغويون في اللفظة المتضادة اتحاد الكلمة ومتعلقاتها في المعنيين، لأن أي تغيير فيهما أو في متعلقاتهما يخرجهما عن لأنّهما بذاتهما تحتملان المعنيين المتضادين، فلا نعد لذلك (ظاهر عنك) بمعنى: زائل، و(ظاهر عليك) بمعنى لازم.[3]

واشترطوا أيضاً أن تكون الكلمة بعينها تستعمل في معنيين متضادين، من غير تغير يدخل عليها، يقول ابن الأنباري: ((وإنما يكون الحرف من الأضداد إذا وقع على معنيين متضادين ولفظه واحد في البابين، فإذا اختلف

---

(1) ينظر: الأضداد في كلام العرب:21 والأضداد في اللغة العربية: 7 و8

(2) الأضداد: 11

(3) ينظر: المصدر نفسه: 56

اللفظان بطل أن يكون الحرف من حروف الأضداد))،[1] وكذلك تستبعد من كلمات الأضداد، تلك التي صحفها اللغويون أو حرفوها.[2]

ومما جاء من الفرار الدلالي في الألفاظ المتضادة دلالياً عند أبي حيان الأندلسي:

**ـ دلالة (البعض) على ما دون النصف فراراً من إيقاعها على الأكثر:**

والبعض: من اللغويين من قال بأنّه لفظ يدل على الطائفة لا على الكل، سواء قلّت أو كثرت، فبعض الشيء جزء منه قلّ أو كثر، وجمعه أبعاض، وقد بعّضت الشيء جعلته أبعاضاً، أي: فرّقت أجزاءه،[3] يقول ابن فارس: ((الباء والعين والضاد أصل واحد وهو تجزئة للشيء، وكل طائفة منه بعض)).[4]

وذكر اللغويون أن (بعض) يراد بها الواحد، يقول الزمخشري: ((يقال للرجل من القوم: من فعل كذا؟ فيقول: أحدنا أو بعضنا ويريد نفسه)).[5]

ومنهم من قال بأنه لفظ قد يراد به الكل،[6] واستدلوا بقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ**﴾ [غافر: 28]، أي : كلّه،[7] وقوله تعالى:

---

(1) الأضداد: 366

(2) ينظر: المصدر نفسه: 95

(3) ينظر: العين: 283/1 مادة: (بعض) وتهذيب اللغة: 311/1 مادة: (بعض) والصحاح: 1066/3 مادة: (بعض)

(4) مقاييس اللغة: 269/1 مادة: (بعض)

(5) أساس البلاغة: 68/1 مادة: (ب ع ض)

(6) ينظر: لسان العرب: 120/7 مادة: (بعض) وتاج العروس: 245/18 مادة: (بعض)

(7) ينظر: مجاز القرآن: 205/2 والجامع لأحكام القرآن: 307/15 ومفاتيح الغيب: 510/27

﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ [الزخرف: 63]، أي: كل الذي تختلفون فيه،[1] ومما استدلوا به من كلام العرب قول الشاعر ابن مقبل:

لولا الحياء ولولا الدين، عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عَوَري[2]

إذ قال اللغويون أنه أراد من (بعض ما فيكما): بكل ما فيكما فيما يقال.[3]

ونظراً لما مرّ فقد عدّ اللغويون (بعض) من الأضداد، يقول ابن الأنباري: ((وبعض، حرف من الأضداد، يكون بمعنى بعض الشيء، وبمعنى كلّه)).[4]

وذكر أبو حيان الأندلسي دلالة (بعض) في عرضه لاختلاف علماء العربية في فاعل الفعل (عدا)، فقال: ((واختلف النحويون في فاعل هذه الأفعال: فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّه ضمير مستكن في الفعل، لا يبرز عائد على البعض المفهوم من الكلام ... فإذا قلت: قام القوم عدا زيداً، فالتقدير: عدا هو، أي بعضهم زيداً))[5]

ثم أورد أبو حيان رأي الكسائي وابن هشام في إيقاع (بعض) على ما دون النصف ولا يصح إيقاعها على الأكثر مخالفاً رأيهما فقال: ((فإذا كان البعض واقعاً على من عدا زيداً من القوم فينبغي ألّا يجوز ذلك على مذهب الكسائي وهشام لأنهما زعما أن بعضاً لا يقع إلّا على ما دون النصف، والصحيح وقوعه على أزيد مما ذكراه)).[6]

---

(1) ينظر: مجاز القرآن: 205/2 والجامع لأحكام القرآن: 108/16 وتفسير القرآن العظيم: 217/7

(2) ديوانه: 76 وينظر: معجم البلدان: 190/1 ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: 687/2

(3) ينظر: تهذيب اللغة: 310/1 ولسان العرب: 120/7 وتاج العروس: 245/18

(4) الأضداد: 181 وينظر: الأضداد، أبو الطيب اللغوي: 87

(5) التذييل والتكميل: 319/8 وينظر: كتاب سيبويه: 347/2 و348 والمقتضب: 426/4

(6) التذييل والتكميل: 319/8 وينظر: توضيح المقاصد: 687/2 وشرح التصريح: 192/2 وشرح كتاب الحدود: 265

ثم أورد بعد ذلك رأي المبرد فقال: ((وذهب المبرد إلى أن الضمير فيها واقع على (من) المفهوم من معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت: قام القوم، علم المخاطب أن ثم من قام، وجعل في نفسه أن زيداً بعض من قام، فإذا قلت: عدا زيداً، فالتقدير: عدا هو، أي: عدا من قام زيداً)).[1]

وقد علل أبو حيان تقدير المبرد بأنه فرار دلالي فقال: ((وكأنّ الذي حمله على التقدير الفرار من إيقاع (بعض) على أكثر القوم)).[2]

فيكون المبرد قد فرّ من إيقاع (بعض) على أكثر القوم في المثال النحوي، إلى إيقاعها على الواحد منهم لأنّ (بعض) من الأضداد وقد تقع على الواحد وأكثر حتى تصل إلى الكل.

**ـ (إنْ) الشرطية بمعنى (إذا) فِراراً من دلالة ما بعدها على المستقبل :**

يعد النحويون (إنْ) أم حروف الشرط من حيث أنها لا تفارق معنى الشرط، وأنها تصلح لكل ضروبه،[3] يقول ابن يعيش: ((واعلم أن (إن) هي أم الباب للزومها هذا المعنى وعدم خروجها عنه إلى غيره ...)).[4]

أما (إذا) الشرطية فالأصل فيها أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان،[5] نحو قوله تعالى: ﴿**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**﴾[يونس: 47]، وقد ترد بمعنى (إذ) التي هي ظرف لما مضى من الزمان إلّا أنه مستقبل المعنى، يقول ابن مالك: ((وقد تقع (إذ) موقع (إذا)،

---

(1) التذييل والتكميل: 320/8 وينظر: المقتضب: 426/4

(2) التذييل والتكميل: 320/8

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 63/3 والمقتضب: 46/2 وهمع الهوامع: 545/2 ومغني اللبيب: 33

(4) شرح المفصل: 106/5

(5) ينظر: العين: 204/8 والجنى الداني: 367 وشرح التسهيل: 210/2 وهمع الهوامع: 178/2

كقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ (١٠٩) إِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى**﴾ [المائدة: 109-110]، فـ(إذ) هذه بدل من (يوم يجمع)، و(يوم يجمع) مستقبل المعنى فيتعين؛ لأنّ المبدل منه مثله في الاستقبال)).[1]

وقد وقع ما بين (إن) و(إذا) من وجوه الشبه والاختلاف ما جعل علماء العربية يقومون بشيء من البحث المقارن بينهما على اختلاف في درجة البحث شمولا وعمقاً، ومنهم ابن مالك في شرح التسهيل، إذ عقد مقارنة بينهما من حيث العمل والمعنى.[2]

وكذلك الرضي في كتابه (شرح الكافية)، إذ عقد مقارنة بينهما أيضاً يظهر فيها معنى كل منهما وأوجه الشبه والاختلاف بينهما، وكذا تطرق إلى صيغة فعل الشرط وزمنه بعدهما،[3]

وكذلك خص الزركشي (إن) و(إذا) ببحث برّز فيه وجوه التوافق والتخالف بينهما،[4] يقول ابن يعيش: ((وربما استُعملت (إنْ) في مواضع (إذا)، و(إذا) في مواضع (إنْ)، ولا يبيّن الفرقُ بينهما لِما بينهما من الشرْكة)).[5]

والشرط والجزاء ـ كما قرر النحويون ـ لا يتعلقان إلا بالمستقبل، وعللوا لمجيء الماضي في جملة الشرط بأنه لو كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى فقد يكون الفعل مستقبلاً ويُراد به الماضي، فـ(إنْ) تجعل الفعل مستقبلاً وإن كان ماضياً، كما أن (لو) تجعله ماضياً وإن كان مستقبلاً.[6]

---

(1) شرح التسهيل: 212/2 وينظر: شرح الرضي على الكافية: 184/3

(2) ينظر: شرح التسهيل: 210/2 ـ 214

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 185/3 ـ 188

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 199/4 ـ 204

(5) شرح المفصل: 113/5

(6) ينظر: شرح المفصل: 105/5 وشرح التسهيل: 212/2 وشرح الرضي على الكافية: 184/3

وقد تعرض إلى ذلك أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ**﴾ {البقرة:23}، إذ قال: ((ولهذا قال بعض المفسرين في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ : جرى كلام الله فيه على التحقيق، مثال قول الرجل لعبده: إن كنتَ عبدي فأطعني، لأنّ الله تعالى عالم بما تكنه القلوب)).[1]

وعلل ذلك أبو حيان بأنه فرار دلالي، فتكون (إن) بمعنى (إذا) فراراً من جعل ما بعدها دالاً على المستقبل، فقال: ((وجعلها بمعنى (إذا) وكان ماضيه اللفظ والمعنى، أو مثل قول القائل: إن كنتَ عبدي فأطعني، فِراراً من جعل ما بعد (إن) مستقبل المعنى))،[2] ففر المفسرون من القول بدلالة (إن) على المستقبل أو أنها جاءت بمعنى (إذا) التي تدل على المستقبل وإن كان فعلها ماضياً؛ لأن المضي متحقق في الشرط النص القرآني حتى وإن كان الجزاء في المستقبل.

ولم يعترض أبو حيان على القول بدلالة (إن) على المستقبل أو أنها بمعنى (إذا)، فقال: ((وذلك ممكن ، ولا تنافي بين إن كانوا في ريب فيما مضى وإن تعلق على لأنّهم في ريب في المستقبل، لأنّ الماضي من الجائز أن يُستدام، بأن يظهر لمعتقد الريب فيما مضى خلاف ذلك فيزول عنه الريب))،[3] ويقول الراغب: ((وسماه ريباً لا أنه مشكك في لأنّه، بل من حيث تشكك في وقت حصوله، فالإنسان أبداً في ريب من جهة وقته لا من جهة لأنّه ... )).[4]

---

[1] البحر المحيط: 167/1 وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 232/1 وجامع البيان: 395/1

[2] البحر المحيط: 167/1

[3] البحر المحيط: 167/1

[4] المفردات: 368

# الخاتمة والنتائج

# الخاتمة والنتائج

الحمد لله سبحانه الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله والشكر له على إتمام هذا الموضوع المحفوف بكثير من الصعوبات وإظهاره على هذا النحو، فبعونه تعالى وتوفيقه قد انتهيت من دراستي لظاهرة الفرار اللغوي عند أبي حيان الأندلسي (ت745هـ).

أما بعد:

فبعد التطواف في أركان هذا الموضوع وزواياه بدءاً من التعريف به وبألفاظه وطرقه وأساليبه، إلى مستويات اللغة التي وقع فيها الفرار اللغوي الصوتية والنحوية فالدلالية، يحسن الاختصار ثم الانسلال إلى النتائج ويمكن حصرها في الملخص الآتي:

1ـ رصد البحث ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية التي طالما تكررت في كتب اللغويين وعلى جميع مستويات اللغة، إلا أنها لم تنل حظاً من البحث والدراسة كما نالت غيرها من الظواهر اللغوية الأخرى.

2ـ ظاهرة الفرار في العربية جاءت صريحةً في التراث اللغوي العربي عموماً وفي مدونات أبي حيان الأندلسي خصوصاً، معبراً عنها بمصطلحات خاصة، لذا جاءت هذه الدراسة محاولة لإقامة حدود هذه الظاهرة وتحديد مفهومها.

3ـ استعمل أبو حيان لهذه الظاهرة ألفاظاً إلى جانب (فرّ) ومشتقاته (فرّ، يفرّ، فراراً)، منها:(هرب) ومشتقاته (هرب، يهرب، هروباً)، وكذلك صيغة (لئلّا) التي أدّت معنى الفرار ذاته في سابقاتها.

4ـ احتوى البحث على عدد كبير من الشواهد لظاهرة الفرار اللغوي في مدونات أبي حيان الأندلسي موضع البحث مما يدلل على حقيقة وجود الظاهرة مع ثراء اللغة بمثيلاتها من الظواهر اللغوية الأخرى.

5ـ أعتمد أبو حيان طرقاً وأساليب مختلفة للتعبير عن الظاهرة منها: ما تكلم فيها عن مستعمل اللغة وإيثاره نطق كلمة بطريقة ما أو استعماله للفظ دون

آخر، فعبّر عنه بأنه فرار لغوي، ومنها ما تكلم فيها عن تعليلات اللغويين وتفسيراتهم فوصفها بأنها فرار لغوي.

6ـ تم في هذه الدراسة تحديد مفهوم اصطلاحي للفرار اللغوي، إذ لم يعثر الباحث في حدود اطلاعه في المصادر التي وقعت بين يديه على ذكر حد اصطلاحي لهذه الظاهرة رغم أهميتها غير الحد الذي جاء به الدكتور صالح كاظم عجيل في بحثه (الفرار اللغوي في كتاب سيبويه)، إذ اثبت عبر الحد أن الفرار اللغوي كثيراً ما جاء تفسيراً لتغييرات لغوية سواء من مستعمل اللغة أو واصفها.

7ـ بينت الدراسة أن ظاهرة الفرار اللغوي أفادت توسعاً في العربية، هذا التوسع أدى إلى إثراء الألفاظ والتراكيب والدلالات في العربية إذ أمكن استعمال أصوات وتراكيب ودلالات بدل غيرها، كما كشفت الظاهرة عن مرونة في اللغة العربية وبعد قواعدها عن الجمود، وذلك رد على المتحاملين من أن قواعد العربية قوالبها جامدة.

8ـ كشفت الدراسة عن تفسير لبعض الظواهر في العربية كالإدغام والإبدال والحذف وغيرها، وهذا الفرار بين الصوتين على أساس الاتفاق في المخرج أو الصفة أو الاثنين معاً.

9ـ عرضت الدراسة طائفة من علل الفِرار اللغوي ومنها: الفرار من الثقل إلى الخفة، ومن الالتباس والتوهم إلى ما يؤمن معه، ومن الإطالة إلى الاختصار، ومن المخالف للقاعدة إلى ما يجاريها.

وفي الختام أوصي أهل العربية والمشتغلين فيها بدراسة النصوص اللغوية بتأن لاسيما نصوص المتقدمين من علمائها، وذلك بخوض غمارها واستخراج ما فيها من دقائق لغوية يحتاج لها شداة العربية.

كما أوصي نفسي والباحثين بالانكباب على دراسة العربية وفهمها، ونهل علومها، فسعة هذه الظاهرة ومثيلاتها أظهرت سعة آفاق العربية وتعدد أساليبها مما جعلها أهلا لأن ينزل القرآن بها دون سواها.

فالبحث إن وصل إل حسنات فمردّ ذلك إلى التراث الضخم الذي تركه لنا علماء العربية الأوائل، وإن أصاب البحث قصوراً وهنات فمرد ذلك إلى جهد صاحبه الذي حاول قدر الطاقة والإمكان طالباً من المولى عزّ وجلّ أن يلهمه السداد والتوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

# المصادر والمراجع

# المصادر والمراجع

📖 القرآن الكريم

أولاَ: الكتب المطبوعة:

📖 الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سالم بن أبي موسى الأشعري (ت324هـ)، تحقيق: الدكتور فوقية حسين محمود، ط1، دار الأنصار القاهرة 1397هـ .

📖 الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط1، دار نهضة مصر للطباعة والنشر 1431هـ .

📖 أبحاث في أصوات العربية، الدكتور حسام سعيد النعيمي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1998م.

📖 أبو عمر بن العلاء جهوده في القراءة والنحو، الدكتور زهير غازي زاهد، د ط، مطبعة جامعة البصرة 1987م.

📖 الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، الهيأة المصرية العامة للكتاب 1394هـ ـ 1974م.

📖 أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، الدكتور عبد الصبور شاهين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1987م.

📖 الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيف الدين علي بن محمد بن سالم الآمدي(ت631هـ)، علق عليه: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط2، المكتب الإسلامي، 1402هـ .

📖 الأدوات النحوية في كتب التفسير، الدكتور محمود أحمد الصغير، ط1، دار الفكر، دمشق2001م.

📖 الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، الدكتور محمد أحمد خضير، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية 2001م.

📖 ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1998م.

📖 إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت1250هـ)، تحقيق: أحمد عز عناية، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق 1419هـ - 1999م.

📖 أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1419هـ - 1998م. .

📖 أسرار البلاغة في علم البيان، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ - 2001م.

📖 أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، د ط، مطبعة الترقي، دمشق 1957م.

📖 أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: الدكتور احمد مختار عمر، ط8، عالم الكتب 1998م.

📖 أشعار الشعراء الستة الجاهليين، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم (ت476هـ)، د ط، د م، 1431هـ .

📖 أصوات العربية بين التحول والثبات، الدكتور حسام سعيد النعيمي، د ط، مطبعة جامعة الموصل د.ت.

📖 أصوات اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، ط1، مطبعة دار التأليف، القاهرة 1963م.

📖 الأصوات اللغوية، الدكتور إبراهيم أنيس ط5 مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1979م.

📖 الأصوات اللغوية، الدكتور عبد القادر عبد الجليل، ط1، دار الصفاء، عمّان، 1998م.

📖 الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور تمام حسان، د ط، وزارة الثقافة والإعلام بغداد 1988م.

📖 الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1431هـ.

📖 الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د ط، المكتبة العصرية، بيروت 1407هـ ـ 1987م.

📖 الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت351هـ)، تحقيق: الدكتور عزة حسن، ط2، المجمع العلمي العربي بدمشق 1996م.

📖 الأضداد في اللغة، الدكتور.محمد حسين آل ياسين، ط1، مطبعة المعارف، بغداد 1394هـ ـ 1974م.

📖 أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الدكتور نايف خرما، د ط، سلسلة علم المعرفة، د م، 1978م.

📖 إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي المعروف بالنحاس (ت338هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1421هـ .

📖 إعراب القرآن الكريم، عبد الله علوان، وآخرون، ط1، دار الصحابة للتراث، طنطا 1427هـ ـ 2006م.

📖 إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي (ت نحو543هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم الأبياري، ط4، دار الكتاب المصري القاهرة 1420هـ .

📖 الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، دمشق 1427هـ ـ 2006م.

📖 أمالي ابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي القاهرة، 1413هـ ـ 1991م.

📖 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت577هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، المكتبة العصرية، القاهرة 1424هـ ـ 2003م.

📖 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1431هـ.

📖 الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط1، د م، 1389هـ ـ 1969م.

📖 الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط5، دار النفائس بيروت 1406هـ ـ 1986م.

📖 الباب الحادي عشر، وهو الباب الحادي عشر من أبواب كتاب منهاج الصلاح في مختصر المصباح للعلامة حسن بن يوسف المعروف بالعلامة الحلي (ت726هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي محقق، د ط، دار الأضواء 1365هـ.

📖 البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط2، دار الفكر، بيروت 1420هـ.

📖 البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، 1376هـ ـ1957م.

📖 بنية العقل العربي، محمد عابد الجابري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986م.

📖 البيان والتبيين، أبو عثمان عمر بن بحر بن محبوب الليثي المشهور بالجاحظ (ت255هـ)، تحقيق: الدكتور عبد السلام محمد هارون، د ط، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1423هـ.

📖 تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض، محمد بن محمد بن بد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرون، ط1، دار الهداية 1431هـ.

📖 تاريخ النقد الأدبي عند العرب، الدكتور إحسان عباس، ط4، دار الثقافة بيروت 1404هـ - 1983م.

📖 التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوي العكبري (ت616هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد البجاوي، ط2، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1431هـ .

📖 التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الأجزاء (من 1 إلى 5)، ط1، دار القلم، دمشق، 1418هـ - 1997م، والأجزاء (من 6 إلى 11)، ط1، دار كنوز، الرياض، 1434هـ - 2013م.

📖 التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا، لطفي عبد البديع، د ط، دار المريخ الرياض 1409هـ - 1989م.

📖 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، د ط، دار الكتاب العربي، القاهرة 1387هـ - 1967م.

📖 التشكيل الصوتي في اللغة العربية، الدكتور سلمان حسن العاني، ط1، دار البلاد، جدة 1403هـ - 1983م.

📖 التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، ط1، تونس 1973م.

📖 تطور البحث الدلالي، دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، الدكتور محمد حسين علي الصغير، ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت 1420هـ - 1999م.

📖 التطور اللغوي التاريخي، الدكتور إبراهيم السامرائي، ط2، دار الأندلس، بيروت 1419هـ - 1981م.

📖 التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الدكتور رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1983م.

📖 التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة 1402هـ - 1982م.

📖 التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ - 1983م.

📖 التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط1، د م 1410هـ - 1990م.

📖 تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت774هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية بيروت 1419هـ .

📖 تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2001م.

📖 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري (ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سلمان، ط1، دار الفكر العربي 1428هـ - 2008م.

📖 التوطئة، أبو علي الشلوبين عمر بن محمد بن عمر الأزدي الاشبيلي الأندلسي (ت645هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع، د ط، جامعة الكويت 1986م.

📖 جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت310هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر 1422هـ - 2001م.

📖 جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت1364هـ)، ط28، المكتبة العصرية صيدا بيروت 1414هـ - 1993م.

📖 الجامع لأحكام القرآن أو تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384هـ - 1964م.

📖 الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط5، د م، 1416هـ - 1995م.

📖 الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1984م.

📖 جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري (ت749هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ ـ 1992م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ ـ 1997م.

الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق بيروت 1401هـ .

الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط2، دار المأمون للتراث دمشق 1413هـ ـ 1993م.

حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1984م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافية، بغداد، د ت.

الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الدكتور غانم قدوري الحمد، ط1، مطبعة الخلود، بغداد 1406هـ ـ 1986م.

دراسات في الأدوات النحوية، الدكتور مصطفى النحاس، ط2، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت 1406هـ ـ 1986م.

📖 دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي إبراهيم الصالح، ط7، دار العلم للملايين، بيروت 1978م.

📖 دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، د ط، دار الحديث القاهرة 1437هـ .

📖 الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، الدكتور حسام سعيد النعيمي، د ط، دار الرشيد للطباعة بغداد 1980م.

📖 دراسة الصوت اللغوي، الدكتور احمد مختار عمر، ط1، عالم الكتب، القاهرة 1396هـ ـ 1976م.

📖 الدر المنثور، أبو بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، د ط، دار الفكر بيروت 1431هـ .

📖 دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، د ط، تونس 1966م.

📖 دروس في علم الأصول، الشهيد السيد محمد باقر الصدر (قدس سره)، ط8، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر (قدس سره) 1436هـ .

📖 دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط3، مطبعة المدني القاهرة 1413هـ ـ 1992م.

📖 دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، ط5، مكتبة الانجلو المصرية 1984م.

📖 الدلالة اللغوية عند العرب، الدكتور عبد الكريم مجاهد، ط1، دار الضياء للطبع والنشر، عمان الأردن 1985م.

📖 دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: الدكتور كمال محمد بشر، د ط، دار الطباعة القومية 1962م.

📖 ديوان ابن مقبل، تميم بن أبي بن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، ط1، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق 1381هـ - 1962م.

📖 ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، ط2، المكتب الشرقي، بيروت 1968م.

📖 ديوان دريد ابن الصمّة، تحقيق: الدكتور عمر عبد الرسول، د ط، دار المعارف مصر، د ت.

📖 ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، شرح وتحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، ط1، دار صادر بيروت، د ت.

📖 ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلى، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، ط1، دار الكتب العلمية بيروت 1420هـ - 1999م.

📖 ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس، د ط، دار الثقافة، بيروت 1391هـ - 1971م.

📖 ديوان النابغة الذبياني، حققه وقدم له: فوزي عطوي، د ط، الشركة اللبنانية للكتاب و الطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1996 م.

📖 الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت595هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي 1947م.

📖 روح البيان، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الاستانبولي الحنفي (ت1127هـ)، د ط، دار الفكر، بيروت 1431هـ .

📖 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ .

📖 السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (ت324هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، ط2، دار المعارف مصر 1400هـ .

📖 سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، ط1 دار القلم دمشق 1985م.

📖 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة 1400هـ ـ 1980م.

📖 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1420هـ ـ 2000م.

📖 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت900هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1419هـ ـ 1998م.

📖 شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت672هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر 1410هـ ـ 1990م

📖 شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت905هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1421هـ ـ 2000م.

📖 شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط3، دار الكتب العلمية بيروت 2013م.

📖 شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، ط1، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل 1400هـ ـ 1980م.

📖 شرح الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت972هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة 1414هـ ـ 1993م.

📖 شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت421هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وإبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ ـ 2003م.

📖 شرح الرضي على الكافية، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قان يونس بنغازي 1996م.

📖 شرح شافية ابن الحاجب، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت 1395هـ ـ 1975م.

📖 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، د ط، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا 1431هـ .

📖 شرح القصائد العشر، أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني التبريزي (ت502هـ)، ط2، إدارة الطباعة المنيرية، 1352هـ.

📖 شرح قطر الندى ويل الصدى، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مطبعة السعادة، مصر 1383هـ.

📖 شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت672هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1402هـ - 1982م.

📖 شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية بيروت 2008م.

📖 شرح المعلقات التسع، منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت206هـ)، تحقيق: عبد المجيد هدو، ط1، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1422هـ - 2001م.

📖 شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين الأسدي المعروف بابن يعيش (ت643هـ)، تحقيق: الدكتور أميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ - 2001م.

📖 الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، أبو الحسن احمد بن فارس(ت395هـ)، تحقيق مصطفى الشويمي بيروت، لبنان 1964م.

📖 الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت 1307هـ - 1987م.

📖 الصرف وعلم الأصوات، الدكتور ديزيره سقال، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت 1996.

📖 الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت395هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية بيروت 1419هـ .

📖 العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، الأب هنري فليش اليسوعي، تعريب وتحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، ط1، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966م.

📖 عقائد الإمامية، الشيخ محمد رضا المظفر، ط2، منشورات مكتبة الأمين، د ت.

📖 علل النحو، أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

📖 علم الأصوات، الدكتور كمال بشر، د ط، دار غريب القاهرة 2000م.

📖علم الأصوات، برتيل مالبرج، تعريب ودراسة: الدكتور عبد الصبور شاهين، د ط، مكتبة الشباب القاهرة 1985م.

📖 علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية،، الدكتور بسام بركة، ط1، مركز الإنماء القومي، بيروت 1988م.

📖 علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر، ط5، عالم الكتب، القاهرة 1998م.

📖 علم الدلالة، بالمر، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، د ط، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م.

📖 علم الدلالة، بيارجيرو، ترجمة الدكتور منذر عياشي، ط1، دار طلاس دمشق 1988م.

📖 علم الدلالة، جون لاينز، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، وحليم حسين فالح، وكاظم حسين الباقر، د ط، جامعة الصرة، البصرة 1980م.

📖 علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، الدكتور فايز الداية، ط2، دار الفكر، دمشق 1417هـ - 1996م.

📖 علم اللغة بين التراث والمعاصرة، الدكتور عاطف مدكور، ط1، دار الثقافة والنشر والتوزيع 1987م.

📖 علم اللغة بين القديم والحديث، الدكتور عبد الغفار حامد هلال، ط2، مطبعة الجرلي، القاهرة 1406هـ - 1986م.

📖 علم اللغة العام، الأصوات، الدكتور كمال بشر، ط5، دار المعارف، مصر 1986م.

📖 علم اللغة العربية، الدكتور محمود فهمي حجازي، د ط، دار غريب 1431هـ .

📖 علم اللغة، الدكتور علي عبد الواحد وافي، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر 1431هـ .

📖علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، الدكتور محمود السعران، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة 1997م.

📖 العين، الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 175هـ) تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، ط2، مؤسسة دار الهجرة، 1409هـ.

📖 فقه اللغة، الدكتور علي عبد الواحد وافي، ط3، نهضة مصر 2004م.

📖 فقه اللغة وخصائص العربية، الدكتور محمد المبارك، ط2 دار الفكر الحديث لبنان 1964.

📖 في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، الدكتور غالب فاضل المطلبي، ط1، وزارة الثقافة والإعلام بغداد 1984م.

📖 في البحث الصوتي عند العرب، الدكتور خليل العطية، د ط، منشورات دار الجاحظ، بغداد 1983م.

📖 في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، د ط، مكتبة الانجلو المصرية 2002م.

📖 في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الدكتور مهدي المخزومي، ط1، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده 1966م.

📖 في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت 1406هـ - 1986م.

📖 القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت 1426هـ - 2005م.

📖 القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد الصبور شاهين، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة 1966م.

📖 الكافية في علم النحو، ابن الحاجب (ت646هـ )، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب القاهرة 2010م.

كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ - 1983م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ .

كشف الأسرار، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري(ت730هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت 1418هـ .

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: محي الدين رمضان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.

لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الأفريقي (ت711هـ)، ط3، دار صادر بيروت 1414هـ.

اللغة، فندريس، ترجمة: الدكتور عبد الحميد الدواخلي والدكتور محمد القصاص، د ط، مكتبة الانجلو المصرية 1950م.

اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، ط3، عالم الكتب، القاهرة 1418هـ - 1998م.

اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة : الدكتور عباس صادق الوهاب، مراجعة: الدكتور يوئيل يوسف عزيز، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.

📖 لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، أبو المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الملقب بإمام الحرمين (ت478هـ)، تحقيق: الدكتور فوقية حسين محمود، ط2، عالم الكتب بيروت 1407هـ - 1987م.

📖 اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، ط1، دار الكتب الثقافية، الكويت 1431هـ .

📖 مباحث في علوم القرآن، الدكتور صبحي الصالح، ط24، دار العلم للملايين 2000م.

📖 مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت209هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة 1381هـ .

📖 مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي القاهرة 1403هـ - 1983م.

📖 محاضرات في اللسانيات، الدكتور فوزي حسن الشايب، ط1، وزارة الثقافة، عمان، الأردن 1999م.

📖 المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، ط1، وزارة الأوقاف 1420هـ - 1999م.

📖 المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي(ت606هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1412هـ - 1992م.

📖 المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، الدكتور محمد الأنطاكي، ط1، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1972م.

📖 المدخل إلى علم أصوات العربية، الدكتور غانم قدوري الحمد، د ط، المجمع العلمي العراقي، 1423هـ ـ 2002م.

📖 المدخل إلى علم اللغة، الدكتور محمود فهمي حجازي، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1978م.

📖 المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة 1985م.

📖 المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت567هـ)، تحقيق: علي حيدر، ط1، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1392هـ ـ 1972م،

📖 المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1418هـ ـ 1998م.

📖 المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، ط1، دار القلم دمشق 1407هـ ـ 1987م.

📖 المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية 1413هـ ـ 1993م.

📖 مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405هـ .

📖 المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد القادر مرعي العلي الخليل، ط1، جامعة مؤتة 1993م.

📖 معالم أصول الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت606هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط1، دار الكتاب العربي لبنان 1431هـ .

📖 معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرمانيّ المعتزلي (384هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، د ط، دار النهضة، القاهرة 1973م.

📖 معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت370هـ)، ط1، مركز البحوث جامعة الملك سعود 1412هـ - 1991م.

📖 معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة 1955م.

📖 معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ - 1988م.

📖 معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 1420هـ - 2000م.

📖 المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسن محمد بن علي بن الطيب البصري (ت436هـ)، تحقيق: خليل الميس، ط1، دار الكتب العلمية بيروت 1403هـ .

📖 معجم البلدان، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، ط2، دار صادر بيروت 1995م.

📖 معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت 1438هـ .

📖 المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، د ط، مجمع اللغة العربية، القاهرة 1431هـ.

📖 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م.

📖 مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر التيميّ الرازي المعروف بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ .

📖 مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكيّ الخوارزمي (ت626هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 1407هـ - 1987م.

📖 المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت 1412هـ.

📖 المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (ت538هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.

📖 مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت395هـ)، تحقيق: الدكتور عبد السلام محمد هارون، د ط، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

📖 المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، ط1، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1402هـ - 1982م.

📖 المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، د ط، عالم الكتب، بيروت 1963م.

📖 المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ) تحقيق: الدكتور احمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري، د ط، مطبعة العاني، بغداد 1986م.

📖 الممتع في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوه، ط3، دار الآفاق الجديدة بيروت 1978م.

📖 من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، ط7، مكتبة الانجلو المصرية 1985م.

📖 مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان، د ط، مطبعة النجاح الجديدة 1979م.

📖 المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت247هـ)، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1، دار إحياء التراث القديم 1954م.

📖 المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين، د ط، دار الرسالة بيروت 1980م.

📖 منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، الدكتور علي زوين، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1986م.

📖 الميزان في تفسير القران، السيد محمد حسين الطباطبائي، ط3، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت 1393هـ ـ 1973م.

📖 نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ (ت581هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1412هـ ـ 1992م.

📖 النحو العربي، نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائي، د ط، دار صادق، بيروت 1388هـ ـ 1968م.

📖 نحو المعاني، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، ط1، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1987م.

📖 النحو الوافي، عباس حسن، ط15، دار المعارف، مصر 1431هـ .

📖 النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، ط1 دار الكتب العلمية بيروت د ت.

📖 النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان النحوي الغرناطي الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

📖 الهداية في بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد

القيرواني الأندلسي المالكي (ت437هـ)، ط1، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، 1429هـ - 2008م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة 1431هـ .
- الوجيز في فقه اللغة، الدكتور محمد الأنطاكي، د ط، المطبعة الحديثة، حلب 1969م.

**ثانيا: الرسائل الجامعية**

- الأثر الدلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم، زهراء ميري حمادي الجنابي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات جامعة الكوفة 2009م.
- أثر الدلالة اللغوية والنحوية في استنباط الأحكام الاعتقادية من القرآن الكريم، يوسف خلف محل، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد / كلية الآداب 1996م.
- المسائل الخلافية في الأدوات والحروف: سلام موجد خلخال (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد/ كلية الآداب 1998.
- المشترك اللفظي في اللغة العربية، عبد الكريم شديد محمد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب 1976م.

**ثالثا: الأبحاث**


- أثر سيبويه الصوتي في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني، الدكتورة جنان منصور كاظم، ونور عبد العزيز أمين، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، المجلد 43 العدد 1 الجزء 2 لعام 2024م.
- الأضداد في اللغة العربية، الدكتور نصر الدين البحرة، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد: 79 لعام 1421هـ - 2000م.
- تخصيص العام وتطبيقاته في سورة النساء، الدكتور مهند سعدي حسين، كلية العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، لعام
- تعميم الخصوصات وتخصيص العمومات بقرينة السياق، الدكتور محمد صلاح حلمي، مجلة قطاع الشريعة والقانون كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد 14 لعام 2023م.
- جهود الكوفيين في علم الأصوات، الدكتور خليل إبراهيم العطية، بحث، مجلة كلية الآداب جامعة البصرة، العدد 22 لعام 1991م.
- حذف العامل في التركيب النحوي، دراسة في الوظيفة التداولية، الدكتور محمود رزايقية، مجلة دراسات، المركز الجامعي، الجزائر، المجلد:7 العدد:3 لعام 2018م.
- ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، الدكتور عبد القادر الخليل، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 15 العدد 1 لعام 1997م.

📖 ظاهرة الهيمنة في اللغة العربية، الدكتور حيدر عبد علي حميدي، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة كربلاء، المجلد 41 العدد 4 الجزء 1 لعام 2022م.

📖 العام والخاص في القرآن الكريم دراسة تطبيقية، الدكتور بلاسم عزيز الموسوي والدكتور ستار عباس صخي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 67 الجزء:1 د ت.

📖 الفِرار اللغوي في كتاب سيبويه، دراسة في استقرائه واصطلاحه وعلله، الدكتور صالح كاظم عجيل، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد: 16 لعام 2014م.

📖 الفرار اللغوي، الدكتور عمر بورنان، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، العدد 290 لعام 2015م.

📖 المصوتات عند علماء العربية، الدكتور غانم قدوري الحمد، مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، العدد الخامس لعام 1399هـ ـ 1979م.

📖 نظرية توالي المتحركات وأثرها في توجيه فكر العرب الصوتي، الدكتور محمود إبراهيم حسن إبراهيم، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة كربلاء، المجلد 10 العدد 2 لعام 2018م.

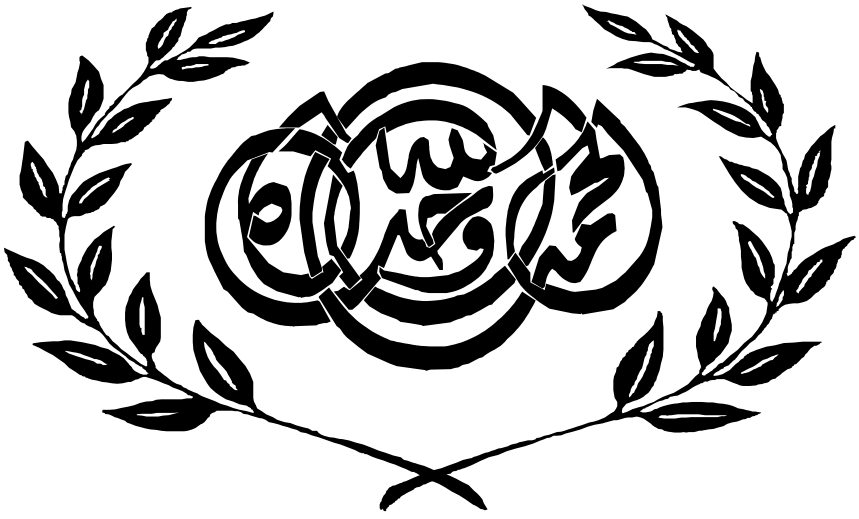

# ABSTRACT

Praise be to God Almighty, by whose grace good deeds are accomplished. Praise be to God and thanks to Him for completing this topic, which is fraught with many difficulties, and presenting it in this manner. With His help and guidance, I have finished my study of the phenomenon of escape in Arabic according to Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH). Now then:

After exploring the corners and angles of this topic, starting with defining it, its words, methods and styles, to the levels of the language in which the linguistic escape occurred, phonetic, grammatical and semantic, it is better to be brief and then slip into the results. The results can be limited to the following summary:

1- The research monitored one of the most prominent linguistic phenomena that has been repeatedly mentioned in linguists' books and at all levels of language, but it has not received the same amount of research and study as other linguistic phenomena.

2- The phenomenon of escape in Arabic came explicitly in the Arabic linguistic heritage in general and in the writings of Abu Hayyan al-Andalusi in particular, expressed in special terms. Therefore, this study came as an attempt to establish the boundaries of this phenomenon and define its concept.

3- Abu Hayyan used words for this phenomenon in addition to (fārr) and its derivatives (fārr, yufrūr, farāran), including: (haraba) and its derivatives (haraba, yahrūb, harūban), as well as the form (la'alla), which conveyed the same meaning of haraba in its predecessors.

4- The research contained a large number of evidences of the phenomenon of linguistic escape in the texts of Abu Hayyan

al-Andalusi, the subject of the research, which indicates the reality of the existence of the phenomenon with the richness of the language with similar linguistic phenomena.

5- Abu Hayyan relied on different methods and approaches to express the phenomenon, including: what he spoke about in it about the user of the language and his preference to pronounce a word in a certain way or his use of a word rather than another, so he expressed it as a linguistic escape, and what he spoke about in it about the linguists' justifications and interpretations, so he described it as a linguistic escape.

6- In this study, a technical concept of linguistic escape was defined, as the researcher did not find, within the limits of his knowledge in the sources that fell into his hands, any mention of a technical definition of this phenomenon despite its importance other than the definition provided by Dr. Saleh Kazim Ajil in his research (Linguistic escape in the book of Sibawayh), as he proved through the definition that linguistic escape often came as an explanation for linguistic changes, whether from the user of the language or its describer.

7- The study showed that the phenomenon of linguistic escape led to an expansion in Arabic. This expansion led to an enrichment of words, structures, and meanings in Arabic, as it was possible to use sounds, structures, and meanings instead of others. The phenomenon also revealed flexibility in the Arabic language and the distance of its rules from rigidity, and this is a response to those who are biased about the rigidity of Arabic rules.

8- The study revealed an explanation for some phenomena in Arabic, such as assimilation, substitution, deletion, and

others. This escape between the two sounds is based on agreement in the place of articulation, the characteristic, or both.

9- The study presented a group of reasons for linguistic escape, including: escape from heaviness to lightness, from confusion and illusion to what is believed with it, from length to brevity, and from what is contrary to the rule to what is in keeping with it.

In conclusion, I advise those who are knowledgeable in Arabic and those who work in it to study linguistic texts carefully, especially the texts of its early scholars, by delving into them and extracting from them the linguistic subtleties that are needed by those who are keen on Arabic. I also advise myself and researchers to devote themselves to studying and understanding Arabic and to imbibe its sciences, as the breadth of this phenomenon and its likes have demonstrated the breadth of Arabic's horizons and the diversity of its styles, which made it worthy of the Qur'an being revealed in it and not in any other language.

If the research has any merits, it is due to the vast heritage left to us by the early Arabic scholars. If the research has any shortcomings or weaknesses, it is due to the efforts of its author, who tried as much as he could and could, asking God Almighty to inspire him with success and guidance. And our final supplication is that all praise is due to God, Lord of the Worlds.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Education for Humanities
Department of Arabic Language

# The phenomenon of linguistic escape in Abu Hayyan al-Andalusi d. 745 AH

A thesis submitted by

**Salim Majdi Ajil Muhammad Al-Kaabi**

to the Council of the College of Education for Human Sciences at the University of Karbala as part of the requirements for obtaining a PhD in Arabic Language and Literature

Supervised by
Assistant Professor
**Dr. Afrah AbdAli Karim Al-Khayat**

AD 2024 AH 1446